



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المثنى – كلية الإدارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

قياس وتحليل ظاهرة عدوى أزمات السيولة المصرفية بين الربحية والتنافسية لعينة من المصارف التجارية الخاصة في العراق للمدة 2005 - 2019

رسالة ماجستير مقدمة إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة المثنى

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

من إعداد الطالب

فلاح عودة حبيب

بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور

غسان طارق ظاهر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي

فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ

صِرَاطُ اللَّهِ الْعَظِيمِ

سورة النمل / الآية (15)

توصية المشرف

أشهد بأن إعداد هذه الرسالة للطالب (فلاح عودة حبيب) والموسومة (قياس وتحليل ظاهرة عدوى أزمات السيولة المصرفية بين الربحية والتنافسية لعينة من المصارف التجارية الخاصة في العراق للمدة من 2005-2019) ، قد جرى تحت إشرافي في قسم العلوم المالية والمصرفية - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة المثنى ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية .

التوقيع

المشرف: أ.م.د. غسان طارق ظاهر

المرتبة العلمية: أستاذ مساعد دكتور

التاريخ: 2021/4/26

توصية السيد رئيس القسم المحترم

بناءً على التوصية اعلاه من الاستاذ المشرف (أ.م.د. غسان طارق ظاهر) ارشح هذه الرسالة للمناقشة لدراستها وبيان الرأي فيها .

التوقيع

المشرف: أ.م.د. غسان طارق ظاهر

المرتبة العلمية: أستاذ مساعد دكتور

التاريخ: 2021/4/26

الإهداء

إلى وصي الأمة وباب مدينة العلم الإمام علي بن أبي طالب (ع)

إلى الذين ضحوا بأعلى ما يملكون للدفاع عن وطني الجريح (شهادتنا) . . إكراماً واقتخاراً

إلى من علمني العطاء بدون انتظار والدي العزيز . . براً واعتزازاً

إلى من انارت طريقي بدعائها وعطفها امي الغالية . . براً واجلالاً

وإلى منارة العلم جامعة المثنى وكليتي الحبيبة الإدارة والاقتصاد

إلى من ساندني وقدم لي النصيحة ويد العون احبتي و اخوتي وأقربائي واصدقائي

الأوفياء . . شكراً وامتنان

الباحث

شكر وعرفان

عن أمير المؤمنين علي ابن ابي طالب عليه السلام (مَنْ بَدَّلَ لَكَ جُهْدَ عِنَايَتِهِ فَأَبْدَلَ لَهُ جُهْدَ شُكْرِكَ).

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد ،الصادق الوعد المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى إله وصحبة اجمعين ، اللهم لا علم لنا الا ما علمتنا ، إنك انت العليم الحكيم . واعترافا بفضل ذوي الفضل فإنني أتقدم بجزيل الشكر والامتنان وأسمى آيات التقدير والعرفان إلى استاذي وبمثابة الاخ الاكبر لي الاستاذ المساعد الدكتور(غسان طارق ظاهر) لتكرمه بقبول الإشراف على هذه الرسالة، والذي منحني من وقته ومن علمه الوفير وكان خير مشرف وموجه ، والذي رعاني بحلمه وعطفه ، ولم يدخر من جهده في النصح والإرشاد والتوجيه، وملاحظاته السديدة لإتمام الرسالة وفق اصولها العلمية، منذ أن كانت فكرة حتى أصبحت رسالة علمية، لحضرته أسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان بالجميل، فاللهم اجزه عني وعن كل من استفاد بعلمه الوفير خير الجزاء ، ومتعة بالصحة والعافية عليه وعلى الأسرة الكريمة.

وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى عميد كلية الإدارة والاقتصاد الاستاذ المساعد الدكتور(سلام جاسم حمود) وأقدم شكري وتقدير إلى معاون العلمي الاستاذ المساعد الدكتور(علي جابر عبد الحسين) لجهوده المبذولة لنا طيلة مدة الدراسة .

وأتقدم بعظيم الشكر والتقدير إلى السادة رئيس لجنة المناقشة وأعضائها المحترمين، لما تحملوه من عناء السفر والمراجعة والتقييم وقبولهم مناقشة الرسالة ، فجزأهم الله خير الجزاء .

كما أقدم جزيل شكري الى الاستاذ المساعد الدكتور (عباس شعلان) لما قدمه لي من يد العون والمساعدة أثناء مرحلة الكتابة . وأتقدم بخالص شكري وأمتناني إلى كل أساتذتي الذين تتلمذت على أيديهم، أساتذة كلية الادارة والاقتصاد في جامعة المثنى فلولاهم لما وصلت الى هذه المرحلة والى جميع موظفي الكلية لاسيما وحدة الدراسات العليا، وشكري وتقديري إلى كل أصدقائي الذين كان لهم الفضل في مد يد العون لي والمساعدة خلال مسيرتي الدراسية .

المستخلص

أن التغيرات العالمية وظهور العولمة المالية والاقتصادية وما فرزته من علاقات متشابكة وتكرار ظهور الأزمات المصرفية وانتشارها في الاقتصادات العالمية ومع بداية التعافي من الأزمة تظهر أزمة أخرى وتتفاعل عدة متغيرات اقتصادية ومالية وتنشيطها وانتشارها وعدوها جعل من انظمة التحوط والحماية لا تكفي للتصدي لها، ومن هنا يظهر هدف البحث من خلال التفسيرات العلمية والتحليلات القياسية لمعرفة مسببات الأزمة وعدوها وبأهمية اعطاء المخططين فكرة عن كيفية التحوط منها في حالة حدوث أزمة في مصارف مرتبطة بعلاقات متشابكة بافتراض وجود معاملات الارتباط بين مجموعه من المصارف وخلال مدد زمنية مختلفة ، وعليه تهدف الدراسة الى تحليل عاملي السيولة واثرها في الربحية في ظل تنافسية المصارف التجارية والقوانين المحددة للمدة من (2005-2019) فقد ارتكزت مشكلة الدراسة على صعوبة تحديد نسبة السيولة المثلى في المصارف التجارية العراقية من حيث الموازنة بين التزاماتها تجاه المودعين والمقترضين في تسهيل اموالها هذا من جانب ، وبين المخاطر التي تتعرض لها من جانب اخر فضلا عن التنافسية الشديدة فيما بينها، ولتحقيق هدف الدراسة اختيرت عينة من المصارف التجارية العراقية حسب تصنيف CAMELS للرقابة المصرفية الدولية تمثل في(مصرف الشرق الاوسط للاستثمار، مصرف المتحد للاستثمار، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف الخليج التجاري) ومن خلال استعراض التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة (2005 - 2019) تم التوصل الى جملة من الاستنتاجات في إطار فرضياتها الرئيسة ومنها: أشارت نتائج التحليل الى ارتفاع نسب السيولة، والتي تعكس قدرة المصارف عينة البحث على الوفاء بالتزاماتها من دون المساس بأموال المودعين، الا ان النسب متفاوتة مما يعكس التزامها بالحدود المسموحة والمحددة من قبل البنك المركزي.

وتوصلت الدراسة الى توصيات عدة كان أهمها :

يجب إعادة النظر في سياسات التوظيف للمصارف جميعها، لتوسيع نطاق استثماراتها في الأسواق المالية إذ يستوعب الارتفاع الذي يطرأ على رأس المال، وبما يسهم في زيادة نسب التوظيف، وكذلك وضع حد أدنى لمقدار نسبة كفاية رأس المال في المصارف، وذلك لضمان عدم ضياع أموال المصارف في فرص الاستثمار غير المربحة، إذ إنّ زيادة نسبة كفاية رأس مال المصارف يؤدي الى انخفاض الربحية.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	أ
اقرار المشرف	ب
اقرار لجنة المناقشة	
الاهداء	ت
الشكر والتقدير	ث
المستخلص	ج
قائمة المحتويات	ح- ذ
قائمة الجداول	ز- س
قائمة الاشكال	س- ش
قائمة الملاحق	ش
المقدمة	1
المنهجية الدراسة	3-2
الفصل الاول : الاطار النظري والمفاهيمي للدراسة	
المبحث الاول: السيولة المصرفية تأطير نظري ومفاهيمي	17-4
اولاً: مفهوم السيولة المصرفية	4
ثانياً: تكلفة السيولة المصرفية	5
ثالثاً: ادارة السيولة المصرفية	6-5
رابعاً : نظريات السيولة المصرفية	7-6
خامساً: اهمية السيولة المصرفية	7
سادساً: مخاطر السيولة المصرفية	8-7
سابعاً: مؤشرات قياس السيولة	10-8
ثامناً: مكونات السيولة المصرفية	10
تاسعاً: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية	11-10
عاشراً : محددات جذب السيولة	15-11

15	احدى عشر : متطلبات السيولة المصرفية
17-16	اثنى عشر: مؤشرات السيولة المصرفية
	المبحث الثاني : الربحية والتنافسية في القطاع المصرفي المفهوم والاهمية
20-18	اولاً: مفهوم الربحية المصرفية
21-20	ثانياً: المؤشرات الاقتصادية للربحية
	ثالثاً: محددات ربحية المصارف التجارية
	1- المحددات الداخلية
21	أ- كفاية رأس المال
22	ب- جودة الموجودات
23	ت- كفاءة الادارة
24	ث- السيولة
25	ج الحساسية اتجاه مخاطر السوق
	2- المحددات الخارجية
25	أ- السياسة النقدية
25	ب- الناتج المحلي الاجمالي
26	ت- التضخم
26	ث- الثقافة الاجتماعي والوعي المصرفي
26	ج- التشريعات القانونية والضوابط المصرفية
26	ح- المنافسة
28-26	رابعاً: نظريات الربحية
28	خامساً: اهمية الربحية
30-29	سادساً: المخاطر المصرفية
33-30	سابعاً: التنافسيه
34-33	ثامناً: مؤشرات قياس التنافسيه
	المبحث الثالث : عدوى ازمات السيولة المصرفية
35	اولاً: مفهوم وطبيعة انتقال عدوى ازمات السيولة المصرفية

36	ثانياً: آلية انتقال عدوى أزمات السيولة المصرفية
37	ثالثاً: النظريات المفسرة للعدوى
38	رابعاً: أزمات السيولة المصرفية
39	خامساً: السبل الكفيلة لمواجهة السيولة المصرفية
40	سادساً: اسباب أزمات السيولة المصرفية
41	سابعاً: ازمات السيولة المصرفية بين الربحية والتنافسيه
	الفصل الثاني : تحليل قائمة المركز المالي لمصارف عينة الدراسة للمدة 2019-2005
52-44	المبحث الاول :المصارف التجارية في العراق النشأة والتطور
45-44	نبذة تاريخية عن الجهاز المصرفي العراقي
48-45	سمات الجهاز المصرفي العراقي
49	هيكل الجهاز المصرفي العراقي لسنة 2019
50	محددات البنك المركزي العراقي الرقابية على المصارف التجارية العراقية
86-53	المبحث الثاني : تحليل قائمة المركز المالي لمصارف عينة الدراسة
53	اولاً: مصرف الشرق الاوسط
61-53	تحليل قائمة المركز المالي لمصرف الشرق الاوسط
61	ثانياً: مصرف المتحد للاستثمار
69-61	تحليل قائمة المركز المالي لمصرف المتحد للاستثمار
70	ثالثاً: مصرف الخليج التجاري
78-70	تحليل قائمة المركز المالي لمصرف الخليج التجاري
78	رابعاً: مصرف الائتمان العراقي
86-78	تحليل قائمة المركز المالي لمصرف الائتمان العراقي
95-87	المبحث الثالث : عدوى ازمات السيولة المصرفية بين الربحية والتنافسية
87	اولاً: مؤشر السيولة للمصارف عينة الدراسة
89	ثانياً : مؤشر الربحية للمصارف عينة الدراسة

	استراتيجيات المنافسة للمصارف عينة الدراسة
90	اولاً: مصرف الشرق الاوسط
92	ثانياً: مصرف المتحد للاستثمار
94	ثالثاً: مصرف الائتمان العراقي
95	رابعاً: مصرف الخليج التجاري
	الفصل الثالث: قياس وتحليل العلاقة الدالية باستخدام نموذج (VAR)
104-97	المبحث الاول: توصيف وتحليل الاستقراريه لمتغيرات المصارف التجارية قيد الدراسة
97	توصيف الانموذج
99	اولاً: اختبار جذر الوحدة
100	1- اختبار ديكي فولر البسيط و الموسع
100	ثانياً: تحليل استقراريه قيم السلاسل الزمنية للمصارف عينة الدراسة
100	1- مصرف الشرق الاوسط
102	2- مصرف المتحد للاستثمار
103	3- مصرف الائتمان العراقي
104	4- مصرف الخليج التجاري
147-105	المبحث الثاني: تقدير وتحليل العلاقة الدالية لمتغيرات المصارف عينة الدراسة
105	اولاً : تقدير وتحليل متغيرات مصرف الشرق الاوسط
105	1- تقدير الانموذج لمصرف الشرق الاوسط
107	2- تحويل الانموذج المقدر الى نظام لمصرف الشرق الاوسط
109	3- تحليل دوال الاستجابة لمصرف الشرق الاوسط
110	4- تحليل دوال التباين لمصرف الشرق الاوسط
113	5- تحليل السببية لمصرف الشرق الاوسط
116	ثانياً: تقدير وتحليل العلاقة الدالية بين متغيرات مصرف المتحد للاستثمار
116	1- تقدير الانموذج لمصرف المتحد للاستثمار

119	2- تحويل الانموذج المقدر الى نظام لمصرف المتحد للاستثمار
120	3- تحليل دوال الاستجابة لمصرف المتحد للاستثمار
122	4- تحليل دوال التباين لمصرف المتحد للاستثمار
125	5- تحليل السببية لمصرف المتحد للاستثمار
127	ثالثاً: تقدير وتحليل العلاقة الدالة بين متغيرات لمصرف الائتمان العراقي
127	1- تقدير الانموذج لمصرف الائتمان العراقي
130	2- تحويل الانموذج المقدر الى نظام لمصرف الائتمان العراقي
131	3- تحليل دوال الاستجابة لمصرف الائتمان العراقي
133	4- تحليل دوال التباين لمصرف الائتمان العراقي
136	5- تحليل السببية لمصرف الائتمان العراقي
138	رابعاً: تقدير وتحليل العلاقة الدالة بين متغيرات لمصرف الخليج التجاري
138	1- تقدير الانموذج لمصرف الخليج التجاري
141	2- تحويل الانموذج المقدر الى نظام لمصرف الخليج التجاري
142	3- تحليل دوال الاستجابة لمصرف الخليج التجاري
144	4- تحليل دوال التباين لمصرف الخليج التجاري
147	5- تحليل السببية لمصرف الخليج التجاري
150- 152	الاستنتاجات والتوصيات
153- 166	المصادر

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
1	جانب الموجودات لمصرف الشرق الاوسط	54
2	جانب المطلوبات لمصرف الشرق الاوسط	59
3	جانب الموجودات لمصرف المتحد للاستثمار	63
4	جانب المطلوبات لمصرف المتحد للاستثمار	68
5	جانب الموجودات لمصرف الخليج التجاري	71
6	جانب المطلوبات لمصرف الخليج التجاري	76
7	جانب الموجودات لمصرف الائتمان العراقي	80
8	جانب المطلوبات لمصرف الائتمان لمصرف الائتمان العراقي	84
9	مؤشر السيولة للمصارف عينة البحث	87
10	نسب الربحية للمصارف عينة البحث	89
11	اسعار الفائدة للمصرف الشرق الاوسط	91
12	اسعار الفائدة لمصرف المتحد للاستثمار	93
13	اسعار الفائدة لمصرف الائتمان العراقي	95
14	اسعار الفائدة لمصرف الخليج التجاري	96
15	توصيف المتغيرات لعينة المصارف	100
16	تحليل استقراريه مصرف الشرق الاوسط	101
17	تحليل استقراريه مصرف المتحد للاستثمار	102
18	تحليل استقراريه مصرف الائتمان العراقي	103
19	تحليل استقراريه مصرف الخليج التجاري	104
20	تقدير نموذج مصرف الشرق الاوسط	105
21	تحويل الانموذج الى نظام لمصرف الشرق الاوسط	107
22	تحليل دالة الاستجابة لمصرف الشرق الاوسط	109
23	تحليل دالة التباين لمصرف الشرق الاوسط	111
24	تحليل السببية لمصرف الشرق الاوسط	114
25	تقدير الانموذج لمصرف المتحد للاستثمار	116
26	تحويل الانموذج الى نظام لمصرف المتحد للاستثمار	119

121	تحليل دالة الاستجابة لمصرف المتحد للاستثمار	27
123	تحليل دالة التباين لمصرف المتحد للاستثمار	28
125	تحليل السببية لمصرف المتحد للاستثمار	29
128	تقدير الانموذج لمصرف الائتمان العراقي	30
130	تحويل الانموذج الى نظام لمصرف الائتمان العراقي	31
132	تحليل دالة الاستجابة لمصرف الائتمان العراقي	32
134	تحليل التباين لمصرف الائتمان العراقي	33
136	تحليل السببية لمصرف الائتمان العراقي	34
139	تقدير الانموذج لمصرف الخليج التجاري	35
141	تحويل الانموذج الى نظام لمصرف الخليج التجاري	36
143	تحليل دالة الاستجابة لمصرف الخليج التجاري	37
145	تحليل التباين لمصرف الخليج التجاري	38
147	تحليل السببية لمصرف الخليج التجاري	39

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
49	هيكل الجهاز المصرفي العراقي	1
58	معدلات نمو الموجودات لمصرف الشرق الاوسط	2
61	معدلات نمو المطلوبات لمصرف الشرق الاوسط	3
67	معدلات نمو الموجودات لمصرف المتحد للاستثمار	4
69	معدلات نمو المطلوبات لمصرف المتحد للاستثمار	5
75	معدلات نمو الموجودات لمصرف الخليج التجاري	6
78	معدلات نمو المطلوبات لمصرف الخليج التجاري	7
84	معدلات نمو الموجودات لمصرف الائتمان العراقي	8
86	معدلات نمو المطلوبات لمصرف الائتمان العراقي	9
106	استقراره الانموذج لمصرف الشرق الاوسط	10
110	تحليل دالة الاستجابة لمصرف الشرق الاوسط	11
112	تحليل دالة التباين لمصرف الشرق الاوسط	12

118	استقرارية الانموذج لمصرف المتحد للاستثمار	13
122	تحليل دالة الاستجابة لمصرف المتحد للاستثمار	14
124	تحليل دالة التباين لمصرف المتحد للاستثمار	15
129	استقرارية الانموذج لمصرف الائتمان العراقي	16
133	تحليل دالة الاستجابة لمصرف الائتمان العراقي	17
135	تحليل دالة التباين لمصرف الائتمان العراقي	18
140	استقرارية الانموذج لمصرف الخليج التجاري	19
144	تحليل دالة الاستجابة لمصرف الخليج التجاري	20
146	تحليل دالة التباين لمصرف الخليج التجاري	21

قائمة الملاحق

رقم الملاحق	عنوان الملاحق
1- أ	البيانات المالية لموجودات لمصرف الشرق الاوسط
1- ب	البيانات المالية لمطلوبات لمصرف الشرق الاوسط
2- أ	البيانات المالية لموجودات لمصرف المتحد للاستثمار
2- ب	البيانات المالية لمطلوبات لمصرف المتحد للاستثمار
3- أ	البيانات المالية لموجودات لمصرف الائتمان العراقي
3- ب	البيانات المالية لمطلوبات لمصرف الائتمان العراقي
4- أ	البيانات المالية لموجودات لمصرف الخليج التجاري
4- ب	البيانات المالية لمطلوبات لمصرف الخليج التجاري

المقدمة

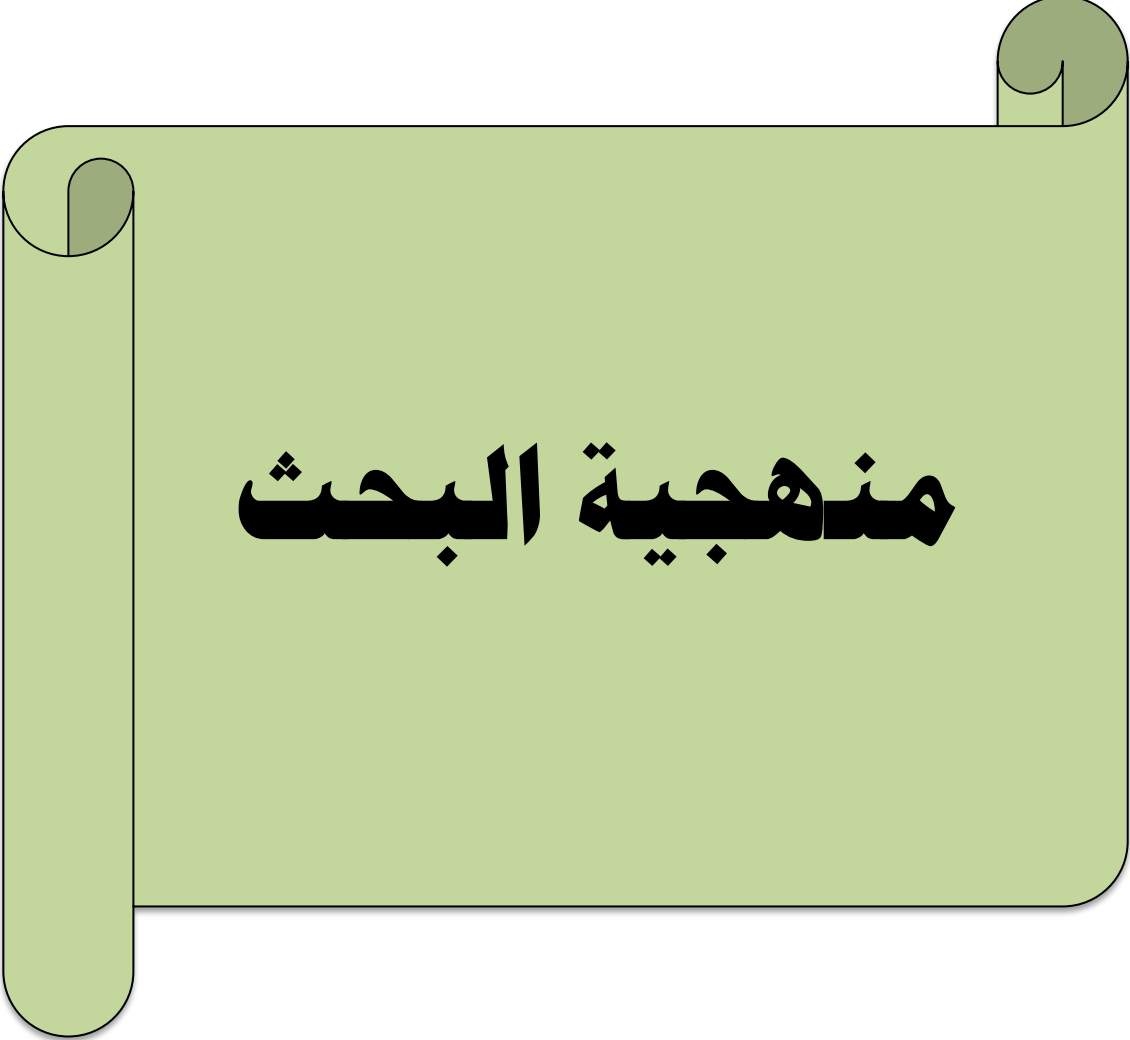
المقدمة

يعد موضوع السيولة من المواضيع المهمة في المصارف التجارية، وشغلها الشاغل في عملها اليومي فقد يخسر المصرف عدداً من زبائنه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية أو عدم إمكانية تلبية طلباتهم في الوقت المناسب وبالعكس من ذلك قد يحتفظ المصرف بسيولة تفوق حاجته مما يفقده فرص الربح المتاحة، الذي سيؤدي إلى حالة الاستخدام غير الصحيح للموارد المتاحة، لذلك يحتل موضوع السيولة المصرفية حيزاً مهماً على صعيد المصارف اذ يحظى باهتمام المتخصصين بالعلوم المالية والاقتصادية.

إذ تعد السيولة المصرفية من أهم السمات التي تميز المصارف التجارية عن منشآت الأعمال الأخرى، فإن مجرد اشاعة عدم توفر سيولة كافية لدى المصرف كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين، وتدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض المصرف للإفلاس ، ومن هنا برزت الحاجة الملحة للبنك المركزي العراقي بضرورة المحافظة على استقرار السيولة في المصارف التجارية لمواجهة الاخطار التي قد تواجهها تطبيقاً لمبدأ مواءمة مصادر الاموال واستعمالاتها أو الطلب عليها من أجل تحقيق حالة من الاستقرار النقدي والمالي في الاقتصاد العراقي .

وتبرز أهمية السيولة المصرفية عند تحديد حصة رأس المال من خلال المفاضلة بين بدائل الاستثمار، وهذا يعني توزيع رؤوس الأموال بين ما هو نقد، سندات، قروض، أو موجودات وأن اساس المفاضلة يتم على أساس معدل نسبة الفائدة على القروض والاستثمارات قياساً بمستوى المخاطر المخاطرة التي تتوقعها الإدارة المصرفية، فضلاً عن ذلك ارتفاع عدد المتعاملين مع تلك المصارف الامر الذي شكل بادرة امل في تحسين اداء القطاع المصرفي العراقي، وان سلطة الائتلاف منحت في اصلاحاتها عام 2004 حسب قانون 94 الصلاحية التامة للمصارف لأداء عملها بحرية تامة وتحديد سعر الفائدة حسب معطياتها، الامر الذي ادى الى ارتفاع التنافس المهني بين تلك المؤسسات.

الذي يتطلب البحث عن الية عمل تلك المؤسسات وماهي الخدمات التي تمنحها لكسب ثقة المودعين في ظل التنافس المهني الذي يجري بينها، لتعظيم موجوداتها الممثلة في ارتفاع سيولتها المصرفية وما لتلك السيولة من تأثير على الارباح المتحققة للمدة 2005-2019.



منهجية البحث

منهجية الدراسة

أولاً: أهمية الدراسة :

تمثل السيولة المصرفية عنصراً أساسياً لوقاية المصرف من المخاطر المحتملة وما لها من انعكاس على ثقة المودعين، فضلاً عن أضعاف المركز المالي للمصرف، لذا فإن الاهتمام بعملية إدارة السيولة المصرفية وتطورها من أهم الوسائل لتعزيز ربحية المصارف وتجنب حدوث الالتزامات وذلك عن طريق رفع درجة الأمان المصرفي، فضلاً عن تأثير العدوى المصرفية من خلال التنافس الشديد بين المصارف التجارية، وعليه فإن موضوع تحليل أزمات السيولة المصرفية والية انتقال العدوى من أهم القضايا التي تؤرق القطاع المصرفي، لذا تنصب الدراسة على تحليلها لتجنب المخاطر الناجمة من الالتزامات والتنافسية وتعطي منهاجاً واضحاً لصانعي القرار في ذلك القطاع.

ثانياً : مشكلة الدراسة

تعد مشكلة موازنة السيولة من المسائل المعقدة التي تواجه المصارف التجارية بصورة عامة، تكون تلك المصارف مقيدة بقوانين محلية ودولية فضلاً عن ضغط المنافسة بين المصارف في منح الائتمان وبالتالي تمر المصارف التجارية بمشكلة تأثير تقلبات النشاط الاقتصادي فضلاً عن مؤثرات أخرى لذا ، يمكن تلخيص مشكلة البحث بالأسئلة الآتية :

- 1- هل هناك أثر لإدارة السيولة المصرفية الفعالة على ربحية المصارف؟
- 2- ما المخاطر الناتجة عن نقص وفائض السيولة المصرفية على ربحية المصارف التجارية العراقية؟
- 3- هل يؤثر تنافس المصارف التجارية في السيولة المصرفية ؟
- 4- هل تواجه المصارف التجارية العراقية الخاصة صعوبة في تحديد النسب السيولة المثلى لتحقيق الموازنة بين التزاماتها تجاه المودعين والمخاطر التي تتعرض لها ؟
- 5- ما مقدار السيولة الواجب الاحتفاظ به لغرض الاستثمار في المصارف التجارية العراقية؟

ثالثاً : فرضية الدراسة :

في ظل التنافس القائم بين عينة من المصارف التجارية العراقية يحصل انتقال سريع لأزمات السيولة المصرفية التي قد تطرأ في أي منها عن طريق تحركات مؤشري السيولة والربحية ويجسد هذا الانتقال السريع وجود ظاهرة عدوى أزمات السيولة المصرفية ضمن نطاق الجهاز المصرفي العراقي خلال المدة (2005- 2019) .

رابعاً: اهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى تحقيق جملة من الاهداف وهي :

- 1- التعرف على إمكانية المصارف التجارية العراقية بتطبيق اللوائح الارشادية الصادرة من البنك المركزي العراقي بتحديد نسب السيولة التي تتلاءم مع البيئة المصرفية في تحقيق أرباح معقولة.
- 2- تحديد المواءمة بين السيولة والربحية والتركيز على مخاطر السيولة المصرفية .
- 3- بيان اثر التنافس من خلال الخدمات المقدمة من المصارف عينة البحث
- 4- تحديد اهم المشاكل والمعوقات التي واجهت المصارف خلال مدة البحث.
- 5- التعرف على ظاهرة عدوى أزمات السيولة المصرفية في العراق في ظل التنافسية القائمة وحدود الربحية المتحققة .

6- التعرف على آلية انتقال عدوى أزمات السيولة المصرفية في العراق

خامساً: الحدود الزمانية (2005-2019).

سادساً : الحدود المكانية المصارف التجارية الخاصة في العراق وتتمثل ب(المصرف الشرق الاوسط للاستثمار ، المصرف المتحد للاستثمار، المصرف الخليج التجاري ، المصرف الائتمان العراقي)

اسباب اختيار عينة الدراسة

لاشك ان طرق انتقاء العينة احصائيا تخضع لشروط منها الاختيار العشوائي للعينة أي أن جميع طبقات المجتمع تتاح لها الدخول في العينة، فضلا عن الاختيار الطبقي للعينة اي ان نسب المجموعات الفرعية هي نفسها وهناك محددات كثيرة، لكن تلك المحددات لا يمكن استعمالها او تطبيقها على المصارف لبيان امثلية المجتمع، ان محددات القطاع المصرفي تختلف عن المحددات الاحصائية، اذ ان هناك تصنيفات ومقاييس دولية تخضع لها المصارف وتصنف على اساسها حسب قائمة المركز المالي لتلك المصارف والتزامها بالمحددات الدولية والمحلية، لذا فان اختيار المصارف الاربعة عينة البحث جاء بناء على التقرير المالي لسوق العراق للأوراق المالية لعام 2010 المصادق عليه من البنك المركزي حسب قائمة افضل مصارف تجارية عاملة في العراق، لذا تم اختيار العينة بدقة كونها افضل المصارف التجارية العاملة في العراق، وتتمتع بتقديم خدمات متنوعة وتعمل ضمن الاطر الدولية باستخدام الطرق التكنولوجية الحديثة للصيرفة.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: السيولة المصرفية، تأطير نظري ومفاهيمي

المبحث الثاني: الربحية والتنافسية في القطاع المصرفي

المبحث الثالث: عدوى أزمات السيولة المصرفية

المبحث الأول

السيولة المصرفية: تأطير نظري ومفاهيمي

أولاً: مفهوم السيولة المصرفية

تعد السيولة من الظواهر المعقدة، إذ إن التغيرات التي قد تطرأ على المؤسسات المالية التي يمكن أن تحدث بسرعة قصوى تؤثر في السيولة، لذا يتطلب الأمر التركيز على السيولة وتحليلها، وإن مقدار السيولة لأي مال يعتمد على سهوله تحويله إلى نقد ومبدأ السيولة العامة في المصارف تعني إمكانية عمل الإدارة في الاحتفاظ بنسبة عالية من السيولة، وتعد السيولة مؤشراً لقياس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل (Durrah, et al, 2016: 436) التي تتضمن بشكل اساس بتلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وكذلك تلبية طلبات الائتمان (القروض والتسليفات) لتلبية احتياجات الزبائن، وهذا يتطلب توفير نقد سائل لدى المصرف، وبشكل كاف، وفي الوقت المحدد، فضلاً عن سهولة الحصول على النقد بسرعة، وبدون خسائر عالية (Aspal & Dhawan, 2016: 13).

ويمكن ملاحظة مفهوم السيولة في الأدبيات الاقتصادية على أنها تتعلق بقدرة الاداة الاقتصادية على إمكانية استبدالها مقابل السلع والخدمات أو أي أصول أخرى، ومن خلال ذلك يتضح أن هنالك مسألتين: الأولى هي يمكن معرفة السيولة من حيث التدفقات فهي من خلال مفهوم التدفق، تعني الوصول إلى تدفقات النقدية دون حواجز بين عناصر النظام المالي، ومع التركيز بشكل خاص على التدفقات بين البنك المركزي والمصارف التجارية، والأسواق، أما الثانية فأنها تشير إلى القدرة على تحقيق هذه التدفقات، إذ إن العجز على القيام بذلك يجعل الكيان المالي أقل قدرة على توفير السيولة، و يمكن أن يعود ضعف القدرة إلى عدم التماثل في المعلومات ووجود أسواق غير متكاملة (ظاهر ، محمد، 2019: 20).

وقد وردت تعاريف عدة عن السيولة المصرفية بالإمكان ذكر البعض منها، وقد عرفت السيولة المصرفية وفقاً للمنظمة (بازل) على أنها تمثل قدرة المصرف على تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالتزامات عند استحقاقها، دون تكبد خسائر غير مقبولة (international bank for settlements, 2013: 21) أما صندوق النقد الدولي فقد عرف السيولة بأنها "قدرة المؤسسات للوفاء بالتزاماتها المتفق عليها وفي أجل استحقاقها (محمد، 2018: 43).

من خلال التعاريف اعلاه فإن للسيولة ثلاث أبعاد اساسية (Kumar, et al, 2013: p1)

1- الوقت : سرعة تحويل الأصل الى نقد .

2- المخاطرة: احتمال انخفاض قيمة الموجودات أو احتمالية إهمال المصدر أو المنتج .

3- التكلفة : التضحيات المالية او التضحيات الأخرى ،نتيجة اجراء تغير معين .

ويمكن ان ينظر لها على انها قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في آجال استحقاقها، وهذا يتطلب من المصارف الاحتفاظ بأصول سائله يمكن تحويلها الى نقد بسرعة دون ان يعرض المصرف الى خسائر

ثانياً: تكلفة السيولة المصرفية

هي التكلفة المترتبة على احتفاظ المصرف بأرصدة نقدية معطلة قد تزيد عن احتياجاتها الفعلية من النقد وتأتي أهمية ذلك من أن هذه الارصدة تكون كبيرة ، وإن كانت تقل إذا نسبت الى إجمالي موارد أو ودائع المصرف ، وهذا ما يجعلها تختفي احياناً بين أرقام وقيود حسابات الميزانية ، والسيولة تمثل سيفاً ذا حدين فإذا ازداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها ، أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد عن الحد المطلوب، سوف يؤثر سلباً في ربحية المصرف، ومن جهة أخرى إن انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي، ويحقق الضعف في كفاية المصرف عن الوفاء بالتزامات لاسيما اتجاه المودعين عند سحب ودائعهم ، وكذلك عدم القدرة في تلبية طلبات الاقتراض المقدم له (خالد ، وآخرون ،2017: 21)

ثالثاً: ادارة السيولة المصرفية

تشير إدارة السيولة إلى التخطيط والرقابة اللازمة لضمان احتفاظ المصرف بما يكفي من الموجودات السائلة، إما كالتزام تجاه عملاء المصرف للوفاء ببعض الالتزامات العرضية لاستمرار العمل، أو كإجراء للالتزام بالسياسات النقدية للبنك المركزي، لكي يقوم المصرف التجاري بالتخطيط لمركز السيولة الخاص به أو إدارته ، فإنه أولاً يدير مركزه المالي من خلال الامتثال للمتطلبات القانونية في الواقع ، وتعد إدارة وضع المال أمراً ضرورياً إذا كان على المصرف تجنب التجاوزات أو أوجه القصور من الاحتياطات الأولية المطلوبة (YIFRU, 2016: 16) .

وتتمثل ادارة السيولة المصرفية في تحديد احتياجات المصرف من النقد ، والموجودات السائلة، وكيفية مواجهة الاحتياجات، أو انها قدرة المصرف على التنبؤ بحجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية.

(Campello, Murillo, et al ,2011: 5)

ومن المشاكل التي يواجهها الجهاز المصرفي هي مشكلة ادارة السيولة ، أذ يتطلب من المصارف تحقيق أقصى قدر من الأرباح المتوقعة من هذه الاستثمارات والاستفادة المثلى من الموارد المتاحة ، ولكن يتعرض المصرف لمخاطر عديدة منها الازمات الطارئة ومنها السحوبات المفاجئة لإيداعات العملاء، لذا يجب أن يكون المصرف على استعداد لتلبية هذه المطالب في أي وقت، فالمشكلة تنشأ

عندما لا يكون المصرف قادرا على تلبية هذه المطالب، لاسيما تلك غير المتوقعة التي قد يخرج المصرف مع عملائه وقد يفقد ثقتهم مع مرور الوقت ، في ضوء المنافسة المكثفة في القطاع المصرفي فمن الضروري تحقيق التوازن بين العائد والمخاطر (Alshatti, 2014: 62)، ولكي يقوم المصرف التجاري بتخطيط أو إدارة مركز السيولة لديه، فإنه يدير أولا مركزه المالي من خلال الالتزام بالمتطلبات القانونية للاحتياطي الذي ينص عليها البنك المركزي، وتستخدم هذه الاحتياطات كجهاز تحكم من خلاله يمكن للحكومة الاتحادية أن تؤثر على النظام النقدي، وتحاول معظم المصارف التجارية في محاولتها عدم مخالفة اللائحة التي تحدد الحد الأدنى للاحتياطي القانوني من أجل توفرها ضد السحوبات الكبيرة غير المتوقعة، وكذلك العزم للحفاظ على الاحتياطات في فائض من متطلباتها القانونية، لغرض تلبية التزامات قصيرة المدى (David & et al, 2013: 30)

رابعاً: نظريات السيولة المصرفية

1- نظرية القروض التجارية

وهذا ما يسمى أيضا بمبدأ مشروع القانون الحقيقي، ووجهة نظرها هي أن المصرف ينبغي استثمار الأموال في القروض كتصفية ذاتية قصيرة الأجل لأغراض رأس المال العامل، وهو يدعم تمويل حركة البضائع من خلال جميع مراحل دوره الإنتاجية، هذه النظرية لديها أوجه قصور مثل استبعاد القروض طويلة الأجل ، وعدم الاتساق مع الطلب على التنمية الاقتصادية ، والتركيز كثيرا على استحقاق الموجودات المصرفية بدلا من التسويق ، واستبعاد استقرار الطلب على الودائع التي تساعد المصارف على القيام بالإقراض على المدى الطويل (Edem, 2017 : 149) .

2- نظرية التحول

صاغ النظرية (Harold G. Moulton) عام 1915، ووفقا لهذه النظرية ففي حالة سحب الودائع الكبيرة، يمكن للمصارف حماية مراكز السيولة الخاصة بهم من خلال عقد أدوات الائتمان مثل الأوراق التجارية وأذونات الخزنة، إذ تتساقب الصكوك بسهولة في الأسواق الثانوية دون تكبد خسائر على رأس المال، ومن عيوب هذه النظرية اهمالها حالة أزمات الحادة إذ ان جميع المصارف تعرض اصولها إلى خسارة نتيجة زيادة المعروض من تلك الموجودات.

3- نظرية الدخل المتوقع

ظهرت هذه النظرية عام 1949 وطرحت هذه النظرية من قبل العالم (Herbert V. Prochnow) ، وتقوم هذه النظرية على مبدأ ايجاد تلائم وتناغم بين القروض الممنوحة والحصول على القروض من خلال اقساط دورية بشكل يلائم مع الدخل المتوقع أو التدفق النقدي للمقترض، هذه النظرية تهيمن على نظرية التحول لأنه يضمن درجة عالية من الأمان والسيولة (Bagh, Tanveer, et al, 2017: 157).

4- نظرية ادارة المطلوبات

تشير النظرية الى عدم وجود حاجة لاتباع معايير السيولة القديمة مثل الحفاظ على الموجودات السائلة والاستثمارات السائلة، وقد ركزت المصارف على جانب المطلوبات في الميزانية العمومية، ووفقاً لهذه النظرية يمكن للمصارف تلبية احتياجات السيولة من خلال الاقتراض من أسواق المال وتعتمد بشكل اساس على جانبي الميزانية العمومية للمصرف كمصادر للسيولة (Alshatti, 2014: 63) .

خامساً: اهمية السيولة المصرفية

تظهر أهمية السيولة في العمل المصرفي لكونها:

- 1- إنها تعد المؤشر الحيوي للسوق المالية والمودعين والإدارة والمحليلين .
- 2- تعزيز ثقة كل من المقترضين والمودعين وحملة الأسهم، والتأكيد على الاستجابة السريعة لمتطلباتهم كلما ظهرت (OlaREWaju, Odunayo, 2018: 166).
- 3- بيان القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات.
- 4- تجنب عدم قيام المصرف ببيع موجوداته بخسارة من أجل الوفاء بالتزاماته، أو الاقتراض من المصارف أو البنك المركزي (Wambu, 2013, 6)
- 5- إنها تتميز بالثقة، إذ تجنب المصرف المخاطر والإيفاء بالتزاماتها تجاه الأطراف جميعاً.
- 6- ان وجود السيولة تمكنها من عدم الاضطرار إلى الاقتراض من المصارف أو من البنك المركزي. (احلاسه، 2013: 41)

سادساً: مخاطر السيولة المصرفية

تنشأ مخاطر السيولة لدى المصارف من تمويل الموجودات الطويلة الأجل عن طريق المطلوبات القصيرة الأجل، وبالتالي جعل المطلوبات عرضة لمخاطر إعادة التمويل، وتعرف مخاطر السيولة على أنها عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في أجال استحقاقها ، دون أن تتكبد خسائر) .

(Kumar,etal,2013: 4)

وتعرف ايضاً على انها المخاطر الناجمة عن عدم قدرة المصرف على تسويق الاستثمارات بحيث لا يمكن تداولها بسرعة كافية في السوق لمنع او تقليل الخسارة(Noor,etal,2014: 99)، وتحدث مخاطر السيولة نتيجة عدم توافق مواعيد الاستحقاق ،اذ ان المصارف تقترض من الافراد ،ومن ثم تقوم باستخدام هذه الايداعات على شكل قروض طويلة الاجل ،لذلك تظهر مشكلة عدم توافق بين التدفقات الداخلة والخارجة(351: 2014, Ferrouhi)، وكذلك يسعى المودعين إلى سحب أموالهم المالية المودعة في الفور بسبب تغير اسعار الفائدة من اجل الحصول على ارباح اضافية، ومن ثم يحتاج المصرف إلى اقتراض أموال إضافية أو بيع أصول لتلبية التزاماته (Uddin, et al , 2016 : 36).

وعادة ما تقاس مخاطر السيولة من خلال نسبة السيولة التي يتم تعريفها في اتجاهين مختلفين ، ويشير النوع الأول الى تلك السيولة المعدلة حسب الحجم من خلال نسبة السيولة بما في ذلك نسبة الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات ، أما النوع الثاني فينظر نسبة القروض إلى مجموع الموجودات وصافي القروض إلى العملاء.

وهناك العديد من العوامل المسببة لمخاطر السيولة المصرفية(Edem، 2017 : 152)

- 1- الإفراط في توسيع نطاق الائتمان وكلما توسع في الائتمان كلما زادت المخاطر.
- 2 - سوء الإدارة: ويمثل عامل من العوامل المتزايدة في مخاطر السيولة ويتمثل في الاحتيال، مما أدى إلى فقدان ثقة العملاء ،ومن ثم ضعف التصنيف الائتماني والإقراض الذاتي.
- 3- عدم الاعتراف بمخاطر الخيار: أي عدم قدرة الإدارة للاعتراف بتنفيذ التخفيف من المخاطر، ومن ثم تزيد الخيارات من مخاطر السيولة.
- 4- الافتقار إلى سياسة سيولة مناسبة وخطط طوارئ : سياسة السيولة غير مناسبة تزيد من مخاطر السيولة المصرفية .

سابعاً: مؤشرات قياس السيولة

ان اكثر المقاييس شيوعاً هي:

1- نسبة التداول

تشير هذه النسبة الى مقدرة إدارة المصارف على تغطية التزاماتها قصيرة الاجل ،وتحسب من خلال قسمة الموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة (Apostolik, Christopher,2015: 32) وعند ارتفاع هذه النسبة تدل على أن موقف المصرف جيد،

ولكن بالمقابل فإن ارتفاع هذه النسبة لا يدل على كفاءة الإدارة وإنما على عجز المصارف عن توظيف الاموال في استثمارات جديدة ، بدليل وجود فائض في رأس المال العامل الذي تنعكس آثاره سلباً على ربحية المصارف، ولو انخفضت الموجودات المتداولة الى النصف فإنّ المصرف يكون قادراً على الوفاء بالتزاماته قصيرة الاجل (Durrah & et al, 2016: 436).

2- نسبة السيولة السريعة

تعد النسبة الافضل لقياس قدرة المصارف وكفاءتها على الاستجابة السريعة لمتطلباتها قصيرة الاجل وكذلك سرعة تحويل الموجودات إلى نقد دون خسارة ، وهي تبين مقدرة الموجودات السائلة (النقدية ، استثمارات قصيرة الاجل، المدينون) على تغطية المطلوبات المتداولة، و تُعد من النسب الأكثر تشدداً لسيولة المصارف من نسبة التداول العادية لمتطلباتها في الاحتفاظ بنقدية سائلة لدى المصارف. (Alrgaibat, Ghazi Abdulmajeed, 2016: 94).

3- نسبة النقدية والاستثمارات قصيرة الاجل الى الودائع

ان أحد النسب المهمة لقياس السيولة هي نسبة النقدية والاستثمارات قصيرة الاجل إلى إجمالي الودائع، والنسبة المرتفعة هي أفضل لدعم موقف السيولة في المصرف، ومن ثم تعزيز ثقة المودعين في القدرة على تسديد الالتزامات المستحقة عليه (Aspal&Dhawan, 2016: 13)، وهذه النسبة تحقق هدفين، أولاً تعزز ثقة المودعين في المصرف من خلال معرفة أن المصرف فضلاً عن انه يمتلك نقدية، يمتلك استثمارات قصيرة الاجل في محفظته الاستثمارية، التي تدعم موقف السيولة، ثانياً المودعون يشعرون بثقة في حالة انخفاض النقدية فأن المصرف يبيع هذه الاستثمارات بسهولة وفي أي وقت خلال السوق الثانوية (Durrah & et al , 2016: 436).

4- نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الودائع:

ان ارتفاع هذا المؤشر يؤدي إلى انخفاض خطر السيولة، باعتبار ان ذلك يعكس زيادة الاستثمارات قصيرة الاجل (Alzoubi, 2017: 145) .

5- نسبة القروض إلى الودائع:

توضح هذه النسبة سيولة المصرف من خلال تركيبة موجوداته، ان ازدياد هذه النسبة يدل على ان مقدار القروض كبير اي تدني نسبة سيولة المصرف التي قد تؤثر على الإقراض المصرفي في حين أن النسبة ألاً قل يدل على وضع السيولة الجيد وبالتالي يمكن للبنوك من الإقراض والاستثمار.

ثامناً: مكونات السيولة المصرفية :

إن أكثر فقرات الموجودات سيولة في منشآت الأعمال هي الموجودات المتداولة، وهي تغطي العناصر التي يمكن أن تحول إلى نقد خلال سنة واحدة أو خلال الدورة التشغيلية العادية للمنشأة ومن مكونات الموجودات المتداولة (الموسوي، والموسوي، 2017 : 172):-

- 1_الأوراق المالية التي هي استثمارات مؤقتة في الفائض النقدي.
- 2- المدينون ومخصص الديون المعدومة.
- 3- المخزون الذي يكون على شكل مواد خام ، أو سلع تحت التصنيع أو سلع تامة الصنع.
- 4- المصروفات المدفوعة مقدماً التي هي مصروفات لمدة مستقبلية دفعت فعلاً.

تاسعاً: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية

1- عوامل خارجية: هي شروط الدفع القانونية والقوانين التي تنظم عمل العقود وأسعار الصرف واسعار الفائدة (.

2- عوامل داخلية تتضمن :

أ- عمليات السحب والإيداع على الودائع : تؤدي عملية السحب من المصرف إلى انخفاض النقدية في الصندوق وبالتالي انخفاض سيولة المصرف، اما عملية الإيداع وزيادة حجم ودائع العملاء واستقرارها نسبياً وبالتالي تؤدي إلى ارتفاع سيولة المصرف .

ب - رصيد عمليات المقاصة بين المصارف: تزداد سيولة المصارف التجارية في حالة ظهرت حساباتها الجارية لدى البنك المركزي دائنة بعد اجراء عمليات التسوية لحساباتها مع المصارف العاملة في نفس البلد، اي بمعنى اخر اضافة اموال جديدة إلى الاحتياطييات النقدية المحفوظة لدى البنك المركزي (Han& Martin,2013: 350)

ت - موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف: البنك المركزي هو السلطة النقدية في البلد الذي يمتلك قدرة التأثير على سيولة المصارف ،فاذا اعتمد البنك سياسة تقليص عرض النقد في اوقات التضخم ،فانه سيخفض من حجم الارصدة النقدية المتوفرة لديها، ويقلل قابليتها على منح القروض من خلال رفع سعر الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي ويحصل العكس عند توسيع عرض النقد.

ث - الوعي المصرفي لدى الجمهور: يلاحظ انه في البلدان النامية فان درجة الوعي المصرفي منخفض، إذ تفضل ان ترى اموالها تحت يديها باستمرار وعدم قيامها باستخدام الصكوك او

ادوات الوفاء المختلفة، اما البلدان المتقدمة نلاحظ ان التعامل يزداد بالنسبة للصكوك وادوات الوفاء المختلفة وبطاقات الائتمان على حساب النقد وهذا يزيد من خلق الائتمان ،مثلا عملية خلق النقود تدل على انه هنالك علاقة عكسية بين الوعي المصرفي والسيولة أي انه كلما زاد الوعي المصرفي انخفضت نسبة السيولة لدى المصارف (الشمري ، 2018 : 360).

عشرًا : محددات جذب السيولة

إن خلق السيولة هو خدمة مصرفية حيوية ،إذ تخلق المصارف السيولة وذلك باستخدام المطلوبات السائلة نسبيًا ، مثل الودائع تحت الطلب ، لتمويل الموجودات غير السائلة نسبيًا مثل القروض ، وهي في الوقت نفسه تلبي الطلب على السيولة من قبل المدخرين والطلب على التزامات التمويل طويلة الأجل من قبل الشركات (Jiang ,etal,2019: 2)، إذ يرتبط نمو المصارف ارتباطاً وثيقاً بنمو الودائع، لاسيما بالنسبة للمصارف التي تعاني من ضعف رأس المال، والمصارف التي واجهت نقصاً في السيولة خلال الأزمة المالية العالمية ،إذ رفعت أسعار الفائدة على الودائع من أجل جذب المزيد منها ، ومن المهم فهم قنوات العرض والطلب التي تحدد أسعار الفائدة على الودائع من أجل فهم مدى وجود انضباط السوق وتقييم الآلية التي تساعد من خلالها أسواق رأس المال الداخلية للمصارف على خلق السيولة ومستويات المنافسة العالية جداً تأتي نتيجة إلغاء القيود التنظيمية ففي عقد الثمانينيات من القرن الماضي شهدت معدلات الفائدة الدائنة ارتفاعاً (David ,et al,2015: 2-3) وينبغي على ادارة المصرف دراسة تركيبة الودائع والودائع طويلة الاجل ، تتيج مجال اكبر من الحرية في توظيف الموجودات ومن ثم فان ضعف مستوى هذا النوع من الودائع يجب ان يحفز الادارة على زيادته ، فقد بات الاعتماد على الودائع بأنواعها حتى إن البعض أطلق عليها بنوك الودائع، وقد نتج من ذلك ارتباط العرض و الطلب على الخدمة المصرفية وعلى المصارف إن تعمل على تشجيع التعامل مع المصرف في مجال الودائع (عباس وقطب ، 2010 : 7) وهناك استراتيجيتين لجذب الودائع هما:

1- **استراتيجية المنافسة السعرية:** تعد الودائع العنصر الاساس الذي يبين طبيعة عمل المصارف التجارية، في مختلف الحياة الاقتصادية اذ ان قدرة الادارة والموظفين في جذب الودائع من المنشآت والافراد، هو دليل ثقة بين المصرف و المجتمع ، لذلك تلجأ بعض المصارف كجزء من استراتيجيتها الى تعديل هيكل أسعار الفائدة "الفروقات السعرية بين الفوائد الدائنة والمدينة " حتى مع التغيرات الطفيفة ، لكي تكون قادرة على مواجهة المنافسة السعرية (فارس ،2019: 122).

وعندما يرتفع سعر الفائدة على الودائع يؤدي ذلك الى تدفقات كبيرة على الإيداع، إذ تكون منافسة المصرف مع المصارف الأخرى بشكل رئيس، مما يسمح لها بزيادة فروق الأسعار وبالتالي تخفض حيازتها من الودائع، ولكن عندما تكون اسعار الفائدة منخفضة، تواجه المصارف المنافسة من النقد في توفير السيولة ، مما يجبرهم على فرض فروق منخفضة على الودائع، (2: 2018, Blazheski) ولكن بالرغم من إن عنصر المنافسة السعرية يكون فاعلاً ومؤثراً في مجمل الأنشطة الاقتصادية ، لكن في مجال العمل المصرفي يتعرض الى بعض المحددات التشريعية التي لا تسمح في اغلب الاحيان بدفع فوائد على الحسابات الجارية مما يقلل من اهمية هذه الاستراتيجية في جذب الودائع.

(Skripak, Stephen, 2016: 315)

إن المصارف العالمية بشكل عام والامريكية بشكل خاص تعمل بطرق ملتوية لكي تقوم بجذب الودائع عن طريق المنافسة السعرية ، اذ يتم من خلال فتح حسابين لكل عميل احدهما حساب جاري، والاخر حساب توفير ، ومن ثم يعمل المصرف على جعل رصيد العميل في الحساب الجاري صفراً في نهاية كل يوم عمل وبعد تحويل الأموال الكافية لتغطية الشيكات المقدمة للدفع ، ليحول المتبقي من الرصيد الى حساب التوفير، وفضلاً عن ذلك تمنح اسعار الفائدة على أساس الشروط التنافسية دون قيود، وعليه تقوم مصارف اخرى بدفع معدلات الفائدة المتدرجة (التي تزيد مع حجم الإيداع) وتعرف هذه العملية بحسابات المبادلة ، وإن الهدف الاساس من هذه العملية هو تشجيع الافراد على دمج الحسابات وحث المودعين على تقليل سحباتهم لكسب عوائد اعلى ودفع رسوم خدمات أقل (بو عبدلي، 2015: 53).

2- استراتيجية المنافسة غير السعرية

تلك المنافسة التي تقوم على اساس تقديم خدمات جديدة بأسعار تنافسية، مما يؤثر في جذب الودائع المصرفية ، ومن هذه الخدمات التي ستعرض بالاتي :

أ- تحصيل مستحقات العملاء

إذ تساعد العملاء في تسوية حساباتهم بالمقاصة دون الحاجة لتداول النقد ، إذ تعد من الخدمات المصرفية التي تشكل مجالاً للتنافس بين المصارف لجذب المودعين الجدد ، وتكون المنافسة في مدى سرعة تحصيل مستحقات العملاء ، ونسبة مصروفات التحصيل التي يتحملها العميل.

ب- سرعة أداء الخدمات

ان التقدم التكنولوجي للمصارف ساهم في تحسين مستوى الخدمات ، من حيث الوقت والتكلفة التي تنطوي عليها عمليات التحصيل والايداع والصرف إذ تزداد القدرة على جذب الودائع كلما نجحت في استخدام الوسائل الحديثة لتيسير المعاملات والتوسع في استخدامها (المدهون ،2013: 159)

ت- استحداث أنواع جديدة من الودائع

إذا كانت الودائع المصرفية أكثر تنوعاً، ومن ثم فإن استحداث خدمات جديدة من الودائع مثل (شهادات الايداع) ، وبالتالي إشراك عدد أكبر من العملاء في استخدام الودائع المصرفية ، ويؤدي ذلك الى تحسين قدرة المصرف على الصمود بشكل كبير وهي مؤشر حيوي على قدرة المصرف على الابتكار ويشجع المودعين على الايداع (1: 2013, Han & Martin).

ث- التوسع في تقديم خدمات غير مصرفية

وذلك من خلال تقديم الاستشارات في مجال الاستثمارات ، وكذلك ادارة الاموال العائدة للمودع ، وادارة اعماله، وكافة المجالات المتعلقة بالعمل المصرفي وذلك مقابل نسبة من الارباح متفق عليها (الشمري ،2018: 344-345)

ج- التيسير على العملاء

تقوم المصارف بالتيسير على العملاء ، وذلك من خلال اختيارها لموقع مناسب وتوسيع انتشارها بإنشاء فروع جديدة ، وتوفير الوسائل الحديثة كالصرافات الالية .

ح- سداد المدفوعات نيابة عن العملاء

وتتمثل في مدى قدرة المصرف على سداد المطالبات المستحقة للعملاء ، وسداد الشيكات المقدمة من العملاء بدون رصيد ، ونسبة المصروفات التي سيتحملها العملاء مقابل تلك الخدمات .

(العتابي ،2014 : 147)

3- العوامل المؤثرة في جذب الودائع

أ- نمو الوعي المصرفي: تشير الاحصاءات والبيانات الى ان الاهتمام بالأنظمة المصرفية، والتعامل معها يكون واسع النطاق في البلدان والمجتمعات المتقدمة اكثر منها في البلدان النامية، إذ إن المجتمعات التي تكون فيها الثقافة المصرفية عالية تميل انظمتها المصرفية الى النمو والازدهار.

ب- السمات المادية والشخصية للمصرف: يفضل الأفراد التعامل مع "المصارف الناجحة" وذات السمعة الحسنة، والتي تواكب التطورات التي تحدث في العالم سواء اكان ذلك متعلقا ببنائية المصرف او بالأجهزة والحاسبات الالية التي يستخدمها المصرف.

ت- تقديم مزايا جديدة ومبتكرة ومجزية للمودعين: تلجأ معظم المصارف كجزء من استراتيجيتها إلى تعديل هيكل أسعار الفائدة، ولو بشكل طفيف لديها، لكي تكون قادرة على مواجهة المنافسة، أو أن تستحدث نظم إيداع جديدة مثل، الميزة التأمينية للودائع، أو من خلال ربط العائد على الودائع بأرباح المصرف (سعيد، 2020: 207).

ث- السياسات الرئيسية وقوة المركز المالي للمصرف: أي كلما كانت السياسات المتعلقة بالقروض والاستثمارات والنشاطات الأخرى التي يمارسها المصرف سليمة وصائبة، كلما دل ذلك على كفاءة ومهارة الإدارة، فالمصارف التي تتمتع بسيولة جيدة في الأوقات العصيبة، تكون سمعتها بين الجمهور جيدة، وبالتالي يستطيع اجتذاب الزبائن المحتملين ويزيد من ولاء الزبائن القائمين .

ث- الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي: كلما كان الوضع مستقراً سيؤدي بالضرورة الى زيادة ثقة الجمهور بالتعامل المصرفي، إذ أن البيئة المصرفية تحتاج الى بيئة مستقرة لكي تنمو وتتطور وفي اوقات الأزمات السياسية يتزاحم الأفراد والمؤسسات على سحب ودائعهم.

(الشمري، 2018: 345).

ج- جودة الخدمات المصرفية: وهي الخدمات التي يمكن أن تلبي احتياجات ومتطلبات العملاء في المصارف والمؤسسات المالية ، إذ تؤثر مجموعة متنوعة من العوامل على جودة الخدمات المصرفية، بما في ذلك أسعار الفائدة ، والأنظمة التنظيمية والشكاوى ، والمعلومات الدقيقة للعملاء بسرعة وبدقة الخدمة ، والتعامل الجيد مع الموظفين والعملاء ، وذلك لكونهم المقربين من معلومات العميل ، إذ يجذب جميع الموظفين المزيد من الأموال للمصارف.

ح- موقع المصرف: أصبح للموقع تأثير على قدرة المصارف في جذب الودائع، وذلك بسبب صعوبة انتقال معظم العملاء من مكان إلى آخر، إذ إن المقترض قد لا يهتم بموقع المصرف أي إنه مستعد للانتقال ولمسافات طويلة للحصول على القروض، ولكن المودع قد لا يهتم كثيراً بموقع المصرف بقدر ما يهتم قربه منه، ولذلك يعد مكان المصرف والمؤسسات المالية حافز مهم في جذب العملاء.

(Ostadi & Ali, 2014: 142)

خ- رضا العملاء: الموظفون أهم أصول المصرف ، إذ يعدون حلقة الوصل بين المصرف والعميل ، لذا يعتمد بقاء المصرف على وجود العملاء ، والمهم هو كيفية تأثير الموظفين على عملاء المصرف وبالتالي جذب عملاء جدد ، إذ تتضمن الخصائص الفردية المظهر والملاءمة الجيدة والمرتبة

حسب آراء العملاء ، النزاهة والصدق والسرية والاحترام والتواضع إذ تعد من العوامل المؤثرة في جذب العملاء (Sakhaei & et al, 2014: 34) .

د- **حجم المصرف** تشير الادبيات الى ان تنوع وتعدد حسابات الإيداع الفردية، وتوزيع الودائع حسب نوعها يختلف من مصرف الى اخر حسب الحجم وكلما كان المصرف أكبر كلما زاد عدد حسابات الإيداع و أكثر تنوعاً (Laeven & et al, 2014: 5).

ذ- **السياسات المالية والنقدية والمصرفية**: يساهم نظام التأمين على الودائع في رفع الميل الحدي للادخار وتخفيض الميل الحدي للاستهلاك والذي يؤدي الى تخفيض الطلب على الودائع ، وهنا ينبغي ان توضع سياسات متوسطة وبعيدة المدى لزيادة ثقة العملاء في مصداقية السياسات الاقتصادية الكلية، وان تكون السلطة النقدية هي التي تحفظ مصالحه وحقوقه، ومن خلال منح المصارف حرية إقرار معدلات الفائدة الدائنة والمدينة، لابد من استحداث صيغة جديدة متمثلة بتطبيق النظام وبما يكفل للمودعين عوائد مجزية مضمونة ومحفزة للتعامل مع المصارف.

ر- **حوافز للمودعين وسلوك الزبائن**: تتبنى العديد من المصارف أنظمة الحوافز لجذب المزيد من الودائع، وقد تكون تلك الحوافز للمودعين وللموظفين العاملين داخل المصارف، الذين يساهمون في جذب المدخرات للمصرف الذي يعملون فيه، وقد تكون تلك الحوافز في شكل حوافز مادية او معنوية (العبيدي، زاير، 2015: 18)

احدى عشر: متطلبات السيولة المصرفية

إن متطلبات السيولة تتوقف على نقطتين رئيسيتين هما:

الأولى : تخصيص الأموال بشكل يضمن مواجهة السحب من ودائع ميزانية أي مصرف تجاري، إذ إن الجزء الأكبر من مكونات هذه الميزانية هو عبارة عن الودائع بأنواعها (Casu, & et al, 2019, 13)

الثانية : تخصيص الأموال من القروض والتسليفات لعملاء المصرف والبيئة المحيطة لمقابلة الاحتياجات، إذ تعد الفوائد التي تفرض على القروض مصدراً أساسياً لدخل المصرف، وفي ظل متطلبات السيولة للمصرف، ودرجة الملائمة المالية للمخاطر، إذ يهدف المصرف الى تحقيق ربح مناسب من خلال نشاطاته الاستثمارية (Sekoni, Abiola, 2015: 15).

اثنا عشر: مؤشرات السيولة المصرفية

هنالك العديد من المؤشرات التي تستخدم لقياس قدرة المصرف على الإيفاء بالالتزامات المالية تجاه العملاء، مما يجعل المصرف في منأى من الإفلاس عند تعرضه لسحوبات مفاجئة ومن هذه المؤشرات :

1- نسبة الرصيد النقدي: (Daniel,etal,2010: 55).

وتعبر عن مقدار النقد في الصندوق فضلاً عن الودائع لدى المصارف والمسكوكات الذهبية والعملات الأجنبية التي تمتلكها المصارف، أما الودائع فتشمل جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك (حق الملكية) ، أي انه كلما ارتفعت نسبة الرصيد النقدي تمكن المصرف من تأدية التزاماته المالية التي تنعكس سلباً على العائد لعدم توظيف هذه الاموال السائلة في استثمارات تحقق للمصارف عوائد مالية .

2 - نسبة الاحتياطي القانوني (الشمري ، 2018 : 366) .

بما إن الاحتياطي القانوني هو عبارة عن الودائع التي تحتفظ بها المصارف التجارية لدى البنك المركزي، فضلاً عن الاحتياطي من النقد مع العلم إن هذا الاحتياطي عادة ما يكون إجبارياً وهو يكون على نوعين : احتياطي إلزامي واحتياطي التغطية ، وتعتبر هذه النسبة عن مدى قدره الموجودات النقدية في البنك المركزي على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة بذمة المصرف.

3- نسبة السيولة القانونية : (Alali,2019: 24)

تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته الجارية ، وفي تعبير آخر تشير هذه النسبة إلى قدرة الاحتياطيات الأولية والثانوية على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف في جميع الظروف والحالات .

4- نسبة توظيف الأموال : (Chiaramonte,etal,2017: 135)

تعني نسبة توظيف الأموال قياس قدرة المصرف الائتمانية ومعرفة اتجاهات ذلك الائتمان، وهذه النسبة تستند الى معايير وشروط محددة لا يمكن تجاوزها من قبل المصرف مع أهمية وضع التخصيصات المالية اللازمة لتغطية منح الائتمان، مع ملاحظة القدرة الائتمانية للمقترض والقدرة على اعادة دفع الالتزامات للجهة المانحة باستحداث خطط ومؤشرات ائتمانية واضحة وتشير هذه النسبة عن مدى استخدام المصرف للودائع في تلبية حاجات الزبائن من الاستثمارات وكلما ارتفعت هذه النسبة دل على مقدرة المصرف في منح قروض جديد.

وهناك بعض القيود التي يجب ان تراعيها المصارف لتجنب أزمات السيولة وهي:

- 1- الحد الأقصى للاقتراض بين المصارف .
- 2 - الأموال المشتراة مقابل الموجودات السائلة.
- 3 - الودائع الأساسية مقابل الموجودات الأساسية، أي نسبة الاحتياطي النقدي مقابل القروض.
- 4- مدة الالتزامات وحفاظ الاستثمار .
- 6- الحد الأقصى التراكمي للتدفقات الخارجة. (Kumar,etal,2013:p4-5)

المبحث الثاني

الربحية والتنافسية في القطاع المصرفي

أولاً: مفهوم الربحية

تعرف الربحية بأنها "قدرة المصرف لتوليد الأرباح اذ تعد الشكل النهائي لمختلف السياسات والقرارات الإدارية، اما معدلات الربحية فأنها تمثل صافي العمليات التشغيلية نتيجة للآثار المشتركة للسيولة وإدارة الموجودات، وإداره الديون (Achim,2018: 4) .

وتعرف على انها العلاقة بين الارباح التي تحققها المصارف والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الارباح، وتعد هدفاً للمصرف ومقياساً للحكم على كفاءتها ، وتقاس الربحية اما من خلال العلاقة بين الارباح والمبيعات ، او من خلال الارباح والاستثمار الذي ساهم في تحقيقها (Ball,etal,2015: 226).

إن دراسة الارباح مهمة ليس فقط بسبب المعلومات التي تقدمها ولكن أيضا تعد دالة للنمو وكذلك تساهم في زيادة فرص العمل على المدى المتوسط ،ان التغيرات فيها تؤثر على قرارات الاستثمار والادخار لدى المصارف، ذلك أن ارتفاعها يحسن وضع السيولة النقدية لدى المصرف، ومن ثم يوفر قدر أكبر من المرونة لمصادر التمويل الخاصة بالاستثمارات من خلال الأرباح المحتجزة.

(Aremu&etal,2013:156)

وتعد الأرباح المحتجزة احد المصادر الرئيسية المعززة لرأس المال، فضلا عن انها تعد مؤشرا كاشفا لمركز المصرف التنافسي في الأسواق المصرفية وجودة إدارتها، لذلك تسمح بالاحتفاظ بمخاطرة معينة اي توفر غطاء ضد التقلبات في المدى القصير (Ball &etal,2015: 230) ، فهي مقياس لكفاءة الاعمال المصرفية، فكلما ارتفعت الارباح، كلما ارتفعت الكفاءة، (Barad,2010: 109) وفي بعض الأحيان، يستخدم مصطلحي (الربح و الربحية)، بالتبادل لكن في الواقع، هناك فرق بين الاثنين، اذ ان الربح هو مصطلح مطلق، في حين أن الربحية مفهوم نسبي، ومع ذلك فانهما يرتبطان ارتباطا وثيقا ومتداخلا فيما بينهما، مع وجود أدوار متميزة في مجال الأعمال التجارية، إذ يشير الربح إلى إجمالي الدخل الذي يحصل عليه المصرف خلال مدة زمنية معينة ، في حين تشير الربحية إلى كفاءة التشغيل لدى المصرف أي قدرة الحصول على عائد كاف من رأس المال العملية التجارية (Trivedi,2010: 237)، وينظر الى المفهوم المحاسبي للأرباح على انه التراكم، اما المفهوم التحليلي

للربحية يعني التراكم المستقبلي للثروة، كذلك يعدّ الربح في أي منشأة تقديراً ودليلاً واضحاً على الكفاءة المالية والتشغيلية لها، في حين أن الربحية تفسر مصطلح الربح بالنسبة للعناصر الأخرى التي من المحتمل أن تؤثر بتلك الأرباح من أجل المساعدة في صنع القرار، (Barad,2010: 109).

إن مصطلح الربح في المفهوم المحاسبي الذي يوضح زيادة الإيرادات على النفقات خلال مدة زمنية معينة، ويعد مؤشراً لاستمرار وجود كل منظمة تجارية، ومن ناحية أخرى فإن مصطلح الربحية يشير إلى قياس نسبي إذ يعبر عنه كنسبة مئوية وهو يوضح العلاقة بين القيمة المطلقة للربح مع مختلف العوامل الأخرى، كذلك يعدّ مؤشراً لقياس الكفاءة التشغيلية والإدارية للمصرف (Bansal,2010: 123) أما الإدارة المالية فتتطلب إلى الربح على أنه اختبار للكفاءة ومقياساً للرقابة، في حين ينظر المالكين إليه كمقياس لقيمة استثماراتهم، وللدائنين هامش السلامة، أما بالنسبة للحكومة فهو المقياس الخاضع للضريبة وأساس للعمل التشريعي، وبالنسبة للدولة فهو مؤشر للتقدم الاقتصادي والدخل القومي المتولد الدال على ارتفاع مستوى المعيشة (Trivedi,2010: 237).

أن الربح والربحية لا يختلفان فقط من حيث المفاهيم وإنما أيضاً في الواقع العملي كمقياس للكفاءة التشغيلية والإدارية لأي مصرف (Granof&etal,2016: 350).

ويشير مفهوم الربحية من الناحية المحاسبية إلى أنها مقياس لتقييم الكفاءة الكلية للمصرف، أن أفضل مسار لتقييم كفاءة العمل يكون في تحليل المدخلات والمخرجات، ويمكن قياس الربحية عن طريق ربط المخرجات كنسبة من المدخلات، أو مطابقتها مع المصارف الأخرى في نفس القطاع المصرفي، أو النتائج التي تم تحقيقها في مدد مختلفة من العمليات (Barad,2010: 110).

أما من ناحية الكفاءة فإن المفهوم ليس مرادفاً لمصطلح الكفاءة، إذ تعدّ الربحية مؤشراً إدارياً لزيادة الكفاءة إلا أن مدى الربحية لا يمكن أن تؤخذ كدليل نهائي في الكفاءة، أما من ناحية القيمة المضافة تشير الربحية على أنها الثروة المتولدة أي صافي الثروة المكتسبة نتيجة لعملياته المصرفية خلال فترة زمنية معينة، فتوليد الثروة هو جوهر البقاء أو نمو الكيان التجاري، فبإمكان المصارف الاستمرار دون تحقيق الربح، ولكنها ستتوقف عن القيام بذلك دون إضافة قيمة، وبالتالي فإن الربح يعدّ مفهوماً أوسع من الربحية (Barad,2010: 111)، مما تقدم تعرف الربحية على أنها القدرة على استثمار الأموال لغرض كسب العوائد من استخدامها (Tulsian , 2014: 19).

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية للربحية

1- صافي هامش الفائدة (NIM)

هو الفرق بين الفوائد الناتجة عن استثمارات المصرف ومقدار الفوائد المدفوعة إلى المقرضين (الودائع) ، وعادة ما يعبر عن ذلك كنسبة مئوية مما يكتسبه المصرف من القروض والموجودات الأخرى خلال مدة زمنية معينة ، ناقص الفائدة المدفوعة على الأموال المقترضة مقسوماً على متوسط مبلغ الموجودات ، وهو يعكس تكلفة خدمات الوساطة المصرفية وكفاءة المصرف، أي كلما ارتفع صافي هامش الفائدة، كلما ارتفعت الأرباح وأصبح المصرف أكثر استقراراً، ومن ثم فهي واحدة من المقاييس الرئيسة للربحية المصرفية (Babar & et al, 2011: 71)

2- العائد على الموجودات (ROA)

وتستخدم هذه النسبة لتحديد الاستخدام الأمثل لموجودات المصرف ، وتمثل مقياساً لمقدرة المصرف على توليد الأرباح ، إذ تبين صافي الربح التشغيلي الذي يولده كل موجود مستثمر ، ومن جانب آخر يعكس العائد مدى فاعلية إدارة المصرف في استخدام أموال حملة الأسهم ، لذلك تعد أفضل طريقة لقياس ربحية المصارف (Kofi & Aeron, 2010: 23).

وتقاس من خلال قسمة صافي الربح على إجمالي الموجودات (Dawood, 2014: 3)

3- العائد على حقوق الملكية (ROE)

يقيس هذا المؤشر معدل العائد المتحقق من استثمار أموال المالكين، وكلما ارتفعت نسبة الـ ROE فإنها تدل على الأداء الكفوء للإدارة، أما في حالة انخفاض النسبة فإنها تدل على اعتماد المصرف على أموال حملة الأسهم بدل من أموال المودعين والمقترضين ، ومن ثم كلما كان ROE أفضل فإنها تدل على فاعلية الإدارة في استخدام رأس المال المساهمين (Ongore & Gemechu, 2013: 239) ، ويحسب من خلال قسمة صافي الدخل بعد الضرائب على حق الملكية، وهو يمثل معدل العائد المكتسب على الأموال المستثمرة في المصرف من قبل حاملي أسهمها (Simiyu & Ngile, 2015: 3)

4- معدل العائد على الودائع (ROD)

تقيس هذه النسبة معدل العائد على كل دينار من الأموال التي يساهم بها المودعين، إذ تبين مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح ، من خلال توظيف الودائع في نشاطات استثمارية مختلفة، وبالتالي ارتفاع هذه النسبة يدل على الاستغلال الأمثل للودائع في تحقيق الأرباح، وتحسب من خلال قسمة صافي الدخل على إجمالي الودائع (Adewuyi, et al, 2016: p112).

5- معدل العائد على الاموال المتاحة (ROR)

تستخدم المصارف هذا المؤشر لغرض قياس كفاءتها في توليد الارباح ، من الاموال المتاحة وتتمثل بالمطلوبات وحقوق الملكية ، وكذلك يشير هذا المؤشر الى قدرة المصرف في تحقيق التوظيف الامثل للموارد مستبعداً حسابات الدائنون وحسابات المخصصات الاخرى (الشمري واخرون ، 2020 ، 362)

6- هامش الربح الإجمالي (MPG)

تُعد هذه النسبة مقياس لمقدار صافي الربح المتحقق بعد الفوائد والضرائب عن كل دينار من الايرادات المتحققة، والنسبة الاعلى منها تدل على أن موقف الربحية جيد، وأن المصرف له سيطرة جيدة على التكاليف بالمقارنة مع المصارف المنافسة من حيث التكلفة والجودة ، وتحسب من خلال قسمة صافي الدخل على إجمالي الايرادات (Robinson, 2020: 330)

7- هامش التدفق النقدي التشغيلي (OCM)

تستخدم لقياس النسبة النقدية لدى المصارف من خلال عملياتها العادية لكل وحدة نقدية ، ارتفاع هذه النسبة يشير إلى أن المصارف لديها سياسات فعالة لتحويل المبيعات إلى نقد (Durrah, 2016: p436)

ثالثاً: محددات ربحية المصارف التجارية

تهيمن المصارف التجارية على القطاع المالي، وبالتالي فإن أي فشل في هذا القطاع سيكون له تأثير هائل على النمو الاقتصادي للبلد، ويرجع ذلك إلى أن تراجع مؤشرات هذا القطاع سيكون له عدوى التأثير على اداء المصارف ، وبالتالي هناك حاجة ماسة لفهم أداء المصارف ومحدداتها وحسب الاتي: (Ongore&Gemechu, 2013: 238).

1- المحددات الداخلية:

أ- كفاية رأس المال

تشير الى نسبة رأس مال المصرف إلى المخاطرة، وهو مصطلح يوضح العلاقة بين مصادر رأس مال المصرف والمخاطر المحيطة بموجوداته وأي عمليات أخرى، وتشير الى ملاءة المصرف أي قدرة المصرف على تسديد التزاماته ومواجهة أي خسائر قد تحدث في المستقبل، وبحكم تعريفها فينظر لها كنسبة تخطط لها الجهات الرقابية المسؤولة للمصرف من اجل المعرفة والحكم على قوة المصرف الداخلية في تحمل الخسائر المحتملة التي قد تحدث اثناء الازمات المالية، فضلا عن الحكم على صحة وسلامة نظام المصرف إذ كلما تكون تلك النسبة عالية دلالة على ان المصرف اكثر قوة داخلية لمواجهة الازمات

المالية والقدرة على تسديد ما بذمتها وكذلك توفير الحماية لاستثماراتها والحفاظ من المخاطر (Innocent&etal,2019:p108) .

وتقاس كفاية رأس المال بالاتي:

- 1- نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات
- 2- نسبة كفاية رأس المال (CAR)
- 3- نسبة الرافعة المالية ورأس المال السهمي إلى الموجودات

ب- جودة الموجودات

تحظى جودة الموجودات باهتمام السلطة الرقابية المالية في جميع البلدان، اذ يؤثر جودة الموجودات المصرفية على الأداء التشغيلي والمالي الناتج عن سوء استخدام الادارة للقروض، ومن ثم يؤدي الى حدوث اختلال في المركز المالي للمصرف (Abata, 2014: 39).

وتمثل جودة الموجودات مراجعة أو تقييم للمخاطر الائتمانية المرتبطة بأصل معين، وتتطلب هذه الموجودات عادةً وجود مدفوعات فوائد، مثل القروض والمحافظ الاستثمارية، وتشير جودة الموجودات إلى المخاطر الإجمالية المرتبطة بالموجودات المختلفة التي يملكها المصرف، و تقوم المصارف بتحديد حجم اصولها التي قد تكون عرضة للمخاطر المالية، وتقدر مبلغها لمعالجة الخسائر المحتملة (HAZIM, 2020: 183) اي ان الموجودات غير الجيدة هي احد الاسباب الرئيسة لفشل المصارف، وتعد القروض النقدية الاكثر تداولاً، وأكبر خطر يواجه المصرف هي القروض المتعثرة وينبغي أن يقوم محلل الائتمان بإجراء تقييم لنوعية الموجودات من خلال تنفيذ إدارة مخاطر الائتمان، وتقييم جودة محفظة القروض باستخدام تحليل الاتجاهات ومقارنتها بأقرانها، وعليه فان قياس جودة الموجودات أمراً صعباً لأنه مستمد في الغالب من المحلل ذاته (Dang, 2011: 19).

وهناك ارتباط بين جودة الموجودات وكفاية رأس المال وتأثيرهما على الاداء المالي للمصارف، إذ ان جودة الموجودات تقيس الكفاءة المالية للمصارف التجارية في حين أن كفاية رأس المال تقيس مستوى الاهتمام المستمر للمصارف التجارية، ومع ذلك فإن موقف كفاية رأس المال تعتمد على جودة الموجودات بسبب المخاطر الكبيرة التي تواجه المصارف التجارية، فالانخفاض في جودة الموجودات يؤدي الى زيادة كفاية رأس المال لتوفير الحماية المصرفية ضد المخاطر (Pastory& Marobhe, 2013: 179) وتقاس جودة الموجودات:

- 1- إجمالي الاستثمار إلى إجمالي الموجودات

2- نسبة تغطية مخصصات خسائر القروض

3- نسبة القروض للأصول.

4- نسبة الاعتمادات المخصصة لخسائر القروض على إجمالي القروض

ت- كفاءة الإدارة

تعد أحد العوامل الرئيسة الداخلية التي تحدد ربحية المصارف التجارية ، لأنها تحدد مستويات مصروفات التشغيل وتؤثر بدورها على الربحية والأداء المالي (Kamande, 2017: 172)، وهي تعكس قدرة مجلس إدارة المصرف وإدارته التنفيذية في إدارة المخاطر، ويعد الأداء الإداري عنصراً مهماً للحكم على نجاح المصرف في تحقيق أهدافه من خلال تفاعل العديد من العوامل المتعلقة والمسؤوليات المتعلقة بالإدارة، والقدرة على التعامل مع التطورات والتغيرات البيئية والمصرفية (Abbas&et al, 2019: 27)، ان قدرة مجلس الادارة على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر أنشطة المصرف وضمان التشغيل الآمن والسليم والفعال بما يلائم تعليمات واللوائح المعمول بها ،وتعد الإدارة أهم عنصر في نظام تصنيف (CAMELS) لأنها تلعب دوراً كبيراً في نجاح المصرف (Dang, 2011: 21)، ويمكن أن تؤدي الممارسة الإدارية الجيدة إلى أرباح مستقرة ، و ينبغي أن تظهر الممارسة الإدارية مستوى عال من النزاهة والكفاءة المهنية وجودة الخدمة، ومن ثم فإن الإدارة هي أحد العوامل في تعزيز أداء المصرف، وتقاس كفاءة الادارة بـ:

1-نسبة الأرباح التشغيلية إلى الدخل

2-نسبة المصروفات إلى الإيرادات.

3- إجمالي السلف إلى إجمالي الودائع

4- نسبة الأعمال لكل موظف

ث- السيولة Liquidity

إن قدرة المصرف على توفير السيولة يتطلب وجود مخزون من الموجودات المالية السائلة التي يمكن تحويلها بسهولة، اذ ان الموجودات السائلة مثل الأوراق المالية الاستثمارية، تمكن المصرف من الاستجابة بسرعة للطلبات غير المتوقعة على النقد وتعكس عادة استراتيجيات مالية متحفظة نسبياً، في حين أن المطلوبات المتقلبة، مثل شهادات الودائع الكبيرة، غالباً ما تعكس استراتيجيات مالية قوية نسبياً، وبالتالي فإن إدارة السيولة هي واحدة من أهم وظائف المصرف، وإذا لم تستثمر تلك الأموال بشكل صحيح يؤدي الى خسائر كبيرة، ومن جانب اخر، إذا لم يحتفظ المصرف بالنقد السائل المتوازن في متناول اليد فلن يكون قادراً على تلبية السحوبات (Sangmi& Tabassum, 2010: 50).

تقاس السيولة في مراجعة الأدبيات بشكل رئيس من خلال نسب السيولة المشتركة مثل نسبة السيولة السريعة ونسب التداول، حيث يرى (Lama & Pritika) بأن قياس أوضاع السيولة من خلال نسب السيولة ليست كافية، إذ إن نسبة الموجودات السائلة المرتفعة تشير إلى أن القدرة على استيعاب صدمة السيولة. ومع ذلك، فإن ارتفاع النسبة لن يؤدي إلا إلى الريح أقل، لأن المزيد من الموجودات السائلة سيسبب تكلفة فرصة عالية للمصرف، إن عيوب نسبة الموجودات السائلة هي أنها لا تأخذ بعين الاعتبار تدفق الأموال من تسديدات وزيادة في المطلوبات، والطلب للحصول على أموال المصرف (Lama & Pritika, 2018: 8) ، ومن النسب المستخدمة أيضاً هي نسبة القروض إلى الودائع إذ تشير إلى مدى قدرة المصرف على سداد الأموال من قبل المودعين ، ويعكس مدى اعتمادها على القروض كمصدر للسيولة ، وهذه النسبة هي مؤشر على ضعف قدرة المصرف ، وكلما ارتفعت النسبة دل على انخفاض قدرة السيولة المصرفية المعنية (Raharjo&etal, 2014: 302)، لكن من عيوب هذه النسبة هو أنها لا تشمل الموجودات الأخرى التي يمكن أن تكون قابلة للتحويل بسهولة لتلبية الالتزامات. (Lama & Pritika, 2019: 8)

ج- الحساسية تجاه مخاطر السوق Sensitivity to market risk

تعكس الحساسية تجاه مخاطر السوق التغيرات في أسعار الفائدة، سعر الصرف، سعر الأسهم، سعر السلعة، التي قد تؤثر سلباً على الوضع المالي للمصرف أو رأس ماله ،وهناك العديد من المؤسسات المالية تركز على التغيرات في أسعار الفائدة باعتبارها مخاطر السوق، وينبغي عند تقييم الحساسية، التركيز بشكل اساس على قدرة الادارة في تحديد ورصد هذه المخاطر ومراقبتها وحجم المصرف، ومدى تعقيد هذه العمليات، وكفاية الإيرادات ورأس المال بالنسبة إلى مستوى هذه المخاطر، بالنسبة لمعظم المصارف (Babar&etal, 2011: 35)، ويعد المصدر الرئيس لهذا النوع من المخاطر هو المراكز غير التجارية وحساسيتها لمخاطر أسعار الفائدة في المصارف الكبيرة، وقد تكون العمليات المصرفية الأجنبية مصدراً لمخاطر السوق، في بعض المصارف، إذ تعد الأنشطة التجارية المصدر الرئيس لمخاطر السوق وأهمها مخاطر الائتمان، ومخاطر الأسعار، ومخاطر السيولة، إذ تشير مخاطر السوق إلى تأثير انخفاض أسعار الموجودات على صافي قيمة المصرف، نتيجة تركيز المحفظة في أنواع معينة من الموجودات أو قيام المصارف بتوجيه استثماراتها إلى الموجودات ذات النشاط الكبير مثل الرهون العقارية (Abbas&etal, 2019: 30)

ومن النسب المستخدمة لتقييم حساسية مخاطر السوق بالاتي :

1- مجموع نسبة الأوراق المالية إلى مجموع الموجودات

2- نسبة الأرباح السعريّة

3- تحليل الفجوة GAP Analysis (فجوة حركة اسعار الفائدة)

وهناك محددات داخلية أخرى فضلاً عن تصنيف (CAMELS) وهي :

1- حجم المصرف

2- الودائع

3- الرقابة

4- عمر المصرف

5- الفروع

2- المحددات الخارجية:

أ- السياسة النقدية

تؤثر السياسة النقدية للبنك المركزي على السياسات الائتمانية للمصارف التجارية فيما يتعلق في ادارة موجوداتها ، وبالتالي التأثير على ربحيتها ، وهناك العديد من الادوات التي يستخدمها البنك المركزي من اجل التحكم في عرض النقد، منها معدل الفائدة والذي يؤثر بشكل رئيس في العمليات المصرفية (Abdul,etal,2018: 40).

ب - الناتج المحلي الاجمالي

ويعد من اهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن النشاط الاقتصادي في الاقتصاد ومسار النمو فيه ويرتبط مسار الطلب على الموجودات بعلاقة طردية مع نمو الناتج مما ينعكس على ربحية المصارف كونها مدة ازدهار والعكس صحيح ، إذ ان ارتفاع معدل نمو الناتج يعكس ارتفاع نسب مشاركة القطاعات في تكوينه وبالتالي ارتفاع الطلب على الموجودات المالية ونتيجة ارتفاع الطلب على القروض في ظل دولة تشهد مرونة في الجهاز الانتاجي وحسب تخصيص الموارد " شرط مارشال ليز" (Ongore&Gemechu, 2013: 241)

ت - التضخم

تؤثر بيئة الاقتصاد الكلي على ربحية المصارف ، فكلما كان هناك توقع جيد من قبل ادارة المصرف فستكون هناك قدرة على تعديل سعر الفائدة بشكل مناسب من أجل زيادة إيراداتها بشكل اسرع من تكاليفها ،ومن ثم الحصول على أرباح أعلى إذ يؤثر التضخم بشكل سلبي على ربحية المصارف، وذلك لانه يؤدي الى انخفاض الطلب على القروض نتيجة عدم اليقين من المستقبل، وبالتالي انخفاض القروض الصادرة من المصرف مما يسبب انخفاض ربحية المصارف (KANEZA, 2016: 18)

ث - الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي

تؤثر الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي في ربحية المصارف التجارية ، من خلال تأثير الحصة السوقية للمصارف التجارية من الودائع والقروض، نتيجة تعامل بعض الجمهور مع المصارف الإسلامية دون المصارف الربوية وبالتالي يؤثر في ربحية المصارف التجارية، كذلك ان قوة الجهاز المصرفي ومثاقنته ومن ثم توفر القناة الكافية لدى العملاء بهذه القوة تؤدي الى زيادة تعاملهم مع المصارف (بن ختو، 2018 : 9) مما ينعكس على ربحيتها، كما ان تجاهل الكثيرين بأهمية العمل المصرفي وتوجد لدى بعض المتعاملين فكره سيئة فيما يتعلق بالتعامل السلبي مع المصارف بشكل عام لاسيما فيما يتعلق بالتعثر المصرفي، ويظهر ذلك من خلال ارتفاع حجم مخصص الديون في تحصيلها والديون المعدومة (نبيلة ، 2016: 11).

ج- التشريعات القانونية والضوابط المصرفية

تلعب التشريعات القانونية والضوابط المصرفية دوراً كبيراً في اداء المصارف التجارية، إذ ان تعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية تهدف الى ضبط الأداء المصرفي، وكذلك المحافظة على السلامة المالية ، وحماية اموال المودعين الأمر الذي قد يترتب عليه التزامات اضافية على بعض المصارف وتتضمن القيود على حركة وحجم التسهيلات ، والاحتفاظ بقدر أكبر من السيولة وتكوين المخصصات الاضافية وغيرها (بن ختو، 2018: 9).

ح - المنافسة

تؤثر المنافسة بين المصارف في ربحيتها بسبب محدودية الموارد المتاحة لهذه المصارف، وعليه تلجأ في بعض الاحيان الى رفع هامش الفائدة، الامر الذي يؤدي الى انخفاض تفوق المصارف المنافسة في كسب مودعين اكثر، وبالتالي التأثير على صافي الارباح ومعدلات الربحية (عبد الرسول ، 2018: 152)

رابعاً: نظريات الربحية

هنالك العديد من النظريات التي تفسر ربحية المصارف التجارية ومنها :

1- نظرية قوة السوق

تشير الى مدى تأثير المصرف على سعر السوق من خلال التحكم في الطلب أو العرض أو كليهما، إذ تنص النظرية على أن زيادة قوى السوق الخارجية تؤدي إلى عمليات مالية أفضل وربحية أفضل، فالمصارف التي لديها حصة كبيرة في السوق ومحفظتها جيدة ، هي وحدها التي تستطيع كسب منافسيها وكسب الأرباح الاحتكارية (Kamande, 2016: 167)، إن القوة السوقية تفترض أن أداء

المصارف يتأثر بهيكل السوق وأن ربحية المصارف هي دالة لعوامل السوق الخارجية (Adeusi&etal,2014: 6) .

وتقترح النظرية أيضاً أن يكون لهيكل السوق تأثير كبير على أداء المصارف، إن هناك نهجين لنظرية قوة السوق وهما أداء هيكل السلوك (SCP)، وفرضيات قوة السوق النسبية (RMP)، إذ إن هناك علاقة بين هيكل السوق وسلوك المصارف والأداء الثابت، ويتمثل الهيكل بالتكنولوجيا والتركيز وظروف السوق، في حين يشير السلوك إلى عوامل عدة مثل قرارات التسعير، والقرارات الإعلانية، وقرارات البحث والتطوير التي تتخذها المصارف في السوق والأداء (Fisseha,2015: 329).

2- نظرية بنية كفاءة

وضعت هذه النظرية كبديل لنظرية قوة السوق إذ تفترض أن الكفاءة الإدارية لا تؤدي إلى زيادة الأرباح فحسب، بل تؤدي أيضاً إلى تحقيق مكاسب أكبر في حصة السوق، أن تحقيق هوامش ربح أعلى ينشأ عن الكفاءة الإدارية التي تسمح للمصارف بالحصول على الأداء المالي الجيد والحصة السوقية . (NJOROGI, 2016 : 13-14)، وتوجد هناك فرضيتان لهذه النظرية، هما الكفاءة X والكفاءة في القياس، ووفقاً لفرضية الكفاءة X، يمكن أن يكون المصرف الذي يعمل بكفاءة أكبر من منافسيه يحقق ربحية أعلى بسبب انخفاض تكاليف التشغيل، وبالتالي يستحوذ على حصص أكبر في السوق ومن ثم إلى زيادة تركيز السوق (Olweny, Themba, 2011 : 3)، في حين تنص فرضية الكفاءة في القياس على أن بعض المصارف تحقق مستوى تشغيل أفضل، وبالتالي خفض التكاليف مما يؤدي إلى زيادة الأرباح والنمو الأسرع للمصارف (KANEZA,2016: 21).

3- نظرية توازن المحفظة

تشير نظرية توازن المحفظة إلى تنويع الموجودات كمسبب أساس، ويعود التوازن في التنويع إلى قرارات السياسة العامة التي تحدد بعوامل كمعدلات العائد على جميع الموجودات التي توجد في المحفظة، والمخاطر المرتبطة بملكية كل من الموجودات المالية وحجم المحفظة (Olweny& Themba, 2011: 3) أن تنويع المحفظة يمكن أن يكون نتيجة للقرارات التي تتخذها إدارة المصرف، ومن ثم إدارة الموجودات والمطلوبات وكذلك تحملها التكاليف سيحدد قدرته على تحقيق الأرباح (KANEZA, 2016 : 22)

4- نظرية الإشارة

هي واحدة من النظريات، التي توضح العلاقة بين الربحية وهيكل رأس المال، ووفقا لنظرية الإشارة فإن إدارة المصرف تشير إلى توقعات مستقبلية جيدة من خلال زيادة رأس المال، وبالتالي أن انخفاض نسبة الديون يعني بالضرورة أن أداء تلك المصارف أفضل من أداءها المماثل (Alkhazaleh & Mahmoud 2014: 3) فضلا عن ذلك، توضح النظرية إن المديرين الذين يعتقدون بقوة أن مصارفهم يمكن أن تتفوق على المصارف الأخرى سوف يرغبون في نقل هذه المعلومات إلى مختلف أصحاب المصلحة من أجل جذب استثمارات إضافية، وكذلك تؤكد النظرية على دور نشر الإفصاحات التي لا تستطيع المصارف ذات الأداء الضعيف تقديمها (NJOROG, 2016: 16)

5- نظرية الإفلاس

توضح نظرية الإفلاس أنه في حالة ارتفاع تكاليف الإفلاس بشكل غير متوقع، فإن المصارف سوف تحتفظ بالمزيد من الأسهم لتجنب مدة الالتزامات، وتدعم النظرية العلاقة الايجابية بين رأس المال والربحية (Obamuyi, 2013: p99)

6- نظرية العودة للمخاطر

على عكس النظريات السابقة، تشير هذه النظرية الى أن ربحية رأس المال والمصارف ترتبط بعلاقة عكسية، ففي حال زيادة الرافعة المالية للمصرف ستؤدي إلى ارتفاع العائدات المتوقعة في ظل مخاطرة أكبر، وبالتالي إذا كان المصرف ينوي زيادة أرباحه عن طريق زيادة الرافعة المالية، فلا بد من خفض نسبة الأسهم إلى الموجودات "رأس المال" (Onuonga, 2014: 96).

خامساً: أهمية الربحية

تعد الربحية هي الهدف الاساس، إذ تعد واحدة من أهم أغراض الإدارة المالية وتعظيم ثروة المالك، إذ ان الاعمال التجارية غير الربحية لا يمكنها الاستمرار، وكذلك من أجل ضمان استدامة الأعمال التجارية في ظل ظروف السوق المتغيرة (RASHID & KEMAL 2018: 36)، ولذلك ان الأرباح المتولدة ليست هدف فقط وإنما أيضا ضرورية لنجاح العمل المصرفي في مدة احتدام المنافسة في الأسواق المالية، أن ارتفاع الأرباح يحسن وضع التدفقات النقدية للمصارف التجارية ويوفر مرونة أكبر في مصادر التمويل والاستثمار من خلال الأرباح المحتجزة، وسهولة الحصول على التمويل و زيادة الاستثمار الذي يعزز الإنتاجية والقدرة التنافسية، وتسهم أيضا في التنمية الاقتصادية للمجتمع، عن طريق توفير فرص عمل إضافية وإيرادات ضريبية للخزانة الحكومية.

سادساً: المخاطر المصرفية

تتعرض المصارف للعديد من المخاطر المالية ، منها السحوبات المفاجئة وتسمى مخاطر السيولة، أو قيام المقترضين بالامتناع عن سداد قروضهم في الوقت المحدد لها وتسمى مخاطر الائتمان ، أو تغير اسعار الفائدة وتسمى مخاطر اسعار الفائدة ، كذلك تتعرض انظمة الكمبيوتر الموجودة لدى المصارف للفشل وتسم بمخاطر التشغيل ، وتعد **المخاطر الائتمانية** من اهم المخاطر التي تواجه المصرف نتيجة ارتباطها المباشر بعمل المصرف وقد تعرضه للإفلاس (Ghenimi&etal,2017: 1).

تعرف مخاطر الائتمان على أنها عدم قدرة او رغبة العميل أو الطرف المقابل للمصرف الوفاء بالتزاماته في حدود الشروط المتفق عليها فهي لا تقتصر على وظيفة الاقراض فقط ، ولكنها تمتد لنشاطات اخرى مثل التمويل التجاري والإيداع لدى المصرف ، وعمليات سعر الصرف الاجنبي (Spuchl'áková& etal,2015: 1)، إذ ان المصارف في كثير من الاحيان تميز ما بين الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة، فالخسائر المتوقعة هي الخسائر التي يمكن توقعها من قبل المصرف مع التأكد من حدوثها مثل القروض، في حين ان الخسائر غير المتوقعة تلك التي ترتبط بالأحداث غير المتوقعة، مثال الخسائر الناجمة عن تحول مفاجئ في الاقتصاد، أو انخفاض اسعار الفائدة، أو اسعار صرف العملات الاجنبية، إذ تعتمد المصارف على رؤوس اموالها لامتناس هذه الخسائر (Ishtiaq,2015: 20)، وتتضمن **مخاطر السوق** (مخاطر اسعار الفائدة ومخاطر سعر الصرف، مخاطر التقلبات الاقتصادية)، وتتمثل مخاطر الفائدة في عقود الخيارات وهي واحدة من الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف، لاسيما عند قيام المصرف بمنح العميل قرضاً يحمل سعر فائدة ثابت، وكذلك له الحق في سداد القرض عند انخفاض أسعار الفائدة بشكل كبير، فضلاً عن تقديم خيارات القروض ، وكذلك هناك خيارات الودائع والتي تتمثل بتحويل أموال المودعين إلى ودائع الأجل عند ارتفاع أسعار الفائدة على تلك الودائع (Hall,etal,2011: 193).

اما **مخاطر تقلب أسعار صرف العملات** التي تنشأ نتيجة تقلب اسعار الصرف بين العملة المحلية والعملات الاجنبية ، ومن ثم عند تقييم موجودات ومطلوبات المصرف بعملات مختلفة ،فإن عدم تطابق التقييم قد يؤدي الى تحقيق خسائر، نتيجة تغير سعر الصرف بشكل سلبي، وكذلك **تتضمن مخاطر التضخم** والذي تم التطرق لها مسبقاً ، وفيما يتعلق **بمخاطر التشغيل** التي ترتبط بالأعمال المصرفية فوفقاً لاتفاقية (بازل II) فأنها المخاطر الناتجة عن عدم الكفاية أو فشل العمليات الداخلية والموارد البشرية والأنظمة الداخلية أو الأحداث الخارجية) ، لذلك فإن الموارد البشرية وأنظمة المعلوماتية والعمليات

والأحداث الخارجية هي عوامل الخطر، التي تنشأ نتيجة أحداث معينة كالاختيال وانتهاكات القواعد وغيرها من القضايا المتعلقة بعدم كفاءة الموظفين التي تؤدي إلى المخاطر التشغيلية، (MAGISTRALE & et al, 2017: 11) وكذلك يتعرض المصرف الى **مخاطر الملاءة المالية** أي عدم قدرة المصارف على استيعاب الخسائر برأس المال المتاح، فقد حددت لجنة بازل للرقابة المصرفية الحد الأدنى لرأس المال لمواجهة الخسائر غير المتوقعة بنسبة لا تقل عن (8%)، إذ تنشأ مخاطر الملاءة عندما تتجاوز الخسائر غير المتوقعة الحد الأدنى المطلوب من رأس المال وبذلك فإن كفاية رأس المال بمثابة مصد لمواجهة الخسائر غير المتوقعة، وحتى لا تؤثر تلك الخسائر على قاعدة رأس المال (Bessis:2011:p4)، ويتعرض المصرف أيضاً الى **مخاطر السمعة** وهذا النوع من المخاطر ينشأ نتيجة الفشل في التشغيل السليم للمصرف، بما لا يتماشى مع الأنظمة الداخلية والسياسات المتبعة، والقوانين الخاصة بذلك.

سابعاً: التنافسية

مع الانفتاح الاقتصادي الكبير، شهد القطاع المصرفي ارتفاع التنافسية وقد حددت بمدى قدرة المصارف على مواجهة التهديدات والتحديات الداخلية والخارجية، إذ تظهر تنافسية المصارف من خلال الاستغلال الأمثل والتميز لموارد المصرف وتقديم خدمات أفضل وكسب الزبائن (Dash,2013: 8) وذلك باستخدام الوسائل التكنولوجية المتطورة لتلبية حاجات العملاء التي تتغير بشكل دائم، إذ إن قوة المنافسة بين المصارف يعود لانفتاح الاسواق المصرفية المحلية والعالمية على بعضها البعض فضلاً عن التخلص من ملكية الدولة ببعض المصارف التجارية، وبالتالي فإن زيادة الضغوط التنافسية في القطاع المصرفي جعل هدف كسب ولاء العملاء واستمرارية تعاملهم مع المصرف هدفاً استراتيجياً.

(SIMPASA, 2013: 1)

وتشكل الاعمال المصرفية بالتجزئة جزءاً كبيراً من تشكيلة الخدمات في سوق الاعمال المصرفية، وهي منافسة مباشرة كونها تقوم بين متنافسين يقدمون خدمات متماثلة، وتعد المنافسة غير السعرية أكثر فاعلية لجذب العملاء، فضلاً عن ذلك فإنها تكسب حصصاً إضافية في القطاع المصرفي (بتال و فيصل، 2018: 319)، لكن كيف تستطيع المصارف التفوق على منافسيها وتعزز ربحيتها؟ تستطيع من خلال الوصول الى العوامل التي يتعذر على المنافسين الوصول اليها، وكذلك الحصول على المزايا الجديدة (Hosseini&etal, 2018: 2)، ويعد موضوع المنافسة في القطاع المصرفي أقل وضوحاً بسبب الطبيعة غير الملموسة للخدمات المصرفية (ALOSHYN, 2013: 25) وقد عرفت

التنافسية على انها " قدرة المصرف على الصمود امام المنافسين ، لغرض تحقيق الاهداف التي تتضمن الربحية والنمو والاستقرار والابتكار والتجديد " إذ تسعى المؤسسات المصرفية بصفة مستمرة الى تحسين المراكز التنافسية بشكل دوري نتيجة استمرار تأثير المتغيرات العالمية والمحلية.

(Kovalenko,etal,2019: 4)

وعرفت ايضاً بأنها " قدرة المصرف على تقديم خدمة مصرفية للعملاء وجذبهم للتعامل معه ، الذي ينعكس في زيادة أرباحها وحصتها السوقية" (النعمي وطلال ، 2018: 151)، وعليه فالتنافسية المصرفية تشير الى وجود عدد من المصارف داخل القطاع المصرفي تقدم خدمات مصرفية مماثلة ، إذ تتنافس فيما بينها بهدف الحصول على الارباح او توسيع حصتها السوقية.

استراتيجيات التنافس في المؤسسات المصرفية

في ظل ارتفاع المنافسة، يتعين على المصارف اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق النجاح في قطاعاتها وعليه فإن تحديد الاستراتيجية المناسبة في مدة الأزمة مهم ، وبالتالي يتعين على المصارف تحديد الاستراتيجيات اللازمة ليس فقط للتغلب على المنافسة ولكن أيضاً لتحقيق النجاح خلال مدة الأزمة، وعليه يجب على المصارف تحديد المخاطر التي تتعرض لها والنظر في الاستراتيجيات التي ينبغي تنفيذها لتقليل الآثار السلبية للأزمة المصرفية (Dincer ,etal,2017: 5) إذ يفترض (بورتز) الذي ولد في مايو 23، 1947 بروفييسور جامعة بيشوب ويليام لورنس في مدرسة هارفرد للإعمال وجود ثلاثة استراتيجيات يمكن أن تحقق المنظمات من خلالها ميزة تنافسية وهي تتمثل بالاتي :

أ: استراتيجية قيادة التكلفة

ان هدف المصارف هو التفوق على المنافسين من خلال بذل كل ما في وسعها لتقديم خدمات بتكلفة أقل من منافسيها، إذ تتيح هذه الاستراتيجية للمصارف الحصول على ارباح اعلى بسبب انخفاض التكاليف المصرفية، إذ ان المصارف التي تتنافس على نفس المجموعة من العملاء وتتقاضى أسعاراً منخفضة مماثلة لمنتجاتها، ستحقق ربحاً أعلى من منافسيها من المصارف الاخرى (Hill&Gareth,2011: 121) ، وعليه فإن ان إتباع المصرف لهذه الاستراتيجية سوف يجبر المنافسين الاخرين على خفض اسعار اصولهم لمجاراة المصارف سعرياً، وبالتالي تصبح المصارف التي لها القدرة على تخفيض اسعار اصولها قائداً (BUNDI,2017: 14).

ب: استراتيجية التمايز

إن الهدف العام من استراتيجية التمايز هو تحقيق ميزة تنافسية من خلال تقديم خدمات يرى العملاء أنها فريدة من نوعها بطريقة ما، ففقدرة المصرف على تلبية حاجات العملاء بالطريقة التي لا يمكن أن يوفرها المنافسين، يمكنه من فرض سعر أعلى إذ إن القدرة على زيادة الأرباح عن طريق فرض أسعار مميزة "بدلاً من خفض التكاليف كما يفعل قائد التكلفة" (Thomas& David,2012: 186).

أي بمعنى " أن جودة الخدمة المصرفية المقدمة للعملاء أعلى من تلك المقدمة من قبل المنافسين مع تعادل الاسعار " وذلك من خلال تقديم خدمات مصرفية تكميلية جديدة غير معلومة للمنافسين ، وجعل حصول العملاء على الخدمات المصرفية أكثر سهولة ، وكذلك تطوير الخدمات المصرفية الحالية (GITONGA ,2015: 16)

ج: استراتيجية التركيز

تختلف هذه الاستراتيجية عن الاستراتيجيات السابقة بشكل رئيس إذ انها تكون موجهة نحو تلبية احتياجات مجموعة أو شريحة عملاء محدودة من السوق بدل من التعامل مع السوق ككل (David, 2011 :p151) ،

إذ تعمل المؤسسات المصرفية من خلال برامجها التسويقية على تلبية واشباع حاجات ورغبات العملاء وذلك من خلال تقديم منتجات وخدمات مصرفية بأسعار أقل او من خلال خدماتها المتميزة للمنافسين (Awuah,2011: 45) .

وهناك العديد من الاستراتيجيات الاخرى للتنافس بين المؤسسات المصرفية وهي :

1- استراتيجية تطوير المنتج:

يعد تطوير المنتجات احد اهم العناصر الاساسية في نجاح المصرف إذ تركز هذه الاستراتيجية على المنتج الفردي وكذلك على الخط الكامل للمنتجات والخدمات الاساسية من اجل تسويق المنتج الجديد، ويأخذ هذا التطوير بشكل تحسين خصائص ومنافع الودائع الحالية او تقديم انواع جديدة منها وان المصارف تعمل على خلق ودائع جديدة يرضى عنها المودعون، ومن امثلتها شهادات الابداع وتمثل استراتيجية المنافسة في انه كلما نجح المصرف في ادخال نوع جديد من الودائع كلما كان مؤشراً على حيويته وقدرته على الابداع وبالتالي يؤدي الى استقطاب المودعين (Kuka,2018: 17) .

2- استراتيجية تطوير الخدمات:

ان جوهر هذه الاستراتيجية هو صناعة الخدمات والتسهيلات المستقلة او المرتبطة مع المنتجات المصرفية الاساسية مما يسهم في زيادة الطلب على ودائعها للاستفادة من تلك الخدمات، وتتضمن هذه

الاستراتيجية كل من الخدمة والموقع واجراءات التسليم، إذ تهتم هذه المصارف بتقديم مدى واسع من الخدمات والتي تتضمن تحصيل مستحقات المودعين نيابة عنهم وفتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وغيرها من الخدمات (الصميدعي، 2010: 76).

3_ إستراتيجية تطوير الاسواق

وتتمثل هذه الاستراتيجية في جانبين الاول هو تطوير اسواق جديدة والتي تعتمد على زيادة التعامل بالخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف واتساع نشاطه عن طريق توسيع شبكة فروعه ونشرها في كل مكان بما فيها الفروع الطبيعية وايضا فروعه الداخلية والوحدات المصرفية في الدول الاخرى ، اما الجانب الاخر هو التغلغل في الاسواق الحالية إذ تسعى المصارف للحصول على الطرق والاساليب التي تحقق الزيادة في حصة المصرف وذلك من خلال الاسواق الحالية وعملاء المصرف الحاليين وجذب عملاء المصارف المنافسة عن طريق اساليب جديدة من خلال دراسة السوق ورغبات الزبائن وتوسيع قاعدة نشاطهم وتعاملهم مع المصرف (Baker,2016: 86).

4_ إستراتيجية التتويج

تسهم عملية التتويج في دعم ممارسة الانشطة الجديدة للمصرف ، وتعتمد هذه الاستراتيجية من قبل بعض المصارف بهدف البحث عن قطاعات جديدة والتي ترتبط سواء باستراتيجية اعادة التنظيم نحو الانشطة الجديدة، او الدخول في استثمارات تحقق ارباحا اكثر، وبصفة عامة تعد استراتيجية التتويج في مجال العمل المصرفي من اهم الاستراتيجيات التي تؤدي الى تخفيض المخاطر التي يتعرض لها المصرف، نتيجة توسع نطاق اعماله ومصادر ارباحه مما يعني زيادة الثقة به وبالتالي يزيد التعامل معه والطلب على منتجاته المختلفة أي قدرة المصرف على جذب مودعين جدد إذ تزداد كلما توسع في تقديم خدمات مصرفية غير تقليدية (جادالرب، 2016: 114)

ثامناً: مؤشرات قياس التنافسية

أ: الحصة السوقية :

يمكن للمصارف أن تحقق أرباحاً وتستحوذ على جزء هام من الاسواق المالية الداخلية ، بعيداً عن المستوى الدولي فكلما كانت التكلفة الحدية للمصرف ضعيفة بالقياس إلى التكاليف الحدية لمنافسيها الخارجيين، كلما كانت حصتها من السوق أكبر، و كانت المصارف أكثر ربحية مع افتراض ثبات المتغيرات الاخرى (Šegota&etal,2017: 126).

ب: الربحية

تعد الربحية مؤشراً كافياً للتنافسية، إذ إن المصارف ذات الربحية العالية تعد ذات قدرة تنافسية كبيرة لأن هذه الربحية تتأتى من ارتفاع الحصة السوقية، ويمكن من خلال هذا المؤشر تتبع التنافسية عبر السنوات (النعيمي ، 2018 : 152)

المبحث الثالث :عدوى أنزمات السيولة المصرفية

أولاً: مفهوم وطبيعة انتقال عدوى أنزمات السيولة المصرفية

ان التغيرات العالمية وظهور العولمة المالية والاقتصادية، وما افرزته من علاقات متشابكة بين المصارف وتكرار ظهور تلك الازمات وانتشارها في الاقتصادات العالمية، ومع بداية ظهور التعافي من الازمة لدى المصرف تظهر ازمة اخرى إذ تتفاعل متغيرات اقتصادية ومالية عدة تؤدي الى ظهورها وتنشيطها وانتشارها وعدوها مما يجعل انظمة التحوط والحماية غير كافية للتصدي لها.

إذ تعرف العدوى بأنها عبارة عن انهيار المصارف ما يتسبب في خلق أزمة ثقة من شأنها إصابة مصارف أخرى لا ترتبط بالأولى ، مما يترتب عليه تراجع في وتيرة القطاع المصرفي (طالب محمد ، قلاوي ، 2019: 384)، وتعرف ايضاً هي أزمة أو هجمة مضاربة في مصرف ينتج عنها ارتفاع احتمال وقوع ضغوطات في مصارف أخرى ، كما يمكن أن يؤدي الى سلسلة متوالية من الأزمات في مصارف مختلفة (Rouis&Trabelsi,2010:3)، و رغم تعدد الأبحاث النظرية والتطبيقية وكثرتها حول ظاهرة العدوى ، فإنها لم تصل بعد إلى تعريف موحد لهذه الظاهرة، إذ عرفت على انها زيادة في احتمالية حدوث الازمة في بلدٍ ما ، مشروطة بأزمة تحدث في بلد آخر (محمد ، 2019: 520) وعرفت ايضاً على أنها انتشار في اضطرابات السوق ، مع العواقب السلبية ، من سوق إلى آخر (Mollah&etal, 2014: 4).

ان مخاطر العدوى تأتي من المطالبات المتداخلة لدى المؤسسات المالية على بعضها البعض، فقد يؤدي تعثر احد المصارف إلى تقليل أصول المصرف الاخر، مما يؤدي إلى تخلف المصارف المرتبطة بها من خلال اصولها الموجودة لدى المصرف ، إذ يتسبب هذا في أزمة نظامية مما تؤدي إلى انتشار أكبر للأزمة (Zistler,2010: 14)، وبمجرد تعثر أحد المصارف قد تضع المصارف الأخرى تحت الضغط ، إذ يبدأ المودعون في البحث عن أموالهم من تلك المصارف (Kiran, MARY,2016: 55) ويزداد أثر العدوى كلما زادت درجة التشابك والترابط في النظام المصرفي ويعد الهروب الجماعي للودائع " أسلوب القطيع" من أكثر مظاهر العدوى التي تصيب النظام المصرفي (بلقلة واخرون ، 2017: 39) إذ تشير معظم الادبيات الى ان الدوافع الرئيسة للعدوى هي حجم المصرف، والأهمية النظامية ، والموقع الجغرافي للمصرف ، ومصدر الدخل إذ يعد الحجم والأهمية النظامية محفزات للعدوى ، وفضلاً عن ذلك أن المصارف ذات الدخل غير القائم على الفائدة

تولد المزيد من المخاطر النظامية ، وبالتالي تشكل خطر على المصارف الاخرى (Andries&Elena,2020: 2).

ثانياً: آلية انتقال عدوى أزمات السيولة المصرفية

القناة الاولى : تعمل من خلال تخفيض قيمة اصولها ، وعندما تتعرض المصارف لازمة ، قد تختار تخفيض قيم اصولها لتحسين قدرتها التنافسية على حساب المصارف الأخرى ، ثم تميل هذه المصارف الأخرى للرد على تنافسها المتفاقم ، ويمكن أن يؤدي هذا الموقف إلى قيام المصارف بتخفيض قيمة عملاتها باستمرار لتظل قادرة على المنافسة (Arsnalalp, et al, 2016: 66) .

القناة الثانية : التي تنتقل من خلالها العدوى هي السيولة، قد يضطر المستثمرون والبائعون إلى بيع موجوداتهم نتيجة خسائر كبيرة في رأس المال ، وهذه الخسائر في رأس المال تشكل مشكلة معقدة للمستثمرين في المؤسسات الدولية الذين يضطرون في كثير من الأحيان إلى الحفاظ على الحد الأدنى من الموجودات السائلة، وعندما يحاول المستثمرون بيع موجوداتهم في المصارف التي لديها الأزمة، فقد لا يتمكنون من فعل ذلك نتيجة لانخفاض الطلب، مما يضطر هؤلاء المستثمرين لبيع الموجودات في المصارف الأخرى (Deng&Yongxing, 2011: 107-117)، إذ يفسر (Vayanos 2004) ظاهرة هروب السيولة من منظور مديري الصناديق الذين ينفذون استراتيجيات المحافظ مع مراعاة مخاطر عمليات السحب، لذلك وخلال فترات عدم اليقين والتقلب المتزايد يكون المدراء أقل رغبة في الاحتفاظ بالأوراق المالية غير السائلة مما يؤدي إلى تعديل تصاعدي في الأقساط التي يعترف بها المستثمرون للأدوات المالية غير السائلة (Guidolin & Manuela,2017: 3).

القناة الثالثة المعلومات المرتبطة : ان الفكرة الرئيسة وراء آلية العدوى هي أن تغيرات الأسعار في أحد المصارف قد ينظر إليها المستثمرون على أنها ذات صلة بتقييم الموجودات الأخرى وقد أطلق على هذه القناة " جرس الانذار " (Bekaert,etal,2011: 5) .

القناة الرابعة علاوة المخاطرة : إن أي صدمة سلبية شديدة في أحد المصارف قد تتوافق مع زيادة في علاوة المخاطرة في المصارف الأخرى، إذ تحدث العدوى عندما تؤثر العوائد السلبية في المصارف المتعثرة على العوائد المستقبلية في المصارف الأخرى من خلال علاوة المخاطر (Longstaff,2010: 437).

ثالثاً: النظريات المفسرة للعدوى (رمضان ، 2010 : 9)

هناك أربع نماذج لتفسير عدوى الازمات المصرفية سنحاول التطرق لها فيما يلي :

1- نموذج الروابط الاقتصادية :

تنتقل الأزمة المصرفية في هذا النموذج من مصرف تنشأ فيه الأزمة الى مصرف أخرى التي تجمعها بها روابط تجارية وعلاقات استثمارية قوية، ويكون أثر العدوى في ظل هذا النموذج كبيراً داخل المصارف ذات المستوى الاقتصادي المنخفض التي عادة ما تكون أنماط تجارتها معروفة ورد فعلها بطيء ، بينما يكون هذا الأثر محدوداً في المصارف التي يمكنها إتباع بعض الإجراءات المضادة كتخفيض تعاقداتها النقدية مع المصارف التي وقعت فيها الأزمة .

2- نموذج زيادة الوعي :

يفترض هذا النموذج بأنه في ظل وجود معلومات غير كافية لدى المستثمرين سيتوقع هؤلاء بأن المشاكل التي وقت فيها هذه المصارف قد تظهر في مصارف أخرى تتشابه معه في المؤشرات الاقتصادية الأساسية ،وقد يؤدي هذا التشابه الى فرار المستثمرين من المصارف المشكوك فيها والاتجاه الى مصارف أخرى تتماشى أصولها مع سنداتهم وأوراقهم المالية، كما يمكن التغلب على هذا النوع من العدوى بخفض تكلفة المعلومات ونشر تقارير دقيقة .

3- نموذج سلوك القطيع :

يقوم المستثمرين وفق هذا النموذج بخلق عدوى مالية بسبب إهمالهم أو تغاضيهم لأنواع معينة من الاستثمارات الخاصة بالأوراق المالية استجابة لما يفعله المستثمرون الآخرون ، ويؤدي تأثير العوامل النفسية ونقص المعلومات والشفافية الى إتباع الدائنين نفس سلوك الدائنين في مصرف الذي وقعت فيه الأزمة.

تنتقل الأزمة وفق هذا النموذج عبر ما يسمى ب " نداء الاستيقاظ" أي أن اندلاع الأزمة في مصرف معين يؤدي الى استيقاظ الدائنين وتنبههم إلى ضرورة إعادة تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين في مصارف أخرى، فببداً هؤلاء الدائنون إجراءات حماية أموالهم وبالتالي يؤدي الى انتشار الأزمة .

4- نموذج تعديل المحفظة الاستثمارية :

يقوم مدراء المصارف في ظل هذا النموذج وكاستجابة أو كرد فعل على أزمة وقعت في مصرف معين ببيع الأصول التي بحوزتهم وكذلك أصولهم لدى المصارف الأخرى ، إذ تكون في الغالب هذه الأصول ضمن المحفظة الاستثمارية، ويزداد احتمال وقوع الأزمات في ظل هذا النموذج كلما كان مدراء المصارف لديهم علاقات مالية مع المصارف التي وقعت فيها الأزمة ، ويمكن الوقاية والتقليل من حدة هذه العدوى بتنويع المحافظ الاستثمارية لتجنب التوقع المتشائم من امتداد الأزمة بين المصارف .

رابعاً: أزمات السيولة المصرفية

ان مفهوم الأزمة المالية بشكل عام اضطراب كبير في الأسواق المالية يتميز بانخفاض حاد في أسعار الموجودات، الذي يؤثر على مجمل المتغيرات المالية من حجم اصدار، واعتمادات الودائع المصرفية، واسعار الصرف (Singh, 2012 : 1) اما الازمة المصرفية فهي جزء من الأزمة المالية التي تؤثر على النشاط المصرفي (Chin &etal,2013: 22) وتؤدي إلى حدوث ركود عميق أو تؤدي إلى تفاقمه، على الرغم ان ازمات السيولة المصرفية شائعة جداً، لكنها أقل أنواع الأزمات فهماً فالمصارف هشة بطبيعتها، مما يجعلها عرضة لتهديدات سحبيات المودعين و الازمات الطارئة.

(Claessens&Ayhan,2013: 17)

وغالباً ما تشير الادبيات الى ان الذعر بين الدائنين والمصارف هي المحرك الاساس للأزمات المصرفية فإن استخدام الديون قصيرة الأجل لتمويل الاستثمارات غير السائلة طويلة الأجل يعرض المصارف المليئة بالديون إلى الهلع الذاتي، ويجب على صانعي السياسات أن يهتموا في المقام الأول بأزمات رأس المال البنكي المدفوعة بخسائر الموجودات بدلاً من الذعر المصرفي في حد ذاته (Baron&etal,2021: 1) إذ يعد الذعر المصرفي هو لحظات من الارتباك المؤقت نتيجة السحب الحاد والمفاجئ للودائع من قبل دائني المصرف لجزء كبير من الاموال (CALOMIRIS, 2010: 4) وعندما تحدث الازمة تنشأ حالة من الهلع وعدم الثقة في المصارف، إذ ان اصحاب الاسهم يسرعون الى بيع اسهمهم، وكذلك اصحاب الودائع يضطرون الى سحب ودائعهم (Van&etal,2013: 759) فقد يعتقد المودعون أن ودائعهم في المصارف تصبح محفوفة بالمخاطر، وبالتالي يطالبون بسحبها ومن ثم يؤدي الى اعلان المصارف إفلاسها (Goldstein& Assaf ,2015: 129) .

وكذلك يتعرض المصرف الى ازمة التعثر المصرفي بأنه عدم قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية عند استحقاقها (Muigai,2016: 52)، وأيضاً عرف على انه حالة تتجاوز فيها المطلوبات الموجودة في المصرف وتحدث بشكل عام بسبب نقص رأس المال، وعدم الاحتفاظ بنقد كافٍ وعدم استخدام الموارد بشكل صحيح وإدارة غير فعالة في جميع الأنشطة (Panigrahi,2019: 65).

إذ يعد التعثر المصرفي جانباً مهماً من جوانب التهديد للقطاع المصرفي في خضم التحديات التي تعرضها التطورات العالمية على هذا القطاع الاقتصادي الهام، وتعد ظاهرة التعثر المصرفي من الظواهر المصرفية ذات الاثر الجوهري على أداء المصارف، إذ ان ما من مصرف يتعرض الى هذه

الازمة الا وكان عرضة في النهاية الى مخاطر جسيمة واحيانا الى "الافلاس " في حال تعرضت المصارف التجارية التي تهيمن على القطاع المصرفي الى تعثر فإن ذلك سيكون له تأثيراً هائلاً على النمو الاقتصادي ، وبعد التعثر المصرفي من اخطر ما يواجه القطاع المصرفي ويهدد وجوده، وقد يمتد التعثر المصرفي الى المصارف الاخرى ويصبح ازمة مصرفية شاملة، وبالتالي يؤثر سلباً على اداء الجهاز المصرفي (Ongore&Gemechu,2013: 238).

خامساً: السبل الكفيلة لمواجهة أزمة السيولة المصرفية : (الغزالي، 2011: 10)

- 1- العمل على تقليل الاضطرابات والمخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي خصوصاً تلك التي تكون تحت التحكم الداخلي للدولة وذلك عن طريق استخدام أسلوب التنويع وشراء تأمين ضد تلك المخاطر والاحتفاظ بجزء أكبر من الاحتياطات المالية لمواجهة مثل تلك التقلبات واستخدام سياسات مالية ونقدية متأنية وأكثر التزاماً بأهدافها.
- 2- الاستعداد والتحضير الكافي لحالات الانتكاس في الاسواق المالية والرواج المتزايد في منح الائتمان المصرفي وتوسيع الدور المالي للقطاع الخاص، وذلك عن طريق استخدام السياسات المالية والنقدية التي تستطيع أن تتعامل مع تلك المشاكل من جهة وتصميم نظام رقابة مصرفية يقوم بتعديل وتقليل درجة التقلبات وتركيز المخاطرة في منح الائتمان من جهة أخرى.
- 3- التقليل من حالات عدم التلاؤم والمطابقة في السيولة مع التزامات المصرف الحاضرة، والمطلوب هو آلية لتنظيم العمليات المصرفية في هذا المجال خصوصاً في الأسواق الناشئة، " استخدام أدوات السياسة النقدية غي المباشرة" ويمكن تقليله في حالات احتياج المصرف للسيولة في حالات الأزمات والاستعداد أيضاً لمواجهة الأزمات من خلال الاحتفاظ باحتياطات كافية من النقد الأجنبي.
- 4- تحسين نظام الحوافز لملاك المصارف وإدارتها العليا بما يخدم ويعزز نشاطات المصارف بحيث يتحمل كل طرف نتائج قراراته على سلامة أصول وأعمال المصرف .
- 5- زيادة التنافس في السوق المالي وذلك عن طريق فتح المجال لمصارف جديدة سواء محلية أوجنبية والحد من انتشار احتكار القلة .
- 6- رفع الحد الأقصى لرأس المال المدفوع والمصرح به حتى تستطيع المصارف تلبية التزاماتها الحاضرة والمستقبلية في عالم تتسم فيه عمليات انتقال رؤوس الأموال بسرعة فائقة .
- 7- الرقابة الوقائية واستخدام طرق أفضل من مراقبة وتتبع أعمال المصارف التجارية من منظور السلامة والأمن للأصول المصرفية وزيادة المقدرة على التنبؤ بالكوارث والأزمات المصرفية قبل

حدوثها وبالتالي الحد من آثارها السلبية على الجهاز المصرفي حتى تستطيع السلطات النقدية الوقاية منها ومنع انتقالها الى مصارف أخرى .

سادساً: اسباب أزمات السيولة المصرفية

أ - العوامل الاقتصادية

إن الأزمات المصرفية تميل إلى الظهور في الأوقات التي تكون فيها بيئة الاقتصاد الكلي ضعيفة اي تتميز بانخفاض النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم، وتدهور الوضع الاقتصادي بشكل عام وبالتالي تقل ثقة الجمهور في المصارف مما يؤدي إلى سحب المودعين أموالهم من المصارف وبالتالي الى حدوث أزمة سيولة لدى المصارف (Hasanov, 2016: 70).

ب - سوء الإدارة

يعتمد نجاح المصارف إلى حد كبير على الإدارة الجيدة وقد يكون سوء الإدارة أحد الأسباب المباشرة لفشل العديد من المصارف إذ ان سوء الادارة يعد أحد العوامل التي تغذي الأزمة المصرفية و لذلك تلعب الكفاءة والتركيز دوراً رئيساً في العمل المصرفي، إذ أن فشل الأعمال التجارية يكمن إلى حد كبير في عدم قدرة الإدارة على تقدير الأعمال التجارية والتحكم فيها (ZININGA, 2011: 8).

ت - الهيكل التنافسي

تعد درجة المنافسة اداة في تعجيل ظهور أزمات السيولة المصرفية وشدتها، ان شدة المنافسة تجعل النظام المالي أكثر هشاشة إذ تؤثر المنافسة على أسعار الموجودات وبالتالي على ربحية المصارف (Carletti and Agnese, 2019 : 6).

إن تأثير هذه المنافسة تتحمله في الغالب المصارف الصغيرة وليس المصارف الكبيرة، لأن لديها خيارات محدودة فيما يتعلق بتخفيف الخسائر الناتجة عن الانحراف في المعدلات العائد المتوقعة بسبب هذه المنافسة (ZININGA, 2011: 10).

ث- التحرر المالي: أدى التحرير المالي إلى تغيير هيكل النظام المالي بشكل كبير ، مما سمح للمؤسسات المالية غير المصرفية الأقل تنظيمًا من الاستحواذ على بعض المصارف التقليدية ان التحرير المفرط وتحرير الأسواق المالية ، إلى جانب الإشراف غير الفعال أو انعدام الإشراف يؤدي الى حدوث مشاكل في القطاع المصرفي مستقبلاً ، إذ ساهم إلغاء القيود في العقود الأخيرة على زيادة المنافسة في القطاع المصرفي ودخول المساهمين الجدد من مؤسسات مالية غير

مصرفية ، وبالتالي زيادة هشاشة المصرف وتعرضه الى المخاطر المصرفية (Bojinov,2014: 4).

ج- دور البيئة المصرفية وانخفاض مستوى الإفصاح والشفافية: إن البيئة المصرفية الضعيفة لها علاقة كبيرة باحتمال حدوث أزمة مصرفية فانخفاض الإفصاح والشفافية في التعامل المصرفي يؤدي إلى زيادة احتمال حدوث أزمة مصرفية ، وقد صمم نظام التأمين على الودائع لمنع سحب الأموال من المصارف وتجنب الذعر المصرفي وخلق حوافز للمجازفة المفرطة (Zistler, 2010: 16-18).

سابعاً: أزمات السيولة المصرفية بين الربحية والتنافسية

تستطيع المصارف ان تحتفظ بقدر كبير من السيولة يكفي لتغطية احتياجاتها ، لكن بالمقابل ستفقد فرص استثمارية كثيرة تدر عليها بالأرباح ، فإذا ما استنفذ المصرف امواله قد يحقق ارباحاً كبيرة ، لكن هنالك مخاطرة في حدوث خسائر او حدوث سحبيات مفاجئة مما يؤدي ذلك الى حدوث كارثة مالية وبالتالي الى فشل او افلاس المصرف (Dahiyat, 2016: 36) ومن هنا يأتي التعارض او العلاقة العكسية بين السيولة والربحية وهذا لا يعني ان المصرف عليه ان يختار هدفاً منهما ويضحي بالثاني ، اذ ان التعارض ينشأ من التنامي في تحقيق أحد الهدفين واهمال الآخر وبالتالي على المصارف ان تعمل وفق مبدأ الموازنة بين الاحتفاظ بالأموال وبين استثمارها ، اذ تعتمد ادارة المصرف على مدى توفر فرص الاقتراض المربحة وقليلة المخاطر وهناك العديد من الطرق والاساليب المختلفة التي يمكن لادارة المصرف التجاري من استخدامها في اتخاذ قراراتها الاستثمارية ومن ثم ادارة اصولها بشكل فعال يمكنها من التغلب على مشكلة التعارض بين السيولة والربحية (Olarewaju& Odunayo, 2018: 166) اذ ان النقص في السيولة يخلق مشكلة امام المصرف التجاري كما ان زيادتها تخلق مشكلة ايضاً أي ان زيادة السيولة تعني تفويت فرصة ممكنة للربح لو امكن التخلص من فائض السيولة في حين نجد الهدف الاساس للمصرف هو تحقيق اقصى ربح ممكن وهو هدف لا يتحقق مع ترك الاموال عاطلة، لذا تلجأ المصارف الى تحقيق عائد مستقر للمودعين والمساهمين والعمل على زيادته ، لان ذلك سوف يحسن من صورة المصرف فضلاً عن ترسيخ ثقة المودعين به مما يزيد ذلك من موارد المصرف وحصته في السوق وعلى المصرف ان يختار القروض والاستثمارات التي تتناسب وقدرته على تحمل المخاطر ، وبالتالي فهو في حاجة

ماسة الى استثمار اكبر قدر ممكن من موارد في اصول ذات العائد العالي
(Al-Qadi & Khanji ,2018: 152)

الفصل الثاني

تحليل قائمة المركز المالي للمصارف التجارية عينة

الدراسة للمدة 2005-2019

المبحث الأول: المصارف التجارية في العراق النشأة

والتطور

المبحث الثاني: تحليل قائمة المركز المالي لمصارف عينة

الدراسة

المبحث الثالث: عدوى أزمات السيولة المصرفية بين

الربحية والتنافسية للمصارف عينة البحث

الفصل الثاني

المبحث الأول : المصارف التجارية في العراق النشأة والتطور

نبذة تاريخية عن الجهاز المصرفي العراقي

شهد القطاع المصرفي العراقي تحولات كثيرة و مراحل متعددة، فقد كانت بداية نشأة المصارف التجارية عام 1892 مع تأسيس المصرف العثماني، ويعد العراق من اوائل الدول العربية التي أنشأت فيها المصارف، وفي عام 1912 أسس المصرف الشرقي ، وفي البصرة عام 1916 أسس المصرف الشاه نشاني أما في عام 1921 ومع تأسيس الدولة العراقية يوجد هناك توجه نحو تأسيس نظام مصرفي عراقي ، بعد ذلك في عام 1931 اصدرت العملة الوطنية العراقية وفق قانون "44 لسنة 1931" (الشمري ، 2015 : 114) .

في عام 1941 تأسس أول مصرف عراقي تجاري وهو مصرف الرافدين وخلال هذه المرحلة انشئ المصرف الوطني العراقي في عام 1946 وفي عام 1956 سمي البنك المركزي العراقي وتمتاز هذه المرحلة بارتفاع نشاط الصيرفة في العراق وذلك من خلال تأسيس المصارف سواء الحكومية أو الخاصة وفي عام 1948 انشئ المصرف العقاري وفي عام 1951 انشئ مصرف الرهون وفي عام 1954 انشئ المصرف التعاوني.

فضلاً عن ذلك تأسيس عدد من المصارف الأهلية مثل مصرف بغداد والمصرف التجاري العراقي (صبار ، 2014: 268) ، وقد سيطرت المصارف الحكومية على مجمل القطاع المصرفي بعد صدور " قانون التأمين للمصارف رقم 100 لسنة 1964 " إذ خضع النظام المصرفي التجاري بعد صدور القانون لإشراف المؤسسة العامة للمصارف تقوم بالإشراف على جميع المصارف التجارية ، وكذلك تزويد البنك المركزي لوزارة المالية بالتقارير ، وذلك بموافقة البنك المركزي و حسب مقتضيات المصلحة العامة (الموسوي ، 2017: 85) في عام 1991 صدر " قانون رقم 12 " وبموجبه عدل قانون البنك المركزي العراقي " رقم 64 لسنة 1976" إذ سمح للقطاع الخاص بإنشاء المصارف الخاصة و المختلطة ، وذلك لغرض دعم الأوضاع المعيشية لأصحاب الدخول المحدودة من موظفي الدولة وهذه المرحلة تميزت بتأسيس سوق بغداد للأوراق المالية بموجب القانون " رقم 24 لسنة 1991" (البنك المركزي العراقي ، 2012: 2) ، وفي عام 1993 أصدر البنك المركزي العراقي قرار بمنح الشركات ومكاتب الصيرفة ممارسة عمليات التوسط بالعملات الأجنبية شراء وبيع وقبول الحوالات

الخارجية وفي عام 2001 فقد أصبح عدد المكاتب والشركات (353) ، وخلال مدة البحث اي بعد عام 2003 صدر قانون المصارف التجارية رقم " 94 لسنة 2004 " ، إذ كان في هذه المرحلة محاولة إعادة تشغيل وتطوير عمل المصارف الحكومية والخاصة، وكذلك دعم معيار كفاية رأس المال بالمصارف العراقية و العمل بسوق بغداد للأوراق المالية التي باشرت نشاطها من جديد تحت مسمى " سوق العراق للأوراق المالية " فضلاً عن ذلك التحولات في السياسة النقدية وعن إعادة هيكلة المصارف الحكومية وإجراءات الإصلاح ، (الموسوي ، 2017: 86) ، وخلال هذه المرحلة تطور النشاط المصرفي للقطاع الخاص وتوسع بشكل ملحوظ تماشياً مع الفلسفة الجديدة الهادفة إلى تعزيز نطاق القطاع الخاص في الفعاليات الاقتصادية الأمر الذي يمكن الاستدلال عليه من خلال زيادة أعداد المصارف الخاصة في عام 2003 من (17) مصرف إلى عام 2007 (28) مصرف حتى وصلت في عام 2013 فقد بلغت (47) مصرفاً (جبار ، 2015 : 5) ، ولغرض مساعدة المصارف في تحقيق اهدافها والدور المناط بها واصل البنك المركزي العراقي اصدار التعليمات والتشريعات الرقابية للنهوض بواقع المؤسسات المصرفية ، ومن اهم الخطوات التي اتبعها البنك المركزي لتطوير القطاع المصرفي في عام 2014 إذ تمثل في اصدار نظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال والذي عرف على اساس مجموعة من الوسائل والاجراءات والقواعد الخاصة بعملية تحويل الاموال بين المشاركين داخل النظام ، وكذلك رفع رؤوس اموال المصارف الاجنبية العاملة في العراق الى (70) مليون دولار (التقرير الاقتصادي السنوي، 2014: 41) ، اما في عام (2015) تم إصدار قانون المصارف الاسلامية " رقم 43 لسنة 2015 " لتنظيم عمل المصارف الاسلامية وفروع المصارف الاجنبية التي تمارس الصيرفة الاسلامية حفاظا على سلامتها وسلامة النظام المصرفي (التقرير الاقتصادي السنوي، 2015: 44)، في عام 2019 تم تأسيس مؤسسة ضمان الودائع " مساهمة مختلطة " مع اعداد إطار عمل متكامل يتضمن المتطلبات التشريعية وتخصيص الموارد الملائمة لذلك (التقرير الاقتصادي السنوي، 2019: 33).

سمات الجهاز المصرفي العراقي

يمثل القطاع المصرفي دورا بارزا في حشد الموارد الاقتصادية وتمويل النمو الاقتصادي ناهيك عن دوره في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، وبما أن القطاع المصرفي العراقي يعتبر من النظم العريقة في المنطقة العربية ألا أنه يبقى نظاما تقليديا في عملة ويتطور ببطء بسبب ظروف الحروب والفلسفة الاقتصادية والحصار الاقتصادي التي تركت أثارا وأطر بشرية وسياقات عمل قانونية ظهرت فجوة كبيرة

بيئة وبين النظم المصرفية السائدة في العالم، وإن ابرز سمات الجهاز المصرفي العراقي ما يلي : (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2019) (تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي 2018) (محمود، 2015: 6) (الصوري ، 2014: 3) (الموسوي ، 2017: 78) (آل طعمه ، 2015: 17) (الذبحاوي ، 2015 : 86).

1 - خلال عام 2019 سجل إجمالي رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق ارتفاعاً بنسبة (4.7 %) ليسجل مبلغ قدره (15.2) تريليون دينار مقابل عام 2018 (14.5) تريليون دينار ، والنسبة الأكبر تركزت في رؤوس أموال المصارف الأهلية التي بلغت (11.7) تريليون دينار وبنسبة (77.6 %) من إجمالي رؤوس الأموال العاملة في العراق ، والمصارف الأجنبية بلغت نسبة المساهمة (6.3 %) من إجمالي رؤوس أموال المصارف، وبلغت نسبة مساهمة المصارف الإسلامية (33.2 %) وارتفاع رؤوس أموالها بنسبة (9.2 %) ، إما المصارف التجارية المحلية لم تسجل رؤوس أموالها أي تغيير لتبلغ نسبة مساهمتها (38 %) من إجمالي رؤوس أموال المصارف التجارية ، فيما سجلت رؤوس أموال المصارف الحكومية ارتفاعاً مقداره (25) مليار دينار ، إي بنسبة (0.7 %) مقارنة بالعام السابق لتبلغ (3.4) تريليون دينار مقابل (3.37) تريليون دينار عام 2018 مشكلة نسبة (22.5 %) من إجمالي رؤوس أموال المصارف التجارية.

2 - سجل إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في العراق نهاية عام 2019 ارتفاعاً بمقدار (8.9) تريليون دينار أي بنسبة (7.14 %) عن مستواها المسجل عام 2018 ، لتشكل ما نسبته (6.30 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، لتصل إلى (9.76) تريليون دينار مقابل (67) تريليون دينار عام 2018.

3 - ارتفاع حجم موجودات الجهاز المصرفي عام 2018 من (111.2) تريليون دينار إلى (122.9) تريليون دينار عام 2019، بمعدل ارتفاع (10.5) ، حيث سجلت نسبة موجودات أكبر (5) مصارف بلغت (76.4) من إجمالي الموجودات، الباقي يكون من نصيب المصارف الأخرى، وبحسب مؤشر (هيرفندل - هيرشمال) انه مستوى تركيز الموجودات لأكثر خمس مصارف في عام 2019 بلغ (1873.76) نقطة ، وإن هذا يدل إلى تركيز معتدل في موجودات الجهاز المصرفي.

4 - إن ودائع القطاع المصرفي ارتفعت من (67) تريليون دينار في عام 2018 إلى (76.89) تريليون دينار في عام 2019.

5 - أن الائتمان النقدي ارتفع من (37,180) مليار دينار عام 2018 إلى (38,48) مليار دينار عام 2019 ، إما الائتمان ألتعهدي كان في عام 2018 (27,651) مليار دينار فقد انخفض إلى (25,336) مليار دينار ، وبمعدل انخفاض (8,37% -) لتتخفص أهميته النسبية إلى إجمالي الائتمان الكلي من (42,15%) عام 2018 إلى (39,7%) عام 2019.

6 - أن البيانات و الإحصاءات الواردة في تقرير سوق العراق للأوراق المالية لعام 2019 تشير إلى أن السوق قد اتصف بالانخفاض في أداء مؤشراتته السنوية، إذ أغلق مؤشر السوق (وهو مؤشر يعتمد بالدرجة الأساس اختيار 60 شركة تكون محققة أعلى معدل دوران الأسهم الشركات المشاركة) في عام 2019 آخر جلسات تعاملاته عند (510.12) نقطة منخفض بنسبة (12.1%) عن مستواه في عام 2018 في آخر جلسة بلغت (580.54) نقطة ، وذلك لعدة أسباب تكون منها بعض الشركات لم تعقد اجتماعها السنوي وبعض الشركات لا تقوم بتوزيع الأرباح للمساهمين ، ناهيك عن تحقيق خسارة للبعض الآخر.

7 - أن نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي ككل ارتفعت من (181%) في عام 2018 إلى (285%) في عام 2019 ، وإن هذه النسب المرتفعة تعكس كفاءات وقدرات مالية جيدة في المصارف العاملة في العراق تساعدهم على مواجهة المخاطر والمشاكل المتوقعة، ونسبة كفاية رأس المال المصارف الحكومية بحسب معيار بازل II بلغت (43%) لعام 2019 مرتفعة بمعدل (13.2%) عن نسبتها في عام 2018 والتي بلغت (38%) ، أما بالنسبة للمصارف الخاصة حسب معيار بازل II ففي عام 2019 بلغت (30.9%) فتكون منخفضة انخفاضاً طفيفاً عن عام 2018 الذي بلغت فيه (323%) .

8 - أن الأدوات المالية والمصرفية لا تزال تقليدية، ولهذا يجب تحديثها إلى أدوات جديدة مثل إدخال الأدوات التي تعتمد على التسديد ، فمثلاً اختراع أدوات مالية جديدة لشرائح معينة من المجتمع كطلبة الجامعات مثلاً وغيرها .

9 - أن الهيكل الإداري في عدد كبير من المصارف مترهل وخصوصاً في المصارف الحكومية منها ضعف الخبرات .

10 - غياب واضح للمؤسسات الساندة للجهاز المصرفي مثل شركة التأمين على الودائع وعلى القروض الكبيرة، وكذلك شركات الوساطة (غير المصرفية) شركات تمويل القروض (القصيرة والمتوسطة) وأيضاً مكاتب الاستعلام التي تعمل على تجنب المصارف من تحمل القروض المتعثرة ، ووجودها يساعد المقترضين على توفر المعلومات الكاملة بالإضافة إلى شركات تدرس مخاطر السوق .

- 11 - قيام الحكومة بإتباع سياسة التحيز في التعامل مع المصارف الخاصة متمثلة بمنع الدوائر وشركات القطاع العام في التعامل مع هذه المصارف من إيداع أموالها ولا تسمح بالمنافسة مع المصارف الحكومية.
- 12 - ان الخدمات المصرفية لا تتناسب مع المتطلبات والحاجات الاقتصادية للعراق على ضوء توجهات نمو اقتصاد السوق، إذ تبلغ الخدمات المقدمة (20) خدمة مقارنة بما طرحته المادة (27) من قانون المصارف إذ تبلغ أكثر من (50) خدمة، وبالتالي يتبين أنها أقل مما تقدمه المصارف الأجنبية والعربية.
- 13 - ان دائرة تسجيل الشركات تعتمد الإجراءات الروتينية التقليدية منها عقد اجتماعات هيئاتها العامة، وبالتالي تتسبب في تأخر المصارف على اتخاذ القرارات من الهيئات العامة للمصارف.

ثانيا - هيكل الجهاز المصرفي العراقي لسنة 2019

- في نهاية عام 2019 بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في العراق (71) مصرفا منها :
- * (7) مصارف حكومية ومنها (3) مصارف تجارية و (3) مصارف تجارية متخصصة و مصرف واحد تجاري إسلامي .
- * (64) مصرفا خاصا محليا وأجنيبا، منها (22) مصرفا إسلاميا محليا، و (24) مصرفا تجاريا محليا، و (16) مصرفا أجنيبا، و (2) مصارف إسلامية أجنبية ، والشكل التالي يوضح هيكل الجهاز المصرفي العراقي (تقرير الاستقرار السنوي ، 2019 : 3) .

شكل (1) يوضح هيكل الجهاز المصرفي العراقي لعام 2019



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية ، 2019: 117

محددات البنك المركزي العراقي الرقابية على المصارف التجارية العراقية

تجبر المصارف على الاحتفاظ بحدود دنيا من السيولة لتجنب المخاطر، التي تكون محددة من قبل البنك المركزي العراقي، و يجب ان تتماشى هذه الحدود مع طبيعة نشاط المصرف وحجم عملياته، إذ تتراجع هذه الحدود بصفة دورية وتعديلها في حالة تغير الظروف أو مستوى المخاطر، وفي حالة تجاوز المصرف للحدود الموضوعة فإن ذلك يعد مؤشراً على ارتفاع مخاطر السيولة لدية أو عدم فاعلية وكفاءة نظام ادارة مخاطر السيولة لدية (تقرير البنك المركزي العراقي، 2019: 15)، وبحسب لجنة بازل (لجنة الإشراف المصرفي) فإن نسب كفاية رأس المال تعتمد على تحديد حجم رأس المال ومقارنته بحجم الموجودات الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر داخل وخارج الميزانية، إذ لا يقل حجم رأس المال عن (8%) وهذه النسبة هي المعيار الذي يحدّد على أساسه فيما إذا كانت المصارف قادرة على مواجهة المخاطر أو الأزمات التي تتعرض لها (تقرير الاستقرار المالي، 2017: 29)، في حين ان البنك المركزي العراقي يلزم المصارف ان تحتفظ بنسبة كفاية رأس المال لا تقل عن (12%)، إذ تحتسب على اساس الميزانية الموحدة لكل من الادرة العامة وفروع المصرف داخل وخارج العراق والمؤسسات المالية التابعة لها، على ان لا يقل مبلغ الاموال الخاصة بها تكن الاسباب عن مبلغ رأس المال المحدد في قانون المصارف ، مع حق البنك المركزي العراقي فرض نسب اعلى لكفاية رأس المال لأي مصرف كان، اذا ما تطلبت الضرورة ذلك (الوقائع العراقية، 2011: 33)، فقد أدخلت (لجنة بازل |||) إطاراً جديداً لتنظيم السيولة ، إذ ركزت على رؤوس الأموال ذات الجودة العالية "الأسهم العادية"، أذ يتألف المعيار الاول الجديد للسيولة من نسبة تغطية السيولة (LCR)، فقد طبق البنك المركزي العراقي هذه النسبة ابتداء من عام 2017 بنسبة (80%) الى ان وصلت في عام 2019 الى (100%) ويجب ان لا تقل عن هذه النسبة، من أجل ان يكون المصرف قادراً على ضمان تلبية التزاماته وحاجاته من السيولة لمدة 30 يوماً، الأمر الذي يحول دون الوقوع في مشاكل الإعسار المالي خلال الأجل القصير، (تقرير الاستقرار المالي، 2018: 35)، اما المعيار الثاني فهو نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) إن هذه النسبة تعكس قدرة المصرف على توفير السيولة اللازمة لمواجهة التزاماته في الأجل المتوسط، فقد حددت لجنة بازل هذه النسبة بما لا تقل عن (100%) ، التي تمثل مصادر التمويل لدى المصرف "المطلوبات" الى استخدامات هذه المصادر "الموجودات" ، أي بمعنى ان المصارف لديها تمويل متاح مساو للتمويل المطلوب (تقرير الاستقرار المالي، 2017 : 33) لذلك يجب ان تضع الادارة التنفيذية للمصارف استراتيجية عامة وسياسات تعكس الاطار العام لإدارة مخاطر السيولة ، وكذلك نظم فعالة معتمدة من مجلس الادارة تسمح

بتحديد وقياس ومتابعة والتحكم في مخاطر السيولة على مدى زمني مناسب ، متضمناً ذلك ادارة مخاطر السيولة خلال اليوم ، فضلاً عن ذلك التأكد من الاحتفاظ بمستويات ملائمة من السيولة الاضافية والاطار التمويلي على مستوى المصرف ككل، ولغرض مساعدة المصارف في تحقيق اهدافها والدور المناط بها واصل البنك المركزي العراقي اصدار التعليمات والتشريعات الرقابية لنهوض بواقع المؤسسات المصرفية ، ومن اهم الخطوات التي اتبعها البنك المركزي العراقي الرقابية على المصارف التجارية هي :
أ. يجب التأكد من وجود سياسة خاصة بإدارة السيولة إذ تتضمن كافة الاجراءات اللازمة لذلك بما

يتوافق مع الاستراتيجية العامة للمصرف.

ب. تحديد مستوى مخاطر السيولة المقبولة ضمن الاطار العام للمخاطر المعتمد من مجلس ادارة المصرف .

ت. تحديد الاشخاص الرئيسيين المسند اليهم مهمة ادارة مخاطر السيولة بالمصرف.

ث. يجب التأكد من قيام لجان المصرف الداخلية مثل لجنة المخاطر " بمسئولية التأكد من فاعلية نظم ادارة مخاطر السيولة بما يتلاءم مع الإطار العام للمخاطر، فضلاً عن ذلك التأكد من أن نظم القياس المطبقة تقوم بتحديد وقياس حجم مخاطر السيولة المعرض لها المصرف بدقة وأن نظام التقرير المتبع يعطى صورة دقيقة وشاملة عن حجم تلك المخاطر ومصادرها.

ج. يجب الاعتماد على خطة طوارئ تمويلية توضح السياسات التي يتبعها المصرف لمواجهة ازمت السيولة.

ح. التأكد من توافر سيولة كافية لدى المصرف وذلك في ضوء المخاطر المقبولة، والمعتمدة من مجلس الإدارة.

خ. مراجعة المعلومات الخاصة بتطور اوضاع السيولة والاقرار عنها لمجلس الإدارة بصفة دورية.

د. التأكد من كفاية نظم الضبط الداخلي لدى المصرف لضمان سلامة عملية ادارة المخاطر التي تقيم على الأقل سنوياً.

ذ. مراجعة وتحديث الافتراضات الخاصة باختبارات الضغط واخذ نتائج تلك الاختبارات في الاعتبار عند الادارة ووضع السياسات الخاصة بمخاطر السيولة بعد موافقة مجلس ادارة المصرف على ذلك.

ر. القيام بوضع سياسة ملائمة لإدارة السيولة اليومية ، وتعريف عناصرها وبالغها للمستويات التنفيذية داخل المصرف، وتتضمن الأمور الآتية:

1- الالتزام بالحد الأدنى المقرر لنسب السيولة الواجب الاحتفاظ بها من المصرف والتي يحددها البنك المركزي العراقي والبالغة 30%.

2- الالتزام في الحد الأدنى لنسب السيولة للعملات الأجنبية الرئيسة التي يتعامل بها المصرف.

3- تعريف نوعية الموجودات السائلة والمحافظة على القدرة المالية للمصرف والقدرة على مجابهة الظروف الطارئة والعوامل الضاغطة.

4- رسم خطة طوارئ يمكن أن تلجأ إليها المصارف عند توقع حصول أزمات سيولة مؤقتة أو طويلة الأمد (البنك المركزي العراقي - دائرة مراقبة الصيرفة ، 2019: 14).

و سنتناول تحليل عينة المصارف المختارة تباعا وحسب الاتي .

المبحث الثاني

تحليل قائمة المركز المالي لمصارف عينة الدراسة

أولاً: مصرف الشرق الأوسط

أسس مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار كشركة مساهمة في " 7 تموز من عام 1993 " استناداً لقانون الشركات المرقم " 36 لسنة 1983 " وفقاً لشهادة التأسيس الصادرة عن دائرة تأسيس الشركات ، وبأرأس مال اسمي مقداره (400) مليون دينار عراقي مدفوعاً مئة (100) مليون دينار ، وحصل المصرف على إجازة الصيرفة من قبل البنك المركزي العراقي، في " 28 أيلول من عام 1993 " وقد باشر المصرف أعماله المصرفية وأستقبل الجمهور من خلال فرع الرئيس في 1994/5/8 ، فقد حدثت عدت تطورات على رأسماله ، إذ قام المصرف بزيادته مرات عدة ، منذ تأريخ تأسيسه عام 1993 إلى عام 2019 وأستمر بالزيادة إلى أن وصل في عام 2019 إلى (250) مليار دينار عراقي (التقرير السنوي للمصرف، 2019: 8) ، و قد بلغ عدد فروع المصرف العاملة في العراق (18) فرعاً ، أما عدد موظفي المصرف فبلغ (707) موظفاً.

1- تحليل قائمة المركزي المالي لمصرف الشرق الأوسط

يعد مصرف الشرق الأوسط من المصارف الريادية في العراق ، فقد حصل على المرتبة الأولى بين المصارف الأهلية العاملة في العراق حسب تصنيف (CAMEL) الصادر من البنك المركزي العراقي لعام 2010 ، إذ يهدف المصرف الى تعبئة المدخرات الوطنية والعمل على توظيفها في المجالات الاستثمارية المختلفة ، ضمن الاطر السياسية والاقتصادية التي تنتهجها الدولة. وقد حقق المصرف نمواً كبيراً في المركز المالي خلال الاعوام الاخيرة انعكست بشكل ايجابي على جانبي الموجودات والمطلوبات .

أ- تحليل جانب الموجودات

في هذه المرحلة ستحلل متغيرات جانب الموجودات التي تتضمن النقدية والاستثمارات والقروض والتسليفات والائتمان النقدي الممنوح مع استخراج معدلات النمو السنوي للمتغيرات جميعها، وحسب بيانات الجدول التالي :

جدول (1) مصرف الشرق الأوسط جانب الموجودات (المبالغ بالمليار)

السنوات	النقود	معدل النمو %	الاستثمارات	معدل النمو %	أوراق تجارية مخصصة	معدل النمو %	القروض والتسليفات	معدل النمو %	الائتمان النقدي	معدل النمو %	مجموع الموجودات	معدل النمو %
2005	104,497	-----	159,735	-----	1,494	-----	25,075	-----	26,569	-----	319,496	-----
2006	138,600	28.2	98,556	-48.2	1,811	19.2	20,004	-22.5	21,815	-19.7	299,385	-6.5
2007	174,354	22.9	151,046	42.6	1,596	-12.6	16,905	-16.8	18,501	-16.4	406,782	30.6
2008	217,433	22	187,597	21.6	1,021	-44.6	15,516	-8.5	16,538	-11.2	569,667	33.6
2009	355,744	49.2	77,067	-88.9	120	-2.1	63,798	141.3	63,799	135	557,540	-2.1
2010	343,909	-3.3	8,702	-218.11	2,502	9.9	142,380	80.2	142,631	80.4	580,125	3.9
2011	369,713	7.2	5,257	-50.3	1,904	-27.3	188,852	28.2	190,756	29	657,746	12.5
2012	463,908	22.6	43,487	211.2	1,014	-63.005	197,335	4.3	198,350	3.9	818,969	21.9
2013	422,060	-9.4	19,065	-82.4	2,089	72.2	206,777	4.6	208,867	5.1	774,180	-5.6
2014	349,766	-18.7	26,859	34.2	-----	-----	187,865	-9.5	187,865	-10.5	683,076	-12.5
2015	325,310	-7.2	42,573	46.06	-----	-----	149,924	-22.5	149,924	-22.5	675,123	-1.17
2016	329,238	1.2	42,801	0.5	-----	-----	126,346	-17.1	126,346	-17.1	679,182	0.5
2017	424,781	25.4	36,364	-16.2	-----	-----	100,252	-23.1	100,252	-23.1	748,131	9.6
2018	474,995	11.1	36,405	0.1	-----	-----	94,572	-5.8	94,572	-5.8	800,750	6.7
2019	326,833	-37.3	36,405	0	-----	-----	94,051	11.4	94,051	11.4	658,231	-19.5

- الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية ,وكشف الميزانية العمومية لمصرف الشرق الأوسط ، سنوات مختلفة
- علما ان جانب الموجودات لا يتضمن الموجودات الثابته
- تم حساب معدلات النمو السنوي باستخدام اللوغاريتم الطبيعي بالاستناد الى د.احمد الكواز "مفاهيم معدلات النمو الاقتصادي" المعهد العربي للتخطيط، ص6 ووفق المعادلة التالية :

$$\text{Growth Rate} = \ln (\text{GDP}_{t+k}) - \ln (\text{GDP}_t)$$

من بيانات الجدول (1) سنوضح موجودات مصرف الشرق الاوسط وحسب الاتي :

1- النقدية : هي "المبالغ النقدية بالعملة المحلية والاجنبية المحتفظ بها المصرف في صناديقه و المودعة لدى المصارف المحلية و المصارف الاجنبية كحسابات جارية لأغراض الاستثمار ، فضلاً عن ذلك الودائع القانونية في البنك المركزي) فقد اتخذت مساراً تصاعدياً في بداية المدة ، اذ سجلت (104,497) مليار دينار عام 2005، الا انها سجلت (343,909) مليار دينار في عام 2010 وبمعدل نمو سالب (3.3% -)، وذلك بسبب انخفاض الودائع القانونية المودعة لدى البنك المركزي العراقي الى (53,949) مليار دينار بعد ان كانت (94,821) مليار دينار في عام 2009 (التقرير السنوي للمصرف الشرق الاوسط ، 2010: 24)، مما اثر على اجمالي السيولة النقدية لدى المصرف ، لكن عام 2012 ارتفعت النقدية وبمعدل نمو موجب اذ سجلت (463,908) مليار دينار وبمعدل نمو (22.6%)، ويعود الى زيادة ثقة المودعين في المصرف وكذلك رصانة وضعة المالي ، الا أنّ هذا الارتفاع لم يستمر فقد بلغ في (422,060) مليار دينار عام 2013، وبمعدل نمو سالب بلغ (9.4% -) ويعزى ذلك الى توقف المصرف من الدخول في مزاد البنك المركزي العراقي وكذلك انخفاض رصيد النقد لدى المصارف المحلية بسبب تدهور الوضع الامني ، وهكذا شهد رصيد النقدية لدى المصرف بين الارتفاع والانخفاض إلى أنّ سجلت في عام 2019 فقد بلغت (326,833) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (37.3% -) ويعود ذلك الى الانخفاض الكبير في حساب النقدية في الصندوق، وكذلك الانخفاض في حساب النقدية لدى المصارف المحلية الذي يتضمن حساب للمصارف الحكومية إذ تبين عدم وجود حركة على ارصدة حسابات المصارف الحكومية خلال عام 2019 ، مما اثر على اجمالي حساب النقدية لدى المصرف ، وكذلك بسبب الوضع الامني نتيجة الحراك الشعبي في اغلب المحافظات العراقية ، فضلاً عن ذلك نتيجة جائحة كورونا التي أدت الى تراجع القطاعات الاقتصادية بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص.

2- الاستثمارات: والتي (تنظم الاستثمارات المالية طويلة الاجل والاستثمارات المالية قصيرة الاجل) إذ سجلت في بداية المدة خلال (159,735) مليار دينار عام 2005، الى ان سجل (8,702) مليار دينار عام 2010 معدل نمو سالب اذا بلغ حوالي (218.1% -) ويعود ذلك الى تحول نشاط المصرف الاستثماري بالدينار العراقي الى الائتمان النقدي نظراً لعدم جدوى الاستثمار ، لكن في عام 2012 بلغ (43,487) مليار دينار وبمعدل نمو مرتفع جداً بلغ (211.2%) ويعزى ذلك الى ارتفاع استثمارات المصرف في اسهم الشركات الخاصة المساهمة بالرغم من التذبذب في اسعار الاسهم الا

ان الاسهم التي تشكل محفظة المصرف لم تتأثر كثيراً في هذا التذبذب فكانت حصيلة الفرق بين سعري الشراء والسوق لمحفظة المصرف هو ارتفاع اسعار السوق عن سعر الشراء (التقرير السنوي للمصرف، 2012: 28)، اما سنوات الاربعة الاخيرة من الدراسة فقد تذبذبت حجم الاستثمارات بين معدل نمو موجب وسالب ، ففي عام 2016 فقد بلغت الاستثمارات (42,801) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (0.5%) نتيجة شراء اسهم في شركة الريباس للدواجن والاعلاف (التقرير السنوي للمصرف، 2016: 28)، اما خلال عام 2017 بلغت (36,364) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (16.2%-) نتيجة قيام المصرف بتزليل حصته من عجز الشركات التابعة إذ يمثل الخسارة المتحققة من الفرق بين كلفة اسهم الشرق الاوسط لإنتاج وتسويق الاسماك والسعر المثبت في نشرة تداول الاسهم في سوق العراق للأوراق المالية ، و في عام 2019 فقد بلغت (36,405) مليار دينار حيث شهدت استقراراً استقراراً في حجم الاستثمارات خلال هذه المدة وذلك نتيجة مساهمة المصرف في الشركة العراقية لضمان الودائع ، فضلاً عن بيع اسهم مصرف الشرق الاوسط لا نتاج تسويق الاسماك .

3- الأوراق التجارية المخصومة : يتبين من الجدول (1) ان هناك تباين في حجم الأوراق التجارية المخصومة من قبل المصرف ، إذ بلغ اجمالي خصم الأوراق التجارية نحو (1,494) مليار دينار عام 2005، الا انه سجل (120) مليون دينار في عام 2009 وبمعدل نمو سالب بلغ (2.1%-) ويعود ذلك لتداعيات الازمة المالية العالمية على المصارف ، وبالتالي عدم توفر النقدية نتيجة سحبيات المودعين مما اثر في قدرة المصرف على خصم الأوراق التجارية ، اما خلال عام 2013 فقد بلغ اجمالي خصم الأوراق التجارية نحو (2,089) مليار دينار إذ يعود الى استقرار الوضع الاقتصادي للمصرف واحتفاظها بكميات كافية من النقدية وبالتالي قدرتها على خصم كميات كبيرة من الأوراق التجارية ، الا انه المصرف في السنوات الاحقه لم يذكر البيانات المتعلقة في خصم الأوراق التجارية وأكتفى بمجموع الائتمان النقدي أي قيام المصارف بنشر قائمة المركز المالي حسب المعيار المحاسبية الدولية .

4- القروض والتسليفات: بالرجوع الى بيانات الجدول (1) نلاحظ ان هناك تباين في التعامل مع القروض والتسليفات ، إذ سجلت (25,075) مليار دينار خلال عام 2005 ، الا انه سجل في عام 2010 نحو (142,380) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (80.2%) وذلك نتيجة الجهود المكثفة من قبل المصرف في منح القروض، وهكذا استمر حجم القروض والتسليفات بين الارتفاع والانخفاض الى ان

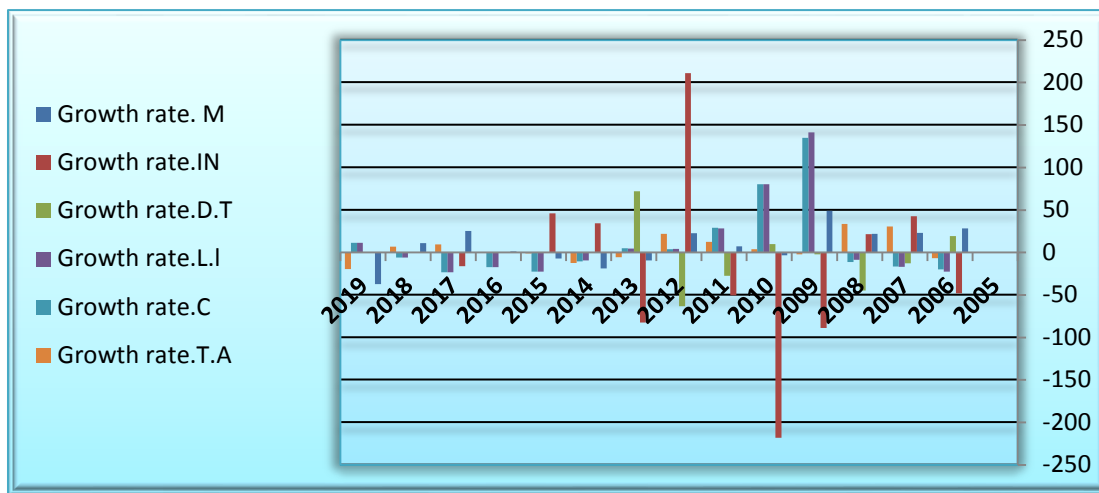
بلغت عام 2015 نحو (149,924) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (-22.5%) ويعزى ذلك الى انخفاض القروض الممنوحة من قبل المصرف نتيجة تدهور الوضع الامني، اما في عام 2019 فقد بلغ اجمالي القروض والتسليفات (94,051) مليار دينار وبمعدل نمو موجب بلغ (11.4 %) ويعود ذلك الى رؤية المصرف لغرض المساهمة في تنمية الاقتصاد المحلي (التقرير السنوي للمصرف، 2019: 20) .

5- مجموع الائتمان النقدي : يتضح من بيانات الجدول (1) ان بداية المدة اتخذت مساراً تنازلياً إذ بلغت (26,569) مليار دينار عام، وكذلك في عام 2008 بلغت (16,538) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (-11.2%) ويعزى ذلك الى الجهود الكبيرة من قبل المصرف في تحصيل الديون المستحقة والمتأخرة التسديد التي اثمرت عن تسديد مبالغ كبيرة منها ،في حين بلغ (142,631) مليار دينار عام 2010 وبمعدل نمو موجب بلغ (80.4%) ويعود ذلك لتخفيض البنك المركزي لأسعار الفوائد على المبالغ المودعة لديه مما انعكس ذلك في قيام المصارف بتكثيف جهودها في منح الائتمان النقدي بدلا من الاستثمار، اما في الاعوام الاخيرة تراجع الائتمان النقدي فقد سجل معدلات نمو سالبة ففي عام 2014 بلغ اجمالي الائتمان الممنوح نحو (187,865) مليار دينار وبمعدل نمو (-10.5%) واستمر هذا الانخفاض الى عام 2018 فقد بلغ (94,572) وبمعدل نمو سالب (-5.8 %) ويعزى ذلك الى الجهود المضاعفة من قبل المصرف في تحصيل القروض المستحقة والدليل على ذلك احتفاظ المصرف بالنقدية بمبالغ كبيرة اذ بلغت (474) مليار دينار وهي الاعلى خلال مدة الدراسة . الا انها سجلت (94,051) مليار دينار في عام 2019 وبمعدل نمو موجب اذ بلغ (11.4 %) ويعود ذلك الى رؤية المصرف للمساهمة في تنمية الاقتصاد المحلي وذلك من خلال توفير المبلغ المناسب لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبأسعار تشجيعية وبضمانات ميسرة .

6- مجموع الموجودات : تتضمن (النقد في الصندوق ، والنقد لدى المصارف المحلية ، والودائع لدى البنك المركزي العراقي ، والنقد لدى المصارف الاجنبية ، والاستثمارات ، والائتمان النقدي ، والمدينون ، والموجودات الثابتة)، وبالرجوع الى بيانات الجدول (1) يتضح ان مجموع الموجودات كانت نتائجها متباينة خلال مدة الدراسة وذلك حسب طبيعة الموجودات التي يتعامل بها المصرف ، إذ بلغت (319,496) مليار دينار في عام 2005، اما في عام 2010 فقد بلغ اجمالي الموجودات نحو (580,125) مليار دينار وبمعدل نمو (3.9%) لتحسن المركز المالي للمصرف نظراً لارتفاع ارصدة حسابات المبالغ المودعة لدى المصرف وذلك من خلال زيادة ثقة المودعين في المصرف،

لكن هذا الارتفاع في معدل النمو لم يستمر فقد اتخذ في الاعوام اللاحقة معدل نمو سالب ففي عام 2015 بلغ (675,123) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (1.17%-) ويعزى ذلك الى انخفاض حساب النقدية وكذلك انخفاض الائتمان النقدي نتيجة عدم ثقة المصرف على اقراض الزبائن نتيجة دخول الجماعات الارهابية الى العراق مما سبب ارباك للوضع الامني والاقتصادي للبلد، وهكذا استمر المركز المالي للمصرف في جانب الموجودات بالتذبذب بالارتفاع والانخفاض الى عام 2019 فقد بلغ اجمالي الموجودات (658,231) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (19.5%-) ويعود ذلك الى انخفاض حساب الائتمان النقدي نتيجة تقييد حركة المواطنين بسبب الحراك الشعبي في البلاد مما اثر على انخفاض القروض الممنوحة من المصرف الى الزبائن، ويمكن الاستعانة بالشكل البياني التالي لتوضيح ما سبق التطرق له.

شكل (1) معدلات نمو جانب الموجودات لمصرف الشرق الاوسط:



• من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)*

ب- تحليل قائمة المركزي المالي لمصرف الشرق الاوسط جانب المطلوبات :

سنعمد الان الى تحليل قائمة المركز المالي جانب المطلوبات وهي الحسابات الجارية والودائع والتي تعد أهم ما يميز جانب المطلوبات تليها حقوق المساهمين وحسب الجدول (2) وكالاتي :

M: النقدية
IN الاستثمارات
DT الاوراق التجارية المخصصة
LI القروض والتسليفات
C الائتمان النقدي
TA اجمالي الموجودات

جدول (2) مصرف الشرق الأوسط جانب المطلوبات (المبالغ بالمليار)

السنوات	الحسابات الجارية والودائع	معدل النمو %	حقوق المساهمين	معدل نمو %	مجموع المطلوبات	معدل النمو %
2005	276,542	-----	27,359	-----	319,496	-----
2006	239,348	-14.4	35,782	27	299,385	-6.5
2007	333,057	33.04	50,449	35	406,782	30.6
2008	431,100	25.7	63,840	24	569,667	33.6
2009	452,515	4.8	75,547	17	557,540	-2.1
2010	463,327	2.3	84,098	11	580,125	3.9
2011	505,117	8.6	137,899	11	657,746	12.5
2012	615,784	19.8	187,746	31	818,969	21.9
2013	551,856	-10.9	202,779	8	774,180	-5.6
2014	358,117	-43.2	307,074	41	683,076	-12.5
2015	331,665	-7.6	276,967	-10	675,123	-1.7
2016	326,517	-1.5	281,173	2	679,182	0.5
2017	332,579	1.8	270,898	-4	748,131	9.6
2018	437,921	27.5	267,467	-1	800,750	6.7
2019	279,215	-45	267,290	-7	658,231	-19.5

- الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية، وكشف الميزانية العمومية لمصرف الشرق الأوسط، سنوات مختلفة.
- علماً ان جانب المطلوبات لا يتضمن الدائون والتخصيصات

1- حسابات الجارية والودائع : تتضمن (الحسابات تحت الطلب وودائع التوفير والودائع الثابتة) ويتضح

من الجدول (2) بانها اتخذت مسارات تصاعديه من بداية المدة ولغاية عام 2012 فيما شهدت المدة المتبقية تراجعاً حاداً، والذي سنوضحه تباعاً، فقد بلغ اجمالي الودائع (276,542) مليار دينار عام 2005 لتتراجع في عام 2006 الى (239,348) مليار دينار عراقي وبمعدل نمو سالب بلغ (-14.4%) ويعزى ذلك الى ضعف ثقة الزبائن على ايداع اموالهم لدى المصرف نتيجة الظروف الراهنة آنذاك، لكن المصرف يسعى دائماً لتطوير اساليب عملة وذلك بغية جذب الزبائن لتعامل معه

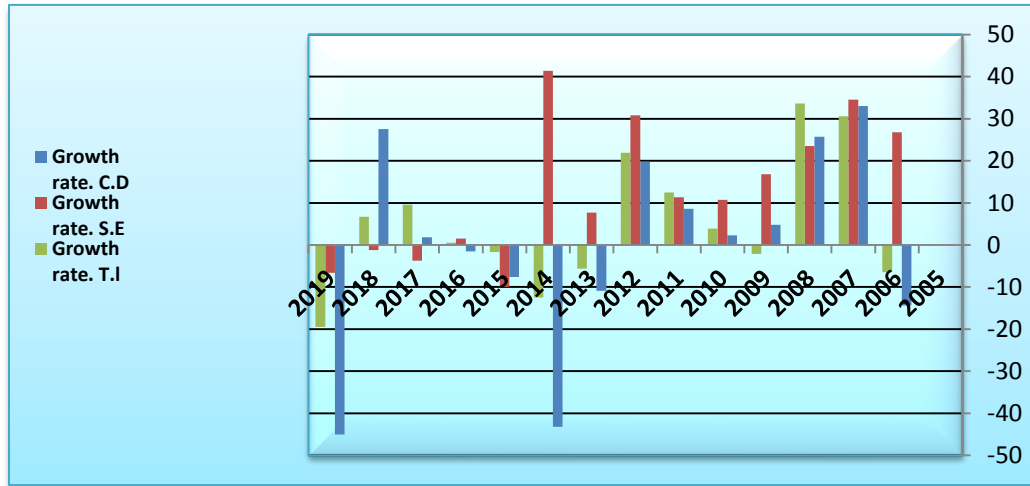
وذلك عن طريق فتح الحسابات بكافة اشكالها وانعكس ذلك الارتفاع في عام 2012 بلغ (615,784) مليار دينار وبمعدل نمو موجب بلغ (19.8%) ما يؤكد صحة السياسة والاساليب المتبعة من قبل المصرف ، سواء كان ذلك بطريقة استقبال الزبائن او الانظمة المصرفية المتطورة التي يتبعها المصرف او اسعار الفائدة ، الا ان هنالك انخفاض ملحوظ في معدلات النمو ففي عام 2016 بلغ (326,517) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (-1.5%) بسبب الوضع الراهن للبلد وعزوف العديد من المتعاملين مع المصرف مما سبب انخفاض في حجم الودائع ، وهكذا استمر وضع المصرف بين الارتفاع والانخفاض الى ان سجل في عام 2019 فقد بلغ (279,215) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (-45.0%) ويعزى ذلك الى صعوبة التنقل بين المحافظات العراقية نتيجة تقييد حركة المواطنين نتيجة الحراك الشعبي مما تسبب في انخفاض الحسابات الجارية بنسبة (52.7%) عن السنة السابقة ، وكذلك انخفاض حسابات التوفير بنسبة (20.6%) (التقرير السنوي للمصرف، 2019: 8) وهذا ما يؤكد على عدم قدرة الزبائن من مراجعة المصرف لغرض ايداع اموالهم .

2- حقوق المساهمين : من بيانات الجدول (2) يتضح انها اتخذت مساراً تصاعدياً في السنوات العشر الاولى من الدراسة ففي عام 2005 فقد بلغت (27,359) مليار دينار نتيجة اضافة ارباح عام 2004 الى رأس المال المدفوع ، ثم رسملة ارباح عام 2005 مما انعكس ذلك على اجمالي حقوق المساهمين ، كم استمر الارتفاع فقد بلغت في عام 2011 (137,899) مليار وبمعدل نمو سنوي (11%) نتيجة ارتفاع رأس المال المصرف الى (100) مليار وفقاً لقرار البنك المركزي العراقي ، واستمر اداء المصرف بين الارتفاع والانخفاض الى ان بلغ في عام 2019 (267,290) مليار وبمعدل نمو سنوي (-7%) نتيجة انخفاض احتياطات المصرف.

3- مجموع المطلوبات : لوحظ من بيانات الجدول اعلاه انها كانت متباينة خلال مدة الدراسة اذ سجلت (299,385) مليار في عام 2006 وبمعدل نمو سنوي (-6.5%) ويعزى ذلك الى قيام البنك المركزي العراقي بإجراء حزمة من الاصلاحات وذلك من خلال ارتفاع اسعار الفائدة على الودائع نتيجة ارتفاع معدلات التضخم مما اثر ذلك على قدرة المصارف علي استقبال ايداعات المدخرين ، اما في عام 2010 فقد بلغ مجموع المطلوبات نحو (580,125) مليار وبمعدل نمو سنوي (3.9%) ويعود ذلك الى ارتفاع حقوق مساهمين المصرف نتيجة قيام البنك المركزي برفع رؤوس اموال المصارف ، وكذلك بلغ اجمالي مطلوبات المصرف في عام 2013 (774,180) مليار وبمعدل نمو

سنوي بلغ (-5.6%)، إلا أنه سرعان ما انخفضت في السنوات اللاحقة إلى أن وصل في عام 2019 (604,313) مليار وبمعدل نمو سنوي (15.8%). ويمكن توضيح العمليات المالية في الرسم البياني الآتي :

شكل (2) معدلات النمو لمتغيرات جانب المظبوطات في مصرف الشرق الأوسط



• من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)*

ثانياً: مصرف المتحد للاستثمار

اسس مصرف المتحد الاستثمار في 20/8/1994 الصادرة من دائرة الشركات في وزارة التجارة ، استناداً لقانون الشركات رقم "36 لسنة 1983" وبرأسمال اسمي مقداره (100) مليون دينار عراقي ، وحصل على اجازة ممارسة مصرف الصيرفة من البنك المركزي العراقي ، وقد طرأ على رأس ماله عدة تغيرات اذ قام المصرف بزيادة رأس ماله الى ان وصل في عام 2016 الى (300) مليار ، وبقي على حاله حتى نهاية عام 2019.

1- قائمة المركز المالي لمصرف المتحد الاستثمار

ان مصرف المتحد يعد من المصارف ذات السمعة الجيدة اذ حصل على المرتبة الثالثة حسب تصنيف (CAMEL) ، إذ يهدف المصرف الى المساهمة في التنمية الاقتصادية ، وكذلك تنشيط فاعليتها بممارسة اعمال الصيرفة الشاملة في اطار السياسة العامة للدولة وذلك عن طريق ممارسة اعمال الصيرفة التجارية، والتخصيصية فضلاً عن اعمال الصيرفة الاستثمارية وتمويل العمليات ذات الجدوى الاقتصادية المتوسطة والطويلة الاجل ، ونتيجة النمو الحاصل في قائمة المركز المالي للمصرف مما سمح لها باستقطاب المزيد من الاعمال.

* CD الحسابات الجارية والودائع
SE حقوق المساهمين
TI اجمالي المظبوطات

أ- تحليل جانب الموجودات

في هذه المرحلة سيتم تحليل متغيرات جانب الموجودات والمتضمنة النقدية والاستثمارات والقروض والتسليفات واجمالي الائتمان ومعدلات النمو الخاصة بها بالاعتماد على بيانات الجدول الاتي:

جدول (3) مصرف المتحد للاستثمار جانب الموجودات (المبالغ بالمليار)

السنوات	النقود	معدل النمو %	الاستثمارات	معدل النمو %	أوراق تجارية مخصصة	معدل النمو %	القروض والتسليفات	معدل النمو %	الائتمان النقدي	معدل النمو %	مجموع الموجودات	معدل النمو %
2005	29,195	-----	1,067	-----	178	-----	2,241	-----	2,420	-----	39,614	-----
2006	19,637	-39.6	1,291	19.05	185	3.8	2,001	-11.3	2,186	-10.1	26,612	-35.4
2007	24,374	21.6	2,112	49.2	232	22.6	1,457	126.7	1,690	-7.7	34,289	20.6
2008	45,588	62.6	7,899	131.9	393	52.7	0,831	15.6	1,225	7.1	62,382	59.8
2009	294,289	186.4	3,308	-87.03	228	-54.4	109,553	257.8	109,781	4.4	439,745	195.2
2010	210,358	-33.5	6,395	65.9	164	-32.9	261,921	87.1	262,085	87	518,599	16.4
2011	137,010	-42.8	10,786	52.2	6,813	3.7	280,013	6.6	286,827	9	655,825	23.4
2012	216,118	45.5	14,397	28.8	3,428	-68.6	383,970	31.5	387,398	30	706,408	7.4
2013	113,743	-64.1	14,103	-2.06	695	-8.5	537,759	33.6	537,829	32.8	754,864	6.6
2014	35,529	-116.4	13,419	-4.9	417	-51.0	429,452	-22.4	429,494	-22.4	596,733	-23.5
2015	118,220	120.2	4,584	-107.4	-----	-----	324,228	-28.1	324,228	-28.1	581,243	-2.6
2016	53,466	-79.3	6,741	38.5	-----	-----	272,651	-17.3	272,651	-17.3	527,820	-9.6
2017	58,136	8.3	4,187	-47.6	-----	-----	329,052	18.8	329,052	18.8	519,396	-1.6
2018	8,264	-195.08	3,450	-19.3	-----	-----	341,001	3.5	341,001	3.5	515,535	-0.7
2019	7,848	-5.1	3,253	-5.8	-----	-----	252,214	-30.1	252,214	-30.1	604,313	15.8

• الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية , وكشف الميزانية العمومية لمصرف المتحد للاستثمار ، سنوات مختلفة.

من بيانات الجدول (3) ستحلل المتغيرات التالية:

1- النقدية : هي مجموع الاموال التي يحتفظ بها المصرف لغرض الاستثمار ومواجهة التزاماته تجاه المودعين وعدم التعرض للمخاطر ، إذ يتبين من بيانات الجدول (3) ان حساب النقدية بلغ (29,195) مليار دينار عراقي عام 2005 ويعزى ذلك الى قيام المصرف بإطفاء بعض الديون التي بذمة امناء الصندوق وتحويلها الى ديون مشكوك في تحصيلها مما ادى الى انخفاض كبير في حساب النقدية (تقرير السنوي للمصرف، 2005: 33) ، وفي عام 2009 بلغت المبالغ النقدية نحو (294,289) مليار دينار وبمعدل نمو موجب بلغ (186.4%) ويعود ذلك الى احتفاظ المصرف بالنقد السائلة معطلة عن الاستثمار نتيجة الخوف من المخاطرة وذلك بعد الازمة المالية " الرهن العقاري " عام (2008) وما اثر على حالة عدم الاستقرار لدى المصارف نتيجة قيام المقرضون (المودعون) بسحب إيداعاتهم قصيرة الاجل بشكل مفاجئ مما تسبب في زعر لدى المصارف لذلك قيامها بالاحتفاظ بالنقد بكميات كبيرة لمواجهة التزاماتها، اما في عام 2014 تراجعت المبالغ النقدية الى (35,529) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (-116.4%) ويعزى ذلك انعكاس العمليات الارهابية لداعش مما اثر على انخفاض الاسهم وتدني العمولات، إذ يتضح ان هناك تباين في سياسة المصرف بين الارتفاع والانخفاض الى ان سجل عام 2019 نحو (7,848) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (-5.1%) وذلك لعدم ظهور رصيد حساب المصرف لدى المصارف الخارجية "بنك اليوباف" بمبلغ (56,438) مليار دينار طبقاً لرسالة السويقت والناشئة عن فتح اعتمادات مستنديه اجله الدفع دون وجود رصيد يقابلها من التسديد مما ادى الى ظهور انخفاض ملحوظ في حساب النقدية (التقرير السنوي للمصرف، 2019: 2) فضلاً عن تدهور الوضع الاقتصادي للبلد .

2- الاستثمارات : من الجدول (3) نلاحظ ان اجمالي الاستثمارات اتخذت مساراً تصاعدياً فقد بلغت (1,067) مليار دينار عام 2005، لترتفع في عام 2009 الى (3,308) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (-87.0%) اما في الاعوام الثلاثة اللاحقة استطاع المصرف من التوازن بين الاحتفاظ في السيولة والاستثمارات ، لكن هذا الاستقرار لم يستمر طويلاً فاخذ مستوى المصرف يتجه نحو الانحدار الى ان سجلت في عام 2014 إذ بلغ (13,419) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (-4.9%) ويعزى ذلك الى انخفاض الاسهم وكذلك العمولات على الخدمات الممنوحة من قبل المصرف، نتيجة تدهور الوضع الامني والاقتصادي للبلد (التقرير السنوي للمصرف، 2014: 3)، واما

في عام 2019 فقد بلغ (3,253) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (-5.8%) ويعود ذلك الى انتشار وباء كورونا الذي اثر على القطاع الاقتصادي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص .

3- الاوراق التجارية المخصومة : (فعملية الخصم تعني تقديم سند تجاري الى احدى المصارف قبل تاريخ استحقاقه لاستيفاء قيمته مقابل اقتطاع جزء من هذه القيمة الذي يمثل فائدة المبلغ المتبقي عن المدة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق) بالرجوع الى بيانات الجدول (3) يتضح بانها اتخذت مساراً تصاعدياً في بداية السنوات الأربعة الأولى من الدراسة ، ففي عام 2005 بلغت (0.178) مليون دينار واستمر الارتفاع الى عام 2008 اذ بلغت (0.393) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (52.6%) وبديل على قدرة وكفاءة المصرف من خلال التوازن بين الاستثمارات والاحتفاظ بالنقدية ومن ثم قدرتها على الخصم من البائعين الا انه سجل في عام 2013 تراجعاً الى (695) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (-8.5%) ويعزى ذلك الى انخفاض النقدية والاستثمارات نتيجة تدني العملات ، وبالتالي عدم توفر السيولة الكافية للمصرف لغرض القدرة على خصم الاوراق التجارية من البائعين ، اما في السنوات اللاحقة لم يذكر المصرف الاوراق التجارية المخصومة في الميزانية العمومية .

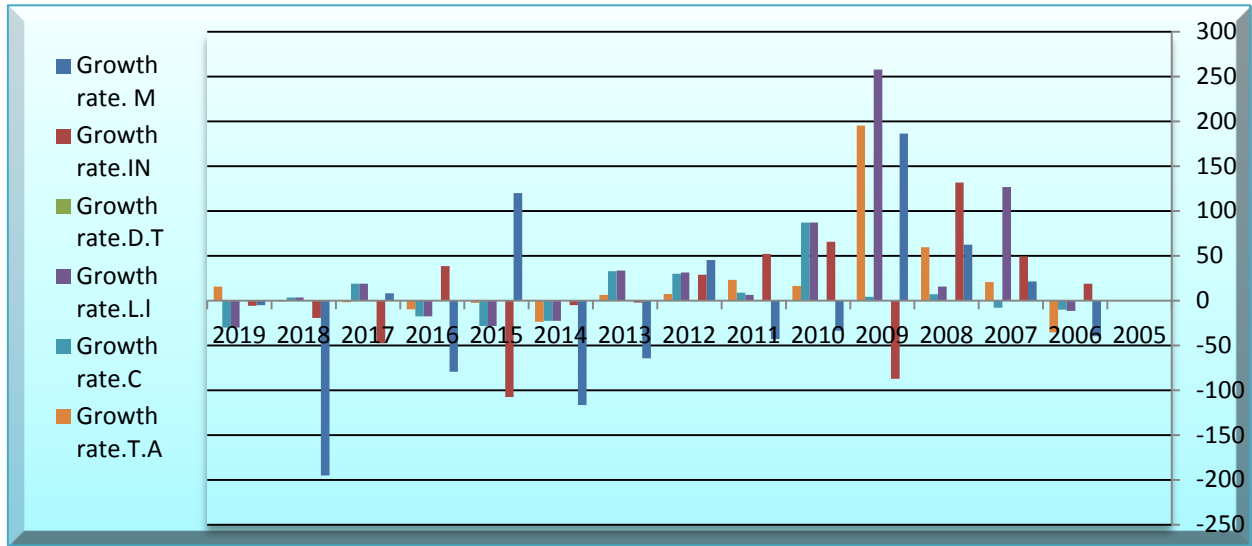
4- القروض والتسليفات : من بيانات الجدول (3) يمكن ملاحظة التذبذب الحاصل في اجمالي القروض والتسليفات، ففي عام 2005 بلغت (2,241) مليار دينار ، الا ان في عام 2009 فقد بلغ (109,553) مليار دينار وبمعدل نمو موجب بلغ (257.8%) ويعزى ذلك الى قيام المصرف بتقديم قروض الى لشرائح كبيرة من المواطنين واستمرت اجمالي القروض والتسليفات بالتذبذب تأثراً بالأوضاع السياسية والامنية، ففي عام 2014 بلغ اجمالي القروض والتسليفات نحو (429,452) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (-22.4%) ويعود ذلك الى تدهور الوضع الامني للبلد نتيجة دخول الجماعات الارهابية ، وفي عام 2019 بلغ اجمالي القروض والتسليفات نحو (252,214) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (-30.1%) ويعزى ذلك الى تقيد حركة المواطنين نتيجة الحراك الشعبي فضلاً عن ذلك توقف خدمة الانترنت مما ادى الى انخفاض القروض الممنوحة من المصرف .

5- الائتمان النقدي : يتضح من بيانات الجدول (3) تباين قيم الائتمان الممنوح من قبل المصرف المتحد للاستثمار ، فقد بلغ الائتمان الممنوح نحو (2,420) مليار دينار خلال عام 2005 ، الا انه منح ائتمان عام 2010 فقد بلغ نحو (262,085) مليار دينار وبمعدل نمو موجب بلغ (87%) ويعزى ذلك الى سياسة المصرف التوسعية في منح الائتمان والمجازفة في المخاطر ، لكن استقرار

المصارف لم يستمر طويلاً، اذا بلغ عام 2015 نحو (324,228) مليار دينار وبمعدل نمو سالب اذ بلغ (28.1% -) ويعود ذلك الى ارتفاع القروض المتعثرة نتيجة اعتماد المصرف على السياسة الائتمانية في القروض والتسليفات فقط ، وكذلك خلال عام 2019 منح ائتمان بمبلغ (252,214) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (30.1% -) وذلك نتيجة عدم اعتماد الضمانات الرصينة القابلة للتسييل (التقرير السنوي للمصرف، 2019: 3)، فضلاً عن ذلك عدم التزام المصرف بتعليمات البنك المركزي العراقي المتعلقة بتركيز العملاء والتي تنص على انه لا يمكن لأكثر من عشر عملاء ان لا تتضمن (30%) من اجمالي قيمة التسهيلات الائتمانية الا ان المصرف لم يلتزم بتلك التعليمات مما اثر على اجمالي الائتمان الممنوح .

6- اجمالي الموجودات: بالرجوع الى بيانات الجدول (3) نلاحظ ان اجمالي الموجودات بلغ (39,614) مليار دينار عام 2005، الا انه في عام 2009 ارتفع اجمالي الموجودات الى (439,745) مليار دينار وبمعدل نمو موجب مرتفع بلغ (195.2%) ويعود ذلك الى الاحتفاظ المصرف بالنقد بمبالغ كبيرة معطلة عن الاستثمار لمواجهة السحوبات المفاجئة نتيجة الذعر المصرفي بعد الازمة المالية العالمية، واستمر الاستقرار لدى المصرف في السنوات الاربعة اللاحقة في حين بلغ اجمالي الموجودات عام 2015 نحو (581,243) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (2.6% -) ويعزى ذلك الى ارتفاع القروض المتعثرة نتيجة تدهور الوضع الامني والاقتصادي، وهذا استمر الانحدار في قائمة المركزي المالي خلال السنوات اللاحقة، ففي عام 2019 بلغ اجمالي الموجودات نحو (604,313) مليار دينار وبمعدل نمو موجب بلغ (15.8%) ويعود ذلك الى ارتفاع المبالغ مع الفوائد التي بذمة العملاء (المدينون) مما اثر على اجمالي الموجودات لدى المصرف، ويمكن الاستعانة بالشكل البياني التالي لبيان حركة معدلات النمو للمتغيرات المالية للمصرف .

شكل (3) معدلات النمو لموجودات المصرف المتحد للاستثمار



• الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

ب: قائمة المركز المالي للمصرف جانب المطلوبات :

في هذه الفقرة سيتم تحليل قائمة المركز المالي جانب المطلوبات لمصرف المتحد للاستثمار والتي تشمل الودائع وحقوق المساهمين واجمالي المطلوبات وحسب الاتي:

جدول (4) مصرف المتحد للاستثمار جانب المطلوبات (المبالغ بالمليار)

السنوات	الحسابات الجارية والودائع	معدل النمو %	حقوق المساهمين	معدل النمو %	مجموع المطلوبات	معدل النمو %
2005	23,400	----	12,019	----	39,614	-----
2006	16,239	-36.5	9,276	-26	26,612	-35.4
2007	19,914	20.4	9,670	4	34,289	20.6
2008	30,151	41.4	23,645	89	62,382	59.8
2009	231,888	204	112,678	156	439,745	195.2
2010	286,556	21.1	183,987	49	518,599	16.4
2011	299,377	4.3	247,446	30	655,825	23.4
2012	246,693	-19.3	310,264	23	706,408	7.4
2013	349,519	34.8	338,833	9	754,864	6.6
2014	186,156	-62.9	316,915	-7	596,733	-23.5
2015	228,902	20.6	321,716	2	581,243	-2.6
2016	139,124	-49.7	322,775	0	527,820	-9.6
2017	103,903	-29.1	297,437	-8	519,396	-1.6
2018	128,221	21.02	303,730	2	515,535	-0.7
2019	69,438	-61.3	303,471	-9	604,313	15.8

• الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية , وكشف الميزانية العمومية لمصرف المتحد للاستثمار ، سنوات مختلفة

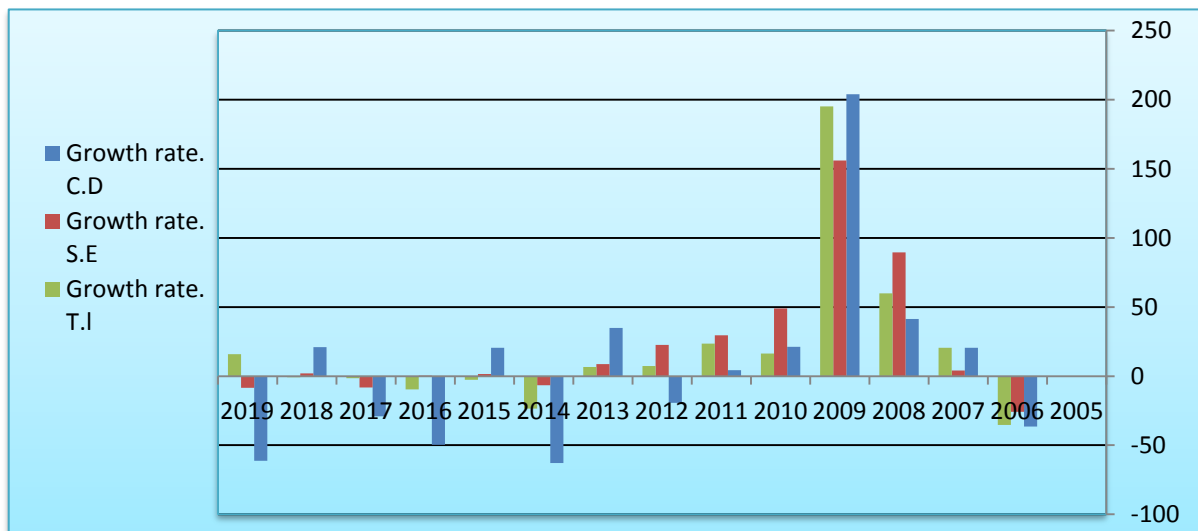
1- الحسابات الجارية والودائع : لوحظ من بيانات الجدول (4) ان حركة الودائع الجارية كان متذبذبا ففي عام 2005 تم ايداع نحو (23,400) مليار، اما عام 2008 فقد ارتفعت الإيداعات والحسابات الجارية الى (30,151) مليار وبمعدل نمو منخفض (41,4%) ويعزى ذلك الى تغير سلوك الافراد والمؤسسات بالجهاز المصرفي نتيجة الازمة المالية العالمية ، في حين سجلت في عام 2012 نحو (246,693) مليار وبمعدل نمو سنوي (-19.3%) وذلك على الرغم من انخفاض كفاية رأس المال للمصارف الحكومية "المتحكم القوي" لان قناعة الجمهور ترى بان المصارف الحكومية اكثر ضمانا، إذ ان امر تعرضها للإفلاس الفعلي هو امر لا يمكن حدوثه مما جعل المصارف الاهلية لا تحظى الا على نسب

قليلة من اجمالي ودائع الجمهور ، وفي عام 2016 بلغ اجمالي الايداع نحو (139,124) مليار وبمعدل نمو سنوي (-49.7%) وذلك بسبب الظروف الاستثنائية التي عاشها العراق والعمليات العسكرية ضد الجماعات الارهابية ونتج عن ذلك تدمير البنى التحتية للمصارف ، وهكذا اتخذ مساراً بين الارتفاع والانخفاض الى ان سجل في عام 2019 فقد بلغ (69,438) مليار وبمعدل نمو سنوي (-61.3%) نتيجة انخفاض الحسابات الجارية بسبب الحراك الشعبي وانقطاع خدمة الأنترنت مما اثر على انقطاع التواصل بين الجمهور والمصرف.

2- حقوق المساهمين : بالرجوع الى بيانات الجدول (4) نلاحظ انها اتخذت مسارات الودائع، ففي عام 2005 بلغت حقوق المساهمين نحو (12,019) مليار دينار نتيجة انخفاض الاريح بسبب الظروف الاستثنائية، ثم ارتفعت عام 2010 الى (183,987) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (49%) ويعود ذلك الى ارتفاع رأس المال تنفيذاً لتعليمات البنك المركزي العراقي ، في حين بلغ اجمالي حقوق المساهمين عام 2014 نحو (316,915) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (-7%) وفي عام 2019 بلغت حقوق المساهمين نحو (303,471) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (-9%) نتيجة انخفاض احتياطي المصرف .

3- اجمالي المطلوبات : يتضح من بيانات الجدول (4) انا اجمالي المطلوبات فقد بلغ عام 2005 نحو (39,614) مليار دينار، ثم اخذت بالارتفاع الى ان وصلت في عام 2011 نحو (655,825) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (23.4%) نتيجة ارتفاع ايداعات وزيادة رأس المال مما انعكس ذلك في ارتفاع اجمالي المطلوبات ، لتبلغ في عام 2019 نحو (604,313) وبمعدل نمو سنوي (15.8%) وللمزيد من الايضاح حول حركة معدلات النمو نستعين بالشكل التالي:

شكل (4) معدلات النمو لمتغيرات المطلوبات في المصرف المتحد للاستثمار



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

ثالثاً: مصرف الخليج التجاري

أسس مصرف الخليج التجاري (كشركة مساهمة خاصة) بموجب شهادة التأسيس المرقمة 7002/ المؤرخة في 1999/10/20 الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات وفق قانون الشركات رقم "21 لسنة 1997" ورأسمال قدرة (600) مليون دينار عراقي ، وبتاريخ 2000/4/1 باشر المصرف نشاطه الفعلي وفتح الفرع الرئيس أبوابه للجمهور بهذا التاريخ بعد حصوله على إجازة ممارسة الصيرفة من البنك المركزي العراقي المرقمة ص.أ. 115 /3/9/ والمؤرخة في 2000/2/7 وفقا لإحكام قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لسنة 1976 الملغي ليمارس المصرف أعمال الصيرفة الشاملة، وقد طرأ عدة تغيرات على رأس مال المصرف الى ان وصل في عام 2011 حوالي (100) مليار دينار عراقي ، واستمر في الزيادة حتى بلغ في نهاية عام 2019 حوالي (300) مليار دينار عراقي . وقد بلغ عدد موظفي المصرف عام 2019 حوالي (180) موظفاً ، وكما بلغ عدد فروع المصرف حوالي (19) فرعاً داخل العراق .

1- قائمة المركز المالي للمصرف الخليج التجاري

يعد مصرف الخليج التجاري من المصارف الريادية وذو السمعة والكفاءة الجيدة ، إذ يهدف المصرف الى تعزيز مصادر النمو وذلك من خلال تطبيق عدد من المشاريع المتعلقة بالتوسع الجغرافي داخلياً وخارجياً ، وكذلك ترسيخ ولاء الزبائن وزيادة رضاهم وذلك من خلال السعي لتقديم اعلى مستويات التميز في الخدمات المصرفية ، وتطوير وتنويع العديد من الخدمات التي تلبي احتياجات الزبائن ، مما نتج ذلك تحقيق المصرف تقدماً ملحوظاً من بين المصارف التجارية العاملة اذ بلغ في المرتبة الثالثة حسب تصنيف (CAMELS) لعام 2010، لذا سنعمد الى تحليل جانب الموجودات لمصرف الخليج وحسب الاتي:

أ- تحليل جانب الموجودات

في هذه الفقرة ستحلل المتغيرات المالية لجانب الموجودات وحسب بيانات الجدول (5) الاتي :

جدول (5) مصرف الخليج التجاري جانب الموجودات (المبالغ بالمليار)

السنوات	النقد	معدل النمو %	الاستثمارات	معدل النمو %	أوراق تجارية مخصصة	معدل النمو %	القروض والتسليفات	معدل النمو %	الائتمان النقدي	معدل النمو %	مجموع الموجودات	معدل النمو %
2005	19,617	----	8,066	-----	1,010	----	7,728	-----	8,739	----	45,733	----
2006	31,269	46.6	17,965	80	2,220	78.7	14,222	60.9	16,443	63.2	81,847	58.2
2007	50,424	47.7	59,136	119.1	1,532	-37	14,233	0	15,765	-4.2	141,855	54.9
2008	69,356	31.8	129,904	78.6	3,399	79.6	17,821	22.4	21,220	29.7	239,984	52.5
2009	57,993	-17.8	135,527	4.2	4,859	35.7	31,726	57.6	36,585	54.4	258,650	7.4
2010	75,931	26.9	110,162	-20.7	10,612	78.1	35,260	10.5	45,873	22.6	272,031	5
2011	96,677	24.1	129,604	16.2	20,510	65.8	67,135	64.3	87,645	64.7	354,046	26.3
2012	160,054	50.4	17,944	-197.7	46,961	82.8	167,382	91.3	214,344	89.4	424,766	18.2
2013	368,770	83.4	64,783	128.3	45,554	-3	241,019	36.4	286,574	29	781,479	60.9
2014	365,144	-0.9	77,925	18.4	42,618	-6.6	245,481	1.8	288,100	0.53	816,478	4.3
2015	244,756	-40	167,113	76.2	30,398	-33.7	280,470	13.3	310,868	7.6	810,971	-0.6
2016	307,865	22.9	149,412	-11.1	19,650	-43.6	250,687	-18.1	270,335	-13.9	847,951	4.4
2017	222.18	-7.2	82,742	-50.5	12,242	-47.3	174,354	-35.7	186,597	-37	611,294	-32.7
2018	238,883	2.3	66,626	-18.3	7,005	-55.8	140,530	-20.5	147,535	-23.4	593,576	-2.9
2019	260,628	8.7	60,580	-8.4	2,120	-119.5	64,706	-72.7	66,827	-79.1	568,386	-4.3

• الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية , وكشف الميزانية العمومية لمصرف الخليج التجاري ، سنوات مختلفة

1- النقدية : يتضح من بيانات الجدول (5) انها اتخذت مساراً تصاعدياً ففي عام 2005 فقد بلغ اجمالي النقدية نحو (19,617) مليار دينار، لترتفع عام 2009 الى (57,993) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (-17.8%) نتيجة السحوبات المفاجئة بعد الازمة المالية العالمية ، اما خلال الاعوام اللاحقة فقد شهدت تحسن في اداء المصرف ففي عام 2013 بلغت (368,770) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ (83.4%) لكن هذا الارتفاع يعكس احتفاظ المصرف بأموال عاطلة او فائضة مما يعني انخفاض نشاطات المصرف الاستثمارية ، كذلك كان لها اثارا سلبية على مستوى الاقتصاد الكلي ذلك نتيجة عدم توظيف هذه السيولة في عمليات الاقراض والاستثمار سواء كان استثمار مالي او حقيقي ، اما عام 2014 فقد انخفضت المبالغ النقدية الى (365,144) مليار دينار وبمعدل النمو السالب (-0.9%) نتيجة تدهور الوضع الامني والاقتصادي مما اثر في ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي لتستقر في السنة الاخيرة من الدراسة، اذ بلغ عام 2019 نحو (260,628) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (8.7%) ويعزى ذلك الى احتفاظ المصرف بالسيولة النقدية نتيجة تدهور الوضع الامني (الحراك الشعبي) وانقطاع معظم الطرق وتوقف خدمة الانترنت .

2- الاستثمارات: يتبين من بيانات الجدول (5) انها سجلت معدلات نمو موجبة خلال السنوات الاربعة الاولى من الدراسة، ففي عام 2005 بلغ اجمالي الاستثمارات نحو (8,066) مليار دينار، لترتفع عام 2009 الى (135,527) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (4.2%) ويعزى ذلك الى مساهمة المصرف في تأسيس شركة الاموال للخدمات المصرفية ، وكذلك المساهمة في تأسيس شركة زهرة الخليج للتوسط في بيع وشراء الاوراق المالية ، فضلاً عن ذلك زيادة المساهمة في مصرف البلاد الاسلامي للاستثمار ، الا ان في عام 2012 انخفض اجمالي الاستثمارات الى (17,944) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (-197.7%) وذلك بسبب تحويل المبالغ لاستثمارها في مجال الائتمان النقدي والتحويل الخارجي ذات المردود الاعلى ، وكذلك يلاحظ هناك انخفاض ملحوظ في حجم الاستثمارات خلال السنوات الاخيرة من الدراسة ففي عام 2019 تراجعت الى (60,580) مليار دينار وبمعدل نمو سالب (-8.4%) ويعزى ذلك الى تداعيات جائحة كورونا والتي اثرت على رؤية المصرف المستقبلية .

3- الاوراق التجارية المخصومة : من بيانات الجدول (5) يلاحظ انها كانت متباينة خلال مدة الدراسة ففي عام 2005 بلغ اجمالي الاوراق المخصومة نحو (1,010) مليار دينار مما يعكس قدرة وكفاءة

المصرف على خصم الاوراق نتيجة توفر النقدية لدى المصرف ،الا انه سجل عام 2008 نحو (3,399) مليار دينار وبمعدل نمو سالب اذ بلغ (79.6%) ويعزى ذلك الى توجه المصرف الى الاستثمار في القروض والتسليفات وذلك لكونها اكثر فائدة بالنسبة للمصرف، ومن ثم اتخذت مساراً تصاعدياً الى ان وصلت عام 2012 الى (46.961) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (82.8%) ويعزى ذلك الى تحسن الاوضاع الاقتصادية بشكل عام ، ومن ثم تراجع خصم الاوراق التجارية للسنوات اللاحقة وبشكل حاد وبمعدلات نمو متذبذبة لتحقيق عام 2019 نحو (2,120) مليار وبمعدل نمو سنوي بلغ (-119.5%) مما يعكس اتباع المصرف سياسة تحفظية وعدم المجازفة .

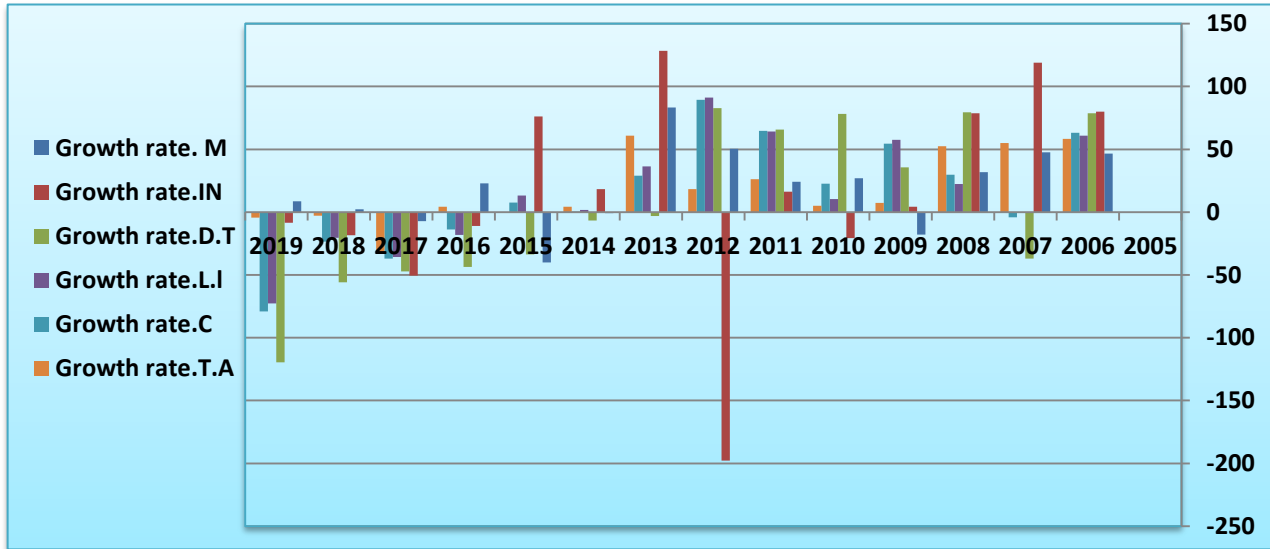
4- القروض والتسليفات : بالرجوع الى بيانات الجدول (5) يمكن ملاحظة المسار التصاعدي خلال السنوات الاحدى عشر الاولى من الدراسة فقد منحت قروض وتسليفات عام 2005 بنحو (7,728) مليار دينار وذلك نتيجة قيام المصارف المساهمة في توسيع مجالات توفير القروض من خلال ابتكار المنتجات والتمويل المستقر ، إذ تعتمد على أفضل الممارسات في مجال توفير القروض وتسهيل اجراءات الحصول عليها، وتعد عاملاً محفزاً يساعد في تسريع دخول المصارف الأهلية إلى سوق القروض الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة لبناء قاعدة تمويل مستدامة، وفي عام 2009 ارتفعت الى (31,726) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (57.6%) إذ بدأت الاوضاع تتغير نحو التوسع الاقتصادي وزيادة مدخولات البلد من النفط وبالتالي التوجه نحو الاستثمارات والبناء في جميع القطاعات ما نتج عنه زيادة مضطردة في منح القروض ، اما عام 2013 فقد ارتفعت الى (241.019) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (36.4%) نتيجة تقبل المصارف للمخاطر أكثر من السابق اعتماداً على تحسن الوضع الاقتصادي العام، ونمو الاستثمارات الداخلية والخارجية ، في حين عام 2015 بعدها عادت المعدلات بالانخفاض التدريجي البسيط نتيجة الازمة المالية والنقدية التي مر بها البلد والتي نتج عنها الانخفاض الكبير في اسعار النفط مما ادى الى انخفاض معدلات القروض الممنوحة مرة اخرى، لتستقر عام 2019 بنحو (64,706) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (72.7% -) ويعزى ذلك الى ارتفاع نسبة الديون المتعثرة لدى غالبية المصارف.

5- الائتمان النقدي : من بيانات الجدول (5) نلاحظ ان حركة الائتمان الممنوح بلغ عام 2005 نحو (8,739) مليار دينار، ليتراجع اجمالي الائتمان الممنوح الى عام 2007 الى (15,765) مليار

دينار وبمعدل نمو سنوي (-4.2%) نتيجة ارتفاع القروض المتعثرة فضلاً عن ذلك ان اغلب المصارف الاهلية لا تتمتع بالملاءة المالية التي تمكنها من توسيع نشاطها الائتماني ، اما في السنوات اللاحقة للدراسة اتخذ اجمالي الائتمان الممنوح مساراً تصاعدياً فقد بلغ عام 2008 نحو (21,220) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (29.7%) ، الى ان منح المصرف ائتمان عام 2015 بنحو (310,868) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (7.6%) ويعود ذلك الى خطة المصرف نحو التوسع في منح القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ولكافة القطاعات الاقتصادية ، اما السنوات التي تليها انخفض اجمالي الائتمان تراجعاً بشكل متتالي وصولاً لعام 2019 اذ منح ائتمان بنحو (66,827) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (-79.1%) ويعزى ذلك الى ارتفاع نسبة الديون المتعثرة لدى غالبية المصارف يعود سببه الى ضعف الوضع الامني في العراق، وكذلك انخفاض القدرة المالية للمقترضين وهبوط قيمة الضمانات ، وهجرة الكثير من المقترضين خارج العراق، وهذا ما دعى المصارف الى منح أئتمانات قليلة جداً ، فضلاً عن ذلك ان المصارف الأهلية قاطبة لازالت مترددة وبشكل واضح في توسيع نشاطها الائتماني بشكل اكبر ، وتفضل التوجه نحو تقديم الائتمان التعهدي (خطابات الضمان والاعتمادات المستندية) بشكل اكبر من الائتمان النقدي.

6- اجمالي الموجودات : بالرجوع الى بيانات الجدول (5) نلاحظ انها اتخذت مساراً تصاعدياً في السنوات العشرة الاولى من الدراسة إذ بلغت عام 2005 نحو (45,733) مليار دينار لترتفع عام 2011 الى (354,046) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (26.3%) ويعزى ذلك الى ارتفاع رصيد الائتمان النقدي ، وارتفاع الاستثمارات وكذلك ارتفاع رصيد النقود ، وهكذا استمر الارتفاع الى ان بلغ اجمالي الموجودات عام 2012 نحو (424,766) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (18.2%)، لترتفع في عام 2014 الى (816,478) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (4.3%) ويعزى ذلك الى الارتفاع الملحوظ في حساب الائتمان النقدي نتيجة توسع المصرف في منح القروض والتسليفات الى كافة القطاعات الاقتصادية لكن سرعان ما انخفض اجمالي الموجودات في السنوات اللاحقة وبمعدلات نمو متذبذبة الى ان وصلت عام 2019 بنحو (568,386) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (-4.3%) وذلك نتيجة سياسة المصرف التحوطية والاحتفاظ بأموال عاطلة نتيجة الازمات المالية والنقدية، ولمزيد من الايضاح نستعين بالشكل البياني التالي :

شكل (5) حركة معدلات النمو جانب الموجودات لمصرف الخليج التجاري



• الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

ب: قائمة المركز المالي لمصرف الخليج التجاري جانب المطلوبات

في هذه المرحلة ستحلل المتغيرات الاساسية لجانب المطلوبات والتي تتضمن حركة الودائع وحقوق المساهمين واجمالي المطلوبات ومعدلات النمو الخاصة بها وحسب بيانات الجدول التالي:

جدول (6) مصرف الخليج التجاري جانب المطلوبات (المبالغ بالمليار)

السنوات	الحسابات الجارية والودائع	معدل النمو %	حقوق المساهمين	معدل النمو %	مجموع المطلوبات	معدل النمو %
2005	18,793	-----	12,118	-----	45,733	-----
2006	54,007	105.5	24,157	69	81,847	58.2
2007	106,116	67.5	28,431	16	141,855	54.9
2008	165,752	44.5	41,050	37	239,984	52.5
2009	187,469	12.3	59,200	36	258,650	7.4
2010	190,009	1.3	64,678	7	272,031	5
2011	216,937	13.2	119,383	62	354,046	26.3
2012	260,779	18.4	150,255	23	424,766	18.2
2013	417,143	46.9	305,312	71	781,479	60.9
2014	455,212	8.7	345,974	13	816,478	4.3
2015	409,220	-10.6	321,625	-7	810,971	-0.6
2016	475,066	14.9	327,045	1	847,951	4.4
2017	273,677	-55.1	323,373	-1	611,294	-32.7
2018	239,919	-13.1	316,864	-2	593,576	-2.9
2019	207,589	-14.4	308,855	-3	568,386	-4.3

• الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية , وكشف الميزانية العمومية لمصرف الخليج التجاري ، سنوات مختلفة

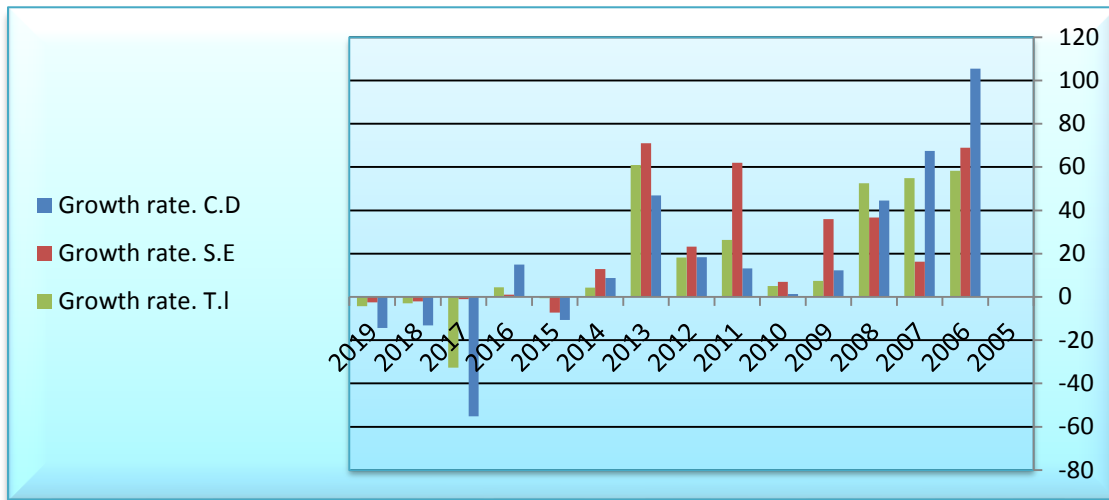
1- الحسابات الجارية والودائع : تعد الودائع احد الركائز الاساسية للمصارف التجارية اذ تمثل القسم الاكبر من مواردها ، ان نمو الودائع يمثل قدرة المصارف التجارية على تعبئة المدخرات وكذلك الحد من توجه الاموال نحو القضايا الاستهلاكية ، ويمكن الاستعانة بالجدول (6) لبيان مسار الحسابات الجارية والودائع ، إذ اتخذت مساراً تصاعدياً في السنوات العشرة الاولى من الدراسة فقد بلغ اجمالي الایداع عام 2005 نحو (18,793) مليار دينار واستمرت الحسابات الجارية والودائع بالارتفاع بالسنوات اللاحقة، وذلك نتيجة الزيادة الحاصلة في عوائد الافراد والمقيمين مما ساعد في ارتفاع نسبة المدخرين ، فضلاً عن ذلك قيام البنك المركزي العراقي بإطلاق حرية اسعار الفائدة للمصارف وذلك

من أجل تشجيعها على المنافسة فيما بينها وزيادة قدرتها على جذب الودائع ، فضلاً عن ذلك استبدال العملة القديمة مما انعكس على إعادة الثقة في العملة المحلية وكذلك استقرار أسعار الصرف الدولار مما شجع الافراد على زياد ايداعاتهم لدى المصارف، اما في عام 2008 فقد ارتفع اجمالي الایداع الى (165,752) مليار دينار وبمعدل نمو منخفض بلغ (44.5%) لترتفع بعد ذلك الى (455,212) مليار دينار عام 2014 وبمعدل نمو (8.7%)، اما عام 2016 فقد بلغت (475.066) مليار دينار وهو أعلى حجم ايداع ضمن مدة الدراسة، وبمعدل نمو بلغ (14.9%) ومن ثم تراجع اجمالي الایداع عام 2019 الى (207,589) مليار دينار وبمعدل نمو سالب (14.4%-) ويعزى ذلك الى تداعيات جائحة كورونا التي اوقفت القطاعات الاقتصادية كافة فضلاً عن ذلك الحراك الشعبي في اغلب المحافظات وانقطاع خدمة الانترنت مما اثر على تواصل المصرف مع الجمهور .

2- حقوق المساهمين : يتضح من بيانات الجدول (6) انها اتخذت مساراً تصاعدياً في السنوات الثلاث عشر الاولى اذ بلغ اجمالي حقوق المساهمين عام 2005 نحو (12,118) مليار دينار ، واستمر بالارتفاع لتبلغ (345,974) مليار دينار عام 2014 وبمعدل نمو سنوي (13%) ويعزى ذلك قيام المصارف بزيادة رؤوس اموالها تلبية لقرار البنك المركزي العراقي ليصل الحد الادنى الى (250) مليار دينار في غضون ثلاث سنوات اضافة الى تحقيقها ارباح (التقرير المالي السنوي ،2014: 25) الا ان المصرف في السنوات الخمس الاخيرة اتخذ مساراً تنازلياً اذ بلغ عام 2019 نحو (308,855) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (3%-) وذلك نتيجة انخفاض الاحتياطيات لدى المصرف بسبب الظروف الاستثنائية للعراق خلال العام من جائحة كورونا وكذلك الحراك الشعبي .

3- اجمالي المطلوبات : بالرجوع الى بيانات الجدول (6) نلاحظ ارتفاع اجمالي المطلوبات ففي عام 2005 بلغ اجمالي المطلوبات نحو (45,733) مليار دينار واستمر الارتفاع الى ان استقر عام 2014 (816,478) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (4.3%) ويعزى ذلك الى ارتفاع حقوق المساهمين، الا ان في السنوات اللاحقة تراجع اجمالي المطلوبات الى (568,386) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (4.3%-) عام 2019، نتيجة التداعيات الاقتصادية والامنية وانخفاض الاحتياطيات، وللتعرف على حركة معدلات النمو ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

شكل (6) حركة معدلات النمو لمصرف الخليج التجاري جانب المطلوبات



• الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6)

رابعاً: مصرف الائتمان العراقي

أسس مصرف الائتمان العراقي "كشركة مساهمة خاصة" في عام 1998 برأس مال قدره (200) مليون دينار عراقي ، بموجب شهادة التأسيس المرقمة م . ش / 6615 والمؤرخة في 1998 / 7 / 25 ، وبأشر أعماله المصرفية بعد إجازة ممارسة الصيرفة في 1998/19/6، وفتحت أبوابه للعمل المصرفي وقد عدل عقد تأسيسه بزيادة رأس مالها عدد مرات إذ بلغ (250) مليار دينار عراقي في عام 2014، وبقي على حاله حتى نهاية عام 2019 . ويقوم المصرف بتقديم خدمات عدة لتلبية احتياجات زبائنه ، إذ بلغ عدد موظفي المصرف عام 2019 حوالي (182) موظفاً، في حين بلغ عدد فروع (5) تعمل داخل العراق .

1- قائمة المركز المالي لمصرف الائتمان العراقي

يعد مصرف الائتمان من المصارف الاهلية ذات المكانة والسمعة الجيدة اذا بلغ ترتيب المصرف في المرتبة الرابعة حسب تصنيف (CAMEL) إذ يهدف المصرف في الحصول على موقع ريادي بين المصارف العاملة في العراق ، وتقديم افضل الخدمات المصرفية المتميزة الى زبائنه ، والاستمرار بتطوير مهارات وكفاءة موظفيه . و حقق المصرف نمواً كبيراً في قائمة المركز المالي .

أ- تحليل جانب الموجودات

بالنظر الى البيانات الواردة في الجدول (7) نلاحظ ان سلوك مصرف الائتمان العراقي لم يختلف عن المصارف الاخرى التي حلت متغيراتها مسبقا اذ تتأثر كلها بالأحداث الامنية

والسياسية التي مر بها العراق، لذا سنوضح حركة المتغيرات المالية جانب الموجودات وحسب الآتي:

جدول (7) مصرف الائتمان العراقي جانب الموجودات (المبالغ بالمليار)

السنوات	النقود	معدل النمو %	الاستثمارات	معدل النمو %	أوراق تجارية مخصصة	معدل النمو %	القروض والتسليفات	معدل النمو %	الائتمان النقدي	معدل النمو %	مجموع الموجودات	معدل النمو %
2005	135,013	-----	42,138	-----	9,172	-----	27,530	-----	28,530	-----	213,869	-----
2006	162,296	18.4	150,388	127.2	1,006	-221.01	22,892	-18.4	24,029	-17.1	357,423	51.3
2007	167,743	3.3	155,783	3.5	1,310	26.4	18,706	-20.1	19,009	-23.4	359,329	0.53
2008	167,378	-0.21	143,788	-8.01	495	-97.3	4,784	-136.3	5,090	-1.3	337,992	-6.1
2009	160,640	-4.1	173,142	18.5	560	12.3	11,076	83.9	11,729	83.4	363,961	7.4
2010	209,420	26.5	356,742	72.2	1,230	78.6	13,085	16.6	13,847	16.6	594,931	49.1
2011	195,773	-6.7	226,294	-45.5	710	-54.9	9,633	-30.6	10,106	-31.4	444,122	-29.2
2012	182,302	-7.1	359,114	46.1	715	0.7	7,319	-27.4	7,458	-30.3	561,579	23.4
2013	196,654	7.5	391,570	8.6	550	-26.2	2,472	-108.5	2,531	-108.4	602,995	7.1
2014	201,694	2.5	408,720	4.2	-----	-----	1,227	-70.04	1,228	-72.3	625,187	3.6
2015	295,041	38.03	306,640	-28.7	-----	-----	670	-60.5	686	-58.2	618,517	-1.07
2016	83,928	-125.7	421,680	31.8	-----	-----	-----	-----	1,530	80.2	519,042	-17.5
2017	97,775	15.2	381,728	-9.9	-----	-----	-----	-----	-----	-----	492,653	-5.2
2018	411,056	143.6	80,448	-155.7	-----	-----	-----	-----	-----	-----	497,694	1
2019	452,747	9.6	58,700	-31.5	-----	-----	-----	-----	-----	-----	522,536	4.8

• الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية , وكشف الميزانية العمومية لمصرف الائتمان العراقي ، سنوات مختلفة

1- النقدية : من بيانات الجدول (7) يتبين ارتفاع حساب النقدية ففي عام 2005 بلغ اجمالي رصيد النقدية نحو (135,013) مليار دينار ويعزى ذلك الى مساهمة بنك الكويت الوطني بنسبة (75%) ومؤسسة التمويل الدولية بنسبة (10%) في رأس مال المصرف مما انعكس في تعزيز موارد المصرف وتطوير خدماته ، اما عام 2008 فقد بلغ الى (167,378) مليار دينار وبمعدل نمو سالب اذ بلغ (0.21% -) وذلك بسبب ازمة الرهن العقاري مما انعكس ذلك على القطاع المصرفي نتيجة السحوبات المفاجئة ، ثم بلغ اجمالي الرصيد عام 2012 نحو (182,302) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (7.1%-) ويعود ذلك الى تبني المصرف سياسة المجازفة بالمخاطر وذلك بزيادة الاستثمارات في ذلك العام ، لينخفض عام 2016 الى (83,928) مليار دينار وبمعدل نمو منخفض اذ بلغ (125.7%-) ويعزى ذلك الى قلة منح الائتمان نتيجة تدهور الوضع الامني والاقتصادي وبالتالي انخفاض الفوائد المتحصلة من الائتمان مما انعكس على حساب النقد في الصندوق، وهكذا اتخذ حساب النقدية بين الارتفاع والانخفاض، وفي عام 2019 بلغ اجمالي الرصيد النقدي نحو (452,747) مليار دينار وبمعدل نمو موجب اذ بلغ (9.6 %) ويعود ذلك الى مساهمة المصرف في شركة ضمان الودائع ، فضلاً عن ذلك انخفاض الاستثمار في سندات الخزينة وزيادة ودائع العملاء (التقرير السنوي للمصرف، 2019: 26).

2- الاستثمارات : والتي تتضمن (استثمارات مالية قصيرة الاجل في القطاعات المختلفة الحكومي والمالي والمختلط والخاص ، وكذلك الاستثمارات لدى البنك المركزي العراقي ، وفي المصارف خارج العراق) ، وبالرجوع الى بيانات الجدول (7) نلاحظ التذبذب في حركة الاستثمارات اذ سجلت عام 2005 نحو (42,138) مليار ويعود ذلك الى مساهمة بنك الكويتي مما انعكس ذلك على قدرة المصرف على الاستثمار ، اما عام 2008 فقد بلغ (143,788) مليار دينار وبمعدل نمو منخفض بلغ (8.0%-) ويعزى ذلك الى عدم وضوح الرؤية لحركة سوق العراق للأوراق المالية ، لترتفع اجمالي الاستثمارات الى (359,114) مليار دينار عام 2012 وبمعدل نمو موجب بلغ (46.1%) نتيجة قيام شركة الائتمان للوساطة على شراء اسهم من خلال سوق العراق للأوراق المالية للمستثمرين الاجانب في الكويت وذلك بعد استحصال موافقة سوق العراق للأوراق المالية ، اما عام 2015 فقد تراجع اجمالي الاستثمارات الى (306,640) مليار دينار وبمعدل نمو سالب اذ بلغ (28.7%-) ، ويعزى ذلك الى تدهور الوضع الامني مما انعكس على قدرة المصرف في الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية ، اما عام 2019 فقد بلغ اجمالي الاستثمارات نحو (58,700) مليار دينار وبمعدل نمو سالب

بلغ (31.5% -) ويعود ذلك الى محددات الاستثمار وقلة الاصدارات لكل من سندات الخزينة البنك المركزي العراقي و وزارة المالية مما اثر بشكل كبير ايرادات الفائدة المرتبطة بتلك الاستثمارات.

3- الاوراق التجارية المخصومة : من بيانات الجدول (7) نلاحظ ان خصم الاوراق التجارية بلغ (9,172) مليار دينار عام 2005 ويعزى ذلك الى قيام المصرف بالاستثمار في القطاع الحكومي لكونه اكثر اماناً من الجمهور وذلك نتيجة تدهور الوضع الامني وعدم الثقة بالجمهور ، وفي عام 2008 فقد بلغ اجمالي الاوراق المخصومة نحو (495) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (97.3% -) وذلك لتداعيات الازمة المالية انفت الذكر ، وكذلك سجل المصرف عام 2013 خصم اوراقه التجارية بمبلغ (550) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (26.2% -) ويعزى ذلك الى توجه المصرف نحو الاستثمار قصيرة الاجل في القطاعات المختلفة فضلاً عن الاستثمار لدى البنك المركزي العراقي ، اما في السنوات اللاحقة فإن المصرف لم يقوم بخصم الاوراق وذلك لعدم الجدوى من ذلك ولم يحقق الفوائد المطلوبة للمصرف .

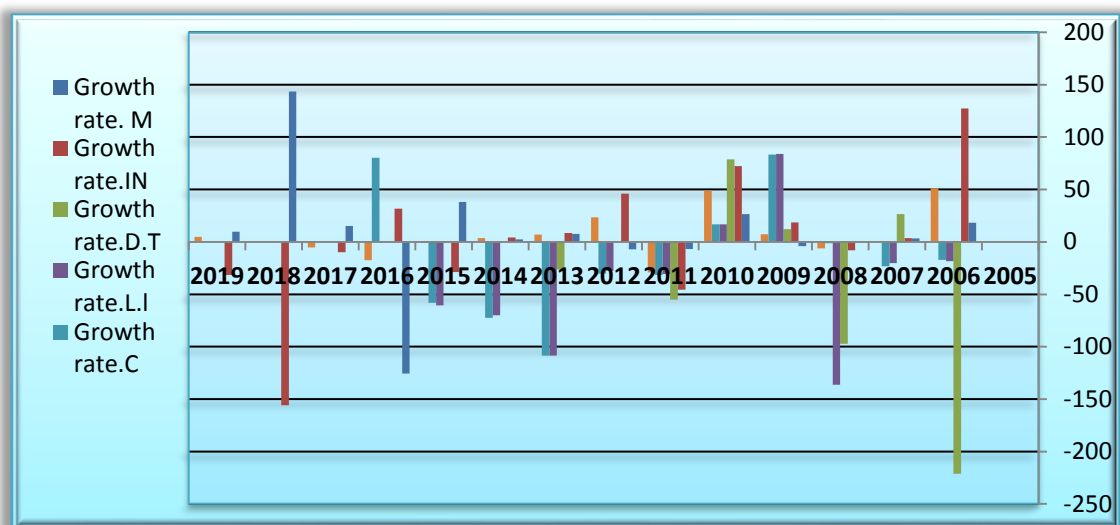
4- القروض والتسليفات : من بيانات الجدول (7) نلاحظ ان اجمالي القروض والتسليفات بلغت (27,530) مليار دينار عام 2005، لتتخفض الى (4,784) مليار دينار عام 2008 وبمعدل نمو سالب (136.3% -) ويعزى ذلك الى تداعيات الازمة العالمية وتدهور الوضع الامني والاقتصادي الا انه سجل في السنوات اللاحقة ارتفاعاً ليصل الى (11,076) مليار دينار لعام 2009 وبمعدل نمو (83.9%)، لترتفع بعد ذلك الى (13,085) مليار دينار عام 2010 وبمعدل نمو (16.6%) ويعود ذلك الى تحسن الوضع الامني وارتفاع ثقة الجمهور بالمصرف، الا انه حجم القروض تراجع فيما بعد اذ سجل عام 2011 نحو (9,633) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (30.6% -) الى ان وصل عام 2015 الى (670) مليون دينار ويعزى ذلك الى ارتفاع القروض المتعثرة نتيجة تدهور الوضع الامني ، ان المصرف في السنوات الاخيرة من الدراسة توقف من منح القروض والتسليفات واتجه نحو الاستثمارات الآمنة وخاصة لدى البنك المركزي العراقي.

5- الائتمان النقدي : يتبين من الجدول (7) ان هناك انخفاض في السنوات الاربعة من الدراسة ففي عام 2005 بلغ اجمالي الائتمان النقدي الممنوح نحو (28,530) مليار دينار، لتراجع عام 2008 الى (5,090) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (1.3% -) ويعود ذلك الانخفاض لتحويل جزء من الائتمان الى حساب الديون إذ يلاحظ اتباع المصرف سياسة مرنة في معالجة مشكلة التعثر في تسديد الديون ، ليرتفع اجمالي الائتمان النقدي الممنوح عام 2009 الى (11,729) مليار دينار وبمعدل نمو

سنوي (83.4%) مما يعكس قدرة المصرف بأداء دورة في تفعيل الاقتصاد الوطني ، وذلك من خلال تلبية احتياجات زبائنه وتشغيل الموارد المتاحة له وتوظيفها في مختلف الأنشطة الاقتصادية وهذا يعكس تحسن الاوضاع بشكل العام، لكن هذا الاستقرار لم يستمر طويلا اذ انخفض الى (686) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-58.2%) عام 2015، ويعود ذلك الى ارتفاع نسبة الديون المتعثرة لدى غالبية المصارف يعود سببه الى ضعف الوضع الامني في العراق، وانخفاض القدرة المالية للمقترضين ، وهبوط قيمة الضمانات ، وهجرة الكثير من المقترضين خارج العراق، وهذا ما دعا المصارف الى منح أئتمانات قليلة جدا والبعض منها توقف عن منح الائتمان في السنوات الخيرة ، والتوجه نحو الاستثمارات الامنة لاسيما لدى البنك المركزي العراقي واعتمدت في تقديم المزيد من الائتمان الامن بما فيها فتح الاعتمادات المستندية واصدار خطابات الضمان. اما في السنوات الاخيرة من الدراسة توقف المصرف من منح الائتمان لأسباب انفت الذك (التوجه نحو الاستثمارات الأمانة وخاصة لدى البنك المركزي العراقي).

6- اجمالي الموجودات : يتضح من بيانات الجدول (7) ان اجمالي الموجودات اتخذ مسارات متعددة، ففي عام 2005 بلغ (213,869) مليار دينار ويعود ذلك الى ازدياد ثقة المودعين في المصرف وادارته التي حرصت الى تقديم افضل الخدمات الى زبائنه وبأحدث الوسائل التكنولوجية، لترتفع عام 2008 الى (337,992) مليار دينار وبمعدل نمو سالب (-6.1%) وذلك نتيجة الانخفاض الملحوظ في الائتمان النقدي ، فضلاً عن تداعيات الازمة المالية اما عام 2012 فقد بلغ اجمالي الموجودات نحو (561,579) مليار دينار وبمعدل نمو موجب بلغ (23.4%) ذلك من خلال قيام المصرف باستثمار الاموال المعطلة والمجازفة بالمخاطر نتيجة استقرار الوضع الاقتصادي والامني وهكذا استمر اداء المصرف بين الارتفاع والانخفاض الى ان استقر في عام 2019 اذ بلغ (522,536) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ (4.8%) ويعزى ذلك الى الاحتفاظ بالنقدية بكميات كبيرة واتباع المصرف سياسة تحفظية نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي وجائحة كورونا التي اوقفت القطاعات الاقتصادية بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص وللتعرف على حركة معدلات النمو للمتغيرات السابقة الذكر نستعين بالشكل البياني (7) الاتي :

شكل (7) حركة معدلات النمو لمتغيرات مصرف الائتمان العراقي جانب الموجودات



• الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7)

ب: قائمة المركز المالي جانب المطلوبات

في هذه الفقرة ستحلل مكونات جانب المطلوبات لمصرف الائتمان العراقي وحسب بيانات الجدول التالي:

جدول (8) مصرف الائتمان العراقي جانب المطلوبات (المبالغ بالمليار)

السنوات	الحسابات الجارية والودائع	معدل النمو %	حقوق المساهمين	معدل النمو %	مجموع المطلوبات	معدل النمو %
2005	174,506	-----	30,972	-----	213,869	-----
2006	305,533	56.009	33,709	8	357,423	51.3
2007	252,885	-18.9	77,876	84	359,329	0.53
2008	210,988	-18.1	93,070	17	337,992	-6.1
2009	222,578	5.3	111,913	18	363,961	7.4
2010	430,018	65.8	135,093	19	594,931	49.1
2011	261,062	-49.9	151,965	12	444,122	-29.2
2012	354,914	30.7	175,547	14	561,579	23.4
2013	380,529	6.9	197,079	12	602,995	7.1
2014	311,749	-19.9	290,171	39	625,187	3.6
2015	162,043	-65.4	301,809	4	618,517	-1.07
2016	184,997	13.2	301,838	10	519,042	-17.5
2017	152,463	-19.3	306,821	2	492,653	-5.2
2018	165,890	6.2	313,498	2	497,694	1
2019	214,058	24.9	297,126	-5	522,536	4.8

• الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية , وكشف الميزانية العمومية لمصرف الائتمان العراقي ، سنوات مختلفة

من بيانات الجدول اعلاه سوف نوضح الاتي :

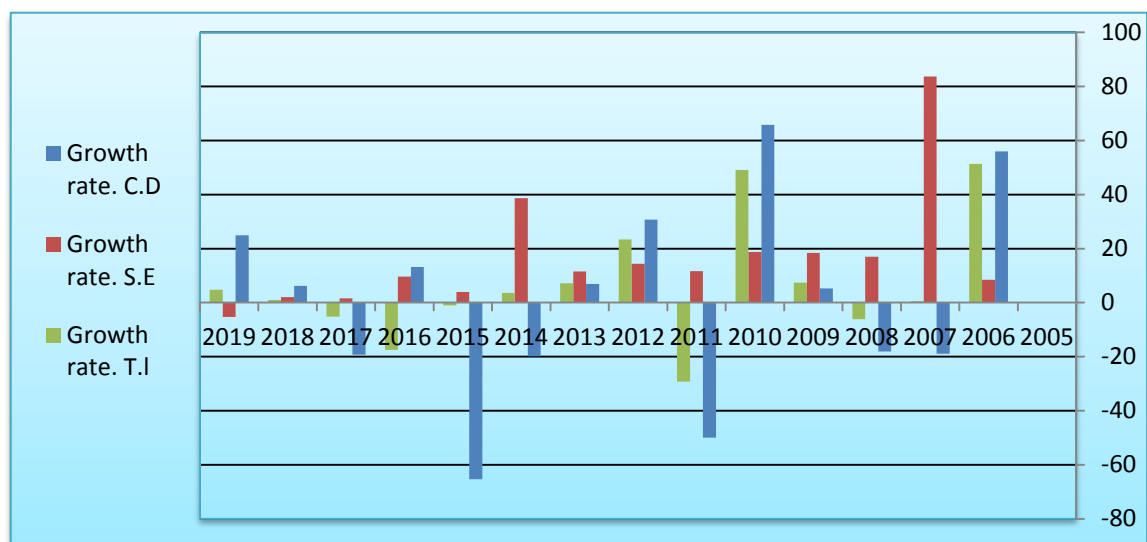
1- الحسابات الجارية والودائع : بالنظر لبيانات الجدول (8) نلاحظ ان حركة الحسابات الجارية والاداءات اتخذت مسارات متعددة بين الارتفاع والانخفاض، ففي عام 2005 سجلت ايداعات بمبلغ (174,506) مليار دينار ويعزى ذلك الى ارتفاع عدد المتعاملين مع المصرف لاسيما بعد ان منحت الحكومة في اصلاحاتها عام (2004 حسب قانون 94) الصلاحية التامة للمصارف لأداء عملها بحرية تامة وتحديد سعر الفائدة حسب معطياتها فضلا عن استقرار اسعار الصرف مما انعكس في ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي ، الا ان سرعان ما انخفضت في عام 2008 فقد بلغت (210,988) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (-18.1%) نتيجة تحديات الازمة المالية العالمية وتأثيرها على سلوك الافراد وانعدام الثقة في المصارف وقيامهم بسحوبات المفاجئة ، لترتفع عام 2012 الى (354,914) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (30.7%) ويعود ذلك الى جهود البنك المركزي العراقي في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي وخلق ثقة الجمهور بالمصارف العاملة لتتخفض بعد ذلك الى (162,043) مليار دينار عام 2015، وبمعدل نمو سنوي (-65.4%) ويعزى ذلك الى انخفاض سعر الفائدة الممنوح من قبل المصرف استناداً لتوجيهات البنك المركزي العراقي في ظل الركود الاقتصادي وذلك بتوجيه المصارف نحو توظيف مواردها المالية الفائضة باتجاه السوق لتعزيز السيولة في الاقتصاد ، لتستقر عند (214,058) مليار دينار عام 2019 وبمعدل نمو سنوي (24.9%) ويعود ذلك الى قيام البنك المركزي العراقي بأنشاء شركة ضمان الودائع لدعم ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي وضمان مدخراتهم لدى المصارف كافة .

2- حقوق المساهمين : يتضح من بيانات الجدول (8) انها اتخذت مساراً تصاعدياً فقد بلغت في عام 2005 نحو (30,972) مليار دينار ويعود ذلك مساهمة بنك الكويت الوطني بنسبة (75%) ومؤسسة التمويل الدولية بنسبة (10%) مما انعكس ذلك على اجمالي حقوق المساهمين ، ثم ارتفع في عام 2015 الى (301,809) وبمعدل نمو سنوي (4%)، وهكذا استمرت بالارتفاع مما يدل على ارتفاع نسبة المساهمين ، لتتخفض في عام 2019 الى (297,126) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (-5%) نتيجة انخفاض الارباح بسبب الظروف الاستثنائية للبد .

3- اجمالي المطلوبات : بالرجوع الى بيانات الجدول (8) نلاحظ انها كانت متباينة خلال مدة الدراسة ففي عام 2005 قد بلغت (213,869) مليار دينار ، واستمر اجمالي المطلوبات بالارتفاع حتى عام 2010 فقد بلغ (594,931) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (49.1%) نتيجة ارتفاع

حقوق المساهمين، لتتخفض بعد ذلك الى ان بلغت عام 2019 (522,536) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (4.8%). وكما موضح في الرسم البياني الاتي :

شكل (8) حركة معدلات النمو السنوية لمصرف الائتمان العراقي جانب المطلوبات



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8)

المبحث الثالث

عدوى ازمات السيولة المصرفية بين الربحية والتنافسية للمصارف عينة الدراسة

قبل التطرق الى طرق التنافس والعدوى بين المصارف التجارية عينة البحث، لابد من معرفة الهدف الرئيس من التنافس الا وهو تحقيق الارباح لغرض استمرار المصارف في ممارسة اعمالها، لكن تحقيق هذا الهدف يجب ان لا يكون على حساب التضحية في السيولة لا نه يؤدي الى فشل وافلاس المصارف فلا بد من تحقيق التوازن بينهما، لذلك سوف نتناول في هذا المبحث العلاقة بين السيولة والربحية وهل ان المصارف التجارية العراقية الخاصة عينة الدراسة ملتزمة بتعليمات البنك المركزي العراقي ولجنة بازل (III) في حدود النسبة المعيارية للسيولة المصرفية والبالغة (30%).

والتي سوف نتناولها بالاتي :

اولاً : مؤشر السيولة لمصارف عينة الدراسة⁽¹⁾:

بعد الاطلاع على قائمة المركز المالي للمصارف عينة البحث نلاحظ اختلاف نسب الاحتفاظ بالسيولة المصرفية والتي سنتعرف عليها في الجدول التالي :

جدول (9) مؤشر الاحتفاظ بالسيولة للمصارف عينة الدراسة

السنوات	مصرف الشرق الاوسط	مصرف المتحد للاستثمار	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الخليج التجاري
2005	35%	105%	73%	58%
2006	52%	113%	94%	54%
2007	48%	110%	59%	44%
2008	42%	117%	68%	34%
2009	73%	89%	63%	30%
2010	69%	62%	45%	36%
2011	71%	38%	67%	41%
2012	73%	54%	47%	58%
2013	73%	36%	48%	77%
2014	93%	126%	60%	93%
2015	81%	45%	93%	73%
2016	83%	35%	39%	80%
2017	88%	95%	54%	77%
2018	88%	212%	185%	86%
2019	83%	82%	179%	84%
المتوسط	70%	102%	78%	63%

(¹) مؤشر السيولة = $\frac{\text{النقود}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100^*$

* الودائع وما في حكمها جميع المطلوبات، باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية) (صونيا ، يوسف ، 2014: 17-18).

من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية وقائمة المركز المالي للعينة

يعكس مؤشر السيولة قدرة المصرف على مواجهة سحبوات الودائع ، اذ يتضح من الجدول (9) ان ادنى نسبة في عام 2005 لمصرف الشرق الاوسط اذ بلغت (35%) ويشير الانخفاض الى ضمن تعليمات البنك المركزي وحدود النسبة المعيارية للسيولة المصرفية التي تطلبها لجنة بازل (III) للرقابة المصرفية والبالغة 30% (تقرير الاستقرار المالي، 2017: 34)، ويلاحظ هناك مساراً تصاعدياً من سنة الى اخرى مما يعكس ضعف الاداء المالي نتيجة التباطؤ في استثمار اموال المودعين دون الارتكاز على الائتمان النقدي الذي يتباطئ ويخلف نسب عالية، في حين اعلى نسبة سجلها مصرف الشرق الاوسط في عام 2014 اذ بلغت (93%) ويعود ذلك الى تردي الوضع الامني نتيجة دخول الجماعات الارهابية مما انعكس ذلك على اتباع المصرف سياسة تحفظية وعدم المجازفة، اما مؤشر السيولة لمصرف المتحد لاستثمار فان ادنى نسبة كانت عام 2016 اذ بلغت (35%) ويعزى ذلك الى الازمة المالية والمتمثلة بنقص السيولة التي يعاني منها البلد نتيجة الانخفاض الحاد في اسعار النفط في الاسواق العالمية مما انعكس ذلك الى قيام وزاره المالية من خلال مصارفها الحكومية الى الاقتراض الداخلي من المصارف التجارية وذلك لسد الفجوة المالية وتسديد مستحقات الفلاحين (التقرير الاقتصادي السنوي، 2016: 29) اما اعلى نسبة كانت عام 2018 اذ بلغت (121%). اما فيما يتعلق بمصرف الائتمان العراقي يتضح ان ادنى نسبة كانت في عام 2016 اذ بلغت (39%) وذلك نتيجة الظروف الراهنة للبلد الاقتصادية والامنية مما انعكس على نقص السيولة لدى البنك المركزي ، وبالتالي زيادة الاقتراض من المصارف التجارية، في حين اعلى نسبة كانت عام 2018 اذ بلغت (185%) وذلك انسجاماً مع توجيهات السياسة النقدية ومرونتها العالية في اسناد التنمية الاقتصادية ولغرض دعم سيولة الجهاز المصرفي إذ توفير السيولة بموجب قرار مجلس ادارة البنك في تاريخ 2017/1/24 تم ايقاف السماح للمصارف المجازفة كافة بالاستثمار ما لا يزيد عن (50%) من رأس المال مما انعكس في زيادة السيولة لدى المصارف (التقرير الاقتصادي السنوي، 2018: 26) ، اما مؤشر السيولة لمصرف الخليج التجاري يتضح من الجدول (9) ان ادنى نسبة كانت في عام 2009 اذ بلغت (30%) ويشير الانخفاض الى ضمن تعليمات البنك المركزي وحدود النسبة المعيارية للسيولة المصرفية التي تطلبها لجنة بازل للرقابة المصرفية ، في حين اعلى نسبة كانت في عام 2014 (93%) نتيجة تحفظ المصارف في منح الائتمان وكذلك قيام المصارف برفع رؤوس اموالها تلبية لقرار البنك المركزي العراقي الى (250) مليار مما نتج عن سيولة عالية تفوق النسبة المعيارية البالغة 30% (التقرير المالي، 2014: 33)، مما تقدم اعلاه يتضح ان المصارف التجارية الخاصة لازالت ملتزمة بتعليمات البنك المركزي العراقي ولجان بازل للرقابة المصرفية بحدود النسبة المعيارية للسيولة المصرفية والبالغة (30%).

ثانياً: مؤشر الربحية للمصارف عينة الدراسة⁽¹⁾:

سعت المصارف العراقية بشكل عام الى تعظيم ارباحها في ظل توافر الفرص الاستثمارية نتيجة ارتفاع الطلب على الاموال متأثراً بحالة الانفتاح الاقتصادي الكبير الذي يشهده العراق وتتامي الاستثمارات المحلية ، فضلاً عن الحرية الكاملة للمصارف التجارية في استثمار اموالها حسب قانون 92 لسنة 2004 مع الاحتفاظ بالنسب المحددة من قبل البنك المركزي ،ويمكن التعرف على نسب الربحية من خلال الجدول التالي :

جدول (10) نسب الربحية للمصارف عينة الدراسة

السنوات	مصرف الشرق الاوسط	مصرف المتحد للاستثمار	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الخليج التجاري
2005	41%	11%	20%	12%
2006	16%	-29%	23%	11%
2007	32%	5%	28%	17%
2008	22%	-1%	19%	13%
2009	18%	14%	8%	37%
2010	11%	21%	7%	9%
2011	20%	19%	12%	10%
2012	15%	17%	37%	24%
2013	12%	10%	6%	18%
2014	1%	8%	5%	12%
2015	2%	7%	3%	4%
2016	5%	0%	1%	1%
2017	18%	-3%	2%	1%
2018	0 %	-5%	1%	0%
2019	7%	-6%	-1%	-1%
المتوسط	15%	5%	12%	11%

من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف وقائمة المركز المالي للعينة

يتضح من الجدول (10) ان مؤشر الربحية لمصرف الشرق الاوسط قد حقق اعلى نسبة في عام 2005 اذ بلغت (41%) ويعزى ذلك الى ارتفاع اسعار الفائدة الى (8%) مما انعكس على صافي الربح المحقق من الائتمان النقدي وزيادة جذب الودائع من المودعين (التقرير الاقتصادي السنوي، 2005: 17)، وفي السنوات اللاحقة اتخذت مساراً تنازلياً حتى بلغت (صفر) عام 2018 مما يدل على ضعف الاداء المالي للمصرف، اما فيما يتعلق بمصرف المتحد للاستثمار يتبين ان ادنى نسبة كانت عام 2008 اذ بلغت (-1%) ويعود ذلك الى تداعيات الازمة المالية العالمية على القطاع المصرفي نتيجة السحوبات

(¹) مؤشر الربحية = $\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حق الملكية}} \times 100$
 * (Brigham & Ehrhardt, 2019: 116)

المفاجئة للمودعين وانعدام الثقة في الجهاز المصرفي، في حين اعلت نسبة ارباح حقها المصرف كانت في عام 2010 اذ بلغت (21%) ويعزى ذلك الى الاستقرار الاقتصادي والامني مما انعكس على زيادة ثقة الزبائن في المصرف، اما مؤشر الربحية لمصرف الائتمان العراقي يتضح انه سجل اعلت نسبة ارباح في عام 2012 فقد بلغت (37%) ويعزى ذلك الى قرار البنك المركزي العراقي بإلغاء خطة الائتمان وكذلك تخفيض الاحتياطي الالزامي الى (15%) على كافة الودائع المصرفية مما انعكس ذلك على نسبة ربحية المصرف (التقرير المالي ، 2012: 8) ، في حين اذنى نسبة بلغت (-1%) في عام 2019 نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي والصحي، اما فيما يتعلق بمؤشر الربحية لمصرف الخليج التجاري يتبين انها حققت اعلت نسبة ارباح خلال عام 2009 فقد بلغت (37%) نتيجة الاستقرار الاقتصادي النسبي ، واذنى نسبة سجلت (-1) في عام 2019 .

ثالثا: استراتيجيات المنافسة للمصارف عينة الدراسة

في ظل المنافسة الحادة بين المصارف التجارية في جذب المودعين وتنمية الودائع، إذ أصبحت المصارف تعتمد على العديد من الاستراتيجيات والسياسات ، بيد ان المصارف التجارية العراقية لا تمتلك السيطرة الكافية على حجم الودائع التي ترغب في استقطابها الامن خلال الاستعانة باستراتيجيات تنافسية اساسية تحفز الزبائن على فتح حساب مصرفي وايداع الاموال في هذا الحساب وللتعرف على تلك الاستراتيجيات نستعرض الاتي :

1- مصرف الشرق الاوسط

تعد العروض الترويجية المقدمة من قبل المصرف احدى الوسائل التي يستخدمها المصرف لجذب الزبون لتعامل معه اذ يقدم المصرف للزبائن البطاقة الائتمانية التي توفر خصائص تفوق مثيلاتها وكذلك توفر سقف ائتماني مريح يلبي جميع الاحتياجات، وتعد بطاقة ماستركارد الائتمانية الصادرة من مصرف الشرق الاوسط مقبولة عالميا لدى اكثر من (32) مليون موقع حول العالم ، و انها تسهل عملية تنظيم الامور المالية فهي تتيح تسديد ما قيمته 40% من مجموع المصروفات الشهرية كحد اذنى ، فضلا عن إمكانية تسديد قيمة السلع والخدمات المتوفرة في الاسواق التجارية والمطارات والمحال والفنادق والمطاعم وباقي المؤسسات التجارية والخدمات التي تتوفر فيها اجهزة التسديد الآلي (POS) ، وكذلك يقدم المصرف البطاقة الذهبية اذ تمنح البطاقة الذهبية من (ماستر كارد) سقف ائتماني قد يصل الى عشرة آلاف دولار مع صلاحية تمتد لمدة سنتين (مصرف الشرق الاوسط ، الموقع الرسمي ، 2020) و تتمثل الخدمات المصرفية المقدمة بالاتي:

- اصدار الحوالات الداخلية بالدينار والدولار ضمن المحافظة الواحدة وبقية المحافظات.
- اصدار السفاتج للزبائن الذين ليس لديهم حسابات مع المصرف.
- فتح الصكوك المسحوبة على الحسابات الجارية.
- فتح الحسابات الجارية بالدينار والدولار.
- قبول الايداعات بالعملتين المحلية والاجنبية للحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع لأجل.
- التوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية.
- التوسط ببيع وشراء الاسهم والسندات.
- تقديم كافة انواع التسهيلات المصرفية ولكافة القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية والمقاولين ورجال الأعمال.
- منح السلف لتنفيذ اعمال المقاولات.
- تقديم القروض لمدد مختلفة قصيرة الاجل وطويلة الاجل ومتوسطة الاجل حسب حاجة المشروع.
- تسهيلات السحب على المكشوف " ائتمان قصير الاجل " .
- خصم الكمبيالات.
- شراء الصكوك المسحوبة على المصارف في محافظات اخرى بالعملتين بالدينار والدولار.
- اصدار الحوالات الخارجية واستلام الحوالات الواردة للمستفيدين داخل البلد.
- شراء الصكوك المسحوبة على مصارف خارج البلد.
- اصدار الاعتمادات المستندية الصادرة للاستيراد بدفع لأجل.
- استلام وتبليغ الاعتمادات المستندية الواردة للتصدير (مصرف الشرق الاوسط ، الموقع الرسمي ، 2020). في حين تتمثل الاستراتيجية السعرية من خلال دفع معدلات فائدة اعلى من المصارف الاخرى إذ تمكن مصرف الشرق الاوسط من تقديم عروضاً لجذب الاموال سواء العراقيين او غيرهم من خلال الفائدة المدفوعة من قبلة وكما موضح في الجدول الاتي :

جدول (11) اسعار الفائدة للمصرف الشرق الاوسط

ت	حساب التوفير	حساب الودائع
1	4% تدفع بالدينار العراقي شهريا	4.5 % وتدفع بالدينار ولمدة ستة اشهر
2	2% تدفع بالدولار الامريكي تدفع كل	7% وتدفع بالدينار العراقي ولمدة سنة

شهرياً		
3	8% وتدفع بالدينار العراقي ولمدة سنتين	
4	2.5% سنوياً وتدفع بالدولار ولمدة ستة اشهر	
5	3% وتدفع بالدولار ولمدة سنة واحدة	
6	3.5% وتدفع بالدولار ولمدة سنتين	

• من اعداد الباحث بالاعتماد على قائمة الخدمات الممنوحة من قبل المصرف

يتضح من الجدول (11) ان المصرف يدفع معدلات فائدة عالية تصل 8% دينار عراقي وهي نسبة عالية ومغرية مقارنة مع المصارف الاخرى عينة الدراسة ، ان سعر الفائدة المدينة على حساب التوفير يصل الى 4% دينار عراقي سنوياً ، في حين يتخذ حساب الوديعة مساراً تصاعدياً اذ تدفع معدل فائدة 4.5% لمدة ستة اشهر الى ان تصل الى 8% لمدة سنتين ، كما يدفع على حساب الوديعة معدل فائدة تصل الى 3.5% لمدة سنتين وهي نسبة عالية مقارنة بالمصارف عينة الدراسة .

2- مصرف المتحد للاستثمار

يعد المصرف المتحد للاستثمار من المصارف العراقية الخاصة الرائدة في مجال العمل المالي والمصرفي ضمن الحدود التي يسمح بها القانون في مجال تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة، التي تعتمد أساساً الثقة المتبادلة، بما يعود بالفائدة على الطرفين إذ ان الخبرة والالتزام التام بكافة التعليمات واستخدام التقنية المصرفية المتطورة ويمكن ذلك من خلال تقديم الخدمات المصرفية الاتية :

- تقديم قروض لموظفي الدولة للوزارات كاه.
- صدار السفاتج للزبائن الذين ليس لديهم حسابات مع المصرف
- فتح الصكوك المسحوبة على الحسابات الجارية
- فتح الحسابات الجارية والتوفير بالدينار والدولار
- قبول الايداعات بالعملتين المحلية والأجنبية للحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع الاجل
- التوسط ببيع وشراء العملات الأجنبية
- التوسط ببيع وشراء الاسهم والسندات
- تقديم كاه انواع التسهيلات المصرفية ولكاه القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية والمقاولين ورجال الاعمال
- منح السلف لتنفيذ اعمال المقاولات تقديم القروض لمدد مختلفة قصيره الاجل وطويله الاجل ومتوسطة الاجل حسب حاجه المشروع

- تسهيلات السحب على المكشوف ائتمان قصير الاجل
 - خصم الكمبيالات
 - شراء الصكوك المسحوبة على المصارف في محافظات اخرى بالعملتين الدينار والدولار
 - اصدار الحوالات الخارجية واستلام الحوالات الواردة للمستفيدين داخل البلد
 - شراء الصكوك المسحوبة على مصارف خارج البلد
 - اصدار الاعتمادات المستندية الصادرة للاستيراد بدفع بأجل
 - استلام وتبليغ الاعتمادات المستندية الواردة للتصدير حوالات عن طريق RTGS داخل بغداد والمحافظات
 - حوالات خارجيه عن طريق السويقت فائدة التوفير فأئده الودائع للأفراد
 - في حين تتمثل الخدمات المصرفية المتكاملة بالاتي :
 - فتح خطابات الضمان (بالدينار والدولار)
 - فتح اعتمادات وحوالات خارجية
 - فتح حساب جاري (بالدينار والدولار الامريكي)
 - فتح حساب التوفير (بالدينار العراقي والدولار الامريكي)
 - قبول الودائع الثابتة (بالدينار والدولار الامريكي)
 - منح قروض بالدينار والدولار طويلة الاجل
 - بيع وشراء الاسهم
 - بيع وشراء الدولار (مصرف المتحد للاستثمار ،الموقع الرسمي ،2020).
- اما فيما يتعلق بالاستراتيجية السعرية المتبعة من قبل المصرف اذ يقوم بتقديم معدلات فائدة عالية مقارنة للمصارف المنافسة ، والجدول الاتي يوضح معدلات الفائدة على حساب التوفير وحساب الوديعة :

جدول (12) اسعار الفائدة لمصرف المتحد للاستثمار

ت	حساب التوفير	حساب الودائع
1	3% تدفع بالدولار الامريكي	6.5 % لمدة سنة وتدفع بدينار العراقي
2	6% لمدة شهر تدفع بالدينار العراقي	7% لمدة سنتين وتدفع بالدينار العراقي
3	6.25% لمدة ستة اشهر وتدفع بالدينار العراقي	

*من اعداد الباحث بالاعتماد على قائمة الخدمات الممنوحة من قبل المصرف

اذ يتضح من الجدول (12) ان المصرف يمنح فائدة على حساب توفير يصل الى 6% وتأخذ بالارتفاع الى ان تصل 6.25 % لمدة ستة اشهر ، في حين يقوم المصرف بتقديم معدلات فائدة مغرية على حساب الوديعة تبلغ 6.5% لمدة سنة الى ان تصل 7% لمدة سنتين.

3- مصرف الائتمان العراقي

اما بالنسبة لمصرف الائتمان العراقي فإنه يقدم مجموعة من الخدمات المصرفية فضلاً عن خدمات تحويل الأموال والتمويل التجاري للشركات والمقاولين المحليين، ويجوز للمصرف أيضاً تقديم خدمات تمويل المشاريع للشركات الدولية العاملة في العراق، بعد الحصول على موافقة البنك المركزي العراقي. وتتمثل طرق تقديم الخدمات المصرفية بالاتي :

أ- الخدمة المصرفية عبر الموبايل يقدم مصرف الائتمان العراقي الخدمة المصرفية عبر الموبايل التي من خلالها يمكنك الدخول إلى حساباتك عن طريق الهاتف النقال. تحت شعار (حساباتك في متناول يدك) إذ تتيح للزبون التحويل بين الحسابات ، وطلب دفتر شيكات على الحساب الجاري، وكذلك الاطلاع على كشف الحساب يغطي فترة لا تتجاوز 180 يوماً، فضلاً عن طلب كشف حساب لتقديمه إلى جهة رسمية .

ب- خدمة مصرف الائتمان العراقي عبر الإنترنت أطلق بنك الائتمان العراقي مؤخراً المرحلة الأولى من الخدمات المصرفية عبر الإنترنت التي من خلالها يمكن للعميل إجراء التالي:

- الاطلاع على أرصدة وتفاصيل معاملات الحسابات.
- التحويل بين الحسابات سواء كانت بالعملة ذاتها أو بعملات مختلفة.

ت-الخدمة المصرفية عبر الفروع وتتمثل بالاتي :

- عمليات السحب والإيداع بلا حدود من الحساب .
- التحويلات المالية غير المحدودة من خلال الفروع.
- صرف العملات الأجنبية
- مقاصة الشيكات، إيداعها وطلبها

ث-أجهزة السحب الآلي. (مصرف الائتمان العراقي ،الموقع الرسمي ،2020)

فقد روج مصرف الائتمان للودائع الزمنية بتقسيم المودعين الى ثلاث اصناف المساهمين في تأسيس المصرف والعملاء الحاليين الذين يتعاملون مع المصرف من قبل والعملاء الجدد والذين يمكنهم التسجيل على هذا النوع من الودائع من خلال الانترنت او الهاتف النقال التي يمكن للعميل الاتصال بموظف الصندوق الجديد او التسجيل من خلال الفروع المنتشرة في اغلب المحافظات العراقية ، والجدول الاتي يوضح الفوائد المدفوعة من قبل المصرف وهي كالآتي:

جدول (13) اسعار الفائدة لمصرف الائتمان العراقي

ت	حساب التوفير	حساب الودائع
1	0.5 % تدفع شهرياً على حساب التوفير بدينار العراقي	1.5 % لمدة سنة تدفع بدينار العراقي
2		1.25 % لمدة ستة اشهر تدفع بدينار العراقي
3		1 % لمدة ثلاثة اشهر تدفع بدينار العراقي

• الجدول اعداد الباحث بالاعتماد على قائمة الخدمات الممنوحة من قبل المصرف

يتضح من الجدول (13) ان المصرف لا يتعامل بالدولار انما التعامل فقط بالعملة المحلية ، إذ يمنح المصرف فائدة 0.5% شهرياً على حساب التوفير ، في حين اعلى معدل فائدة يمنحه على الوديعة يبلغ 1.5% لمدة سنة ، وتأخذ الفائدة بالانخفاض التدريجي الى ان تصل 1% لمدة شهر .

4- مصرف الخليج التجاري

ومن العروض الترويجية التي يقدمها المصرف خدمة (أنترنت بنك) اذ يوفرها المصرف لزيائنه ومن خلال هذه الخدمة تمكن الزبون بعد ادخال اسم مستخدم و كلمة سر من الدخول الى الصفحة الخاصة بالزبون والتي يوجد فيها معلومات عن كل الحسابات التابعة للزبون و بإمكانه من مشاهدة سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية فضلاً عن ذلك معلومات كاملة عن الفروع و خدمات اخرى متنوعة بإمكان الحصول على خدمة أنترنت بانك من خلال مراجعة فروع المصرف و طلب تفعيل الخدمة، وكذلك يمكن الحصول على بطاقة الماستر كارد من خلال فروع مصرف الخليج والتي يمكن استخدامها داخل و الخارج العراق، ويمكن توضيح الخدمات التي يقدمها المصرف بالاتي :

- فتح الحسابات الجارية بالدينار العراقي و العملات الاجنبية
- قبول الودائع
- تمويل المشاريع
- منح الاعتمادات
- منح اعتماد في خصم الكمبيالات
- منح السلف الشخصية
- منح قروض الاسكان
- منح قروض لشراء السيارات
- منح القروض لتمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة
- اصدار خطابات الضمان الداخلية و الخارجية بالدينار العراقي و العملات الاجنبية

- فتح الاعتمادات المستندية عن الاستيرادات الخارجية
 - قبول الحوالات الخارجية و الداخلية بكافة انواعها
 - اصدار السفاتج و الصكوك المصدقة
 - بيع و شراء العملات الاجنبية
 - تداول الاسهم و السندات لصالح المواطنين من خلال سوق العراق للأوراق المالية عن طريق شركة زهرة الخليج المملوكة للمصرف
 - المساهمة في تأسيس الشركات
 - قبول الودائع من الزبائن الذين لا يرغبون التعامل بالفوائد لقاء تقديم هدية مسكوكة ذهبية بدلا عنها (مصرف الخليج التجاري، الموقع الرسمي، 2020)
- اما التنافس من خلال الاستراتيجية السعرية فقد روج المصرف من خلال فروع المنتشرة للودائع الزمنية بعبارة (دع اموالك تعمل حتى وانت في المنزل) عن طريق دفع معدل فائدة للودائع الثابتة اعلى من ودائع التوفير، وكما موضح في الجدول الاتي :

جدول (14) اسعار الفائدة لمصرف الخليج التجاري

ت	حساب التوفير	حساب الودائع
1	3% سنوياً تدفع بالدينار العراقي شهرياً	4.75% لمدة سنتان وتدفع بالدينار العراقي
2	1.5% سنوياً تدفع بالدولار الامريكي تدفع كل ثلاثة اشهر	4.5% لمدة 18 شهر وتدفع بدينار العراقي
3		4% لمدة سنة واحدة وتدفع بدينار العراقي
4		3.5% لمدة ستة اشهر وتدفع بالدينار العراقي
5		1.75% سنوياً على حسابات الودائع بالدولار

- الجدول اعداد الباحث بالاعتماد على قائمة الخدمات الممنوحة من قبل المصرف

يتضح من الجدول (14) ان المصرف يمنح معدل فائدة على الوديعة تصل الى 4.75% للعملاء الجدد والحاليين لغرض تحفز العملاء على فتح الحساب بأسرع وقت ، وقد حدد المصرف حد ادنى لمعدل الفائدة على الوديعة اذ بلغ 1.75 % كما وان ودائع المصرف مشمولة بنظام التأمين على الودائع من قبل شركة تأمين الودائع، كما يمنح المصرف على الوديعة 4.5% سنوياً على الوديعة لأجل 18 شهر ، في حين يمنح معدل فائدة 4% دينار لوديعة لمدة سنة ، ويأخذ بالتنازل الى ان يصل 3.5% لمدة ستة اشهر .

الفصل الثالث

قياس وتحليل العلاقات الدالية بين المتغيرات باستخدام
نموذج var

المبحث الأول: توصيف وتحليل الاستقرار لمتغيرات المصارف
التجارية قيد الدراسة

المبحث الثاني: تقدير وتحليل العلاقة الدالية لمتغيرات المصارف
عينة الدراسة

المبحث الأول

توصيف وتحليل الاستقرارية لمتغيرات المصارف التجارية قيد الدراسة

توصيف الانموذج

يعد الانموذج الاقتصادي عن إطار نظري، إذ لا يشترط أن يكون نموذجاً رياضياً، ولكن فيما لو كان رياضياً فإنه عندها يوضح ترجمة العلاقات النظرية بين عدد من المتغيرات في صورة علاقات رياضية، وبذلك يتكون الانموذج من معادلات تصف هيكل الانموذج وترتبط المتغيرات بعضها ببعض. ويتمثل بناء الانموذج Model Building أو ما يعرف بتوصيف الانموذج Specification في كيفية التعبير عن العلاقات الاقتصادية في صورة مجموعة من المعادلات، والنماذج الاقتصادية تأخذ اشكالا عدة منها النماذج الرياضية Mathematical Models وبعضها نماذج قياسية Econometric Models، وما يعيننا هنا التعرف على النماذج الاقتصادية الرياضية والقياسية وكيفية توصيفها، وتحديد نوع الانموذج الذي سنقوم ببنائه فيما لو كان ديناميكياً أم ستاتيكيًا، فكما هو معروف فإن النماذج التي تستخدم في الشركات ولاتخاذ قراراتها الإدارية، إما أن تكون نماذج برمجة رياضية، نماذج محاكاة، أو نماذج مدخلات/مخرجات. وعليه تكون هذه النماذج إما نماذج أمثلية، نماذج استكشافية، أو نماذج وصفية على التوالي.

أما نموذج الانحدار التلقائي المتجه " VAR " فإنه يختص في تحديد العلاقة بين المتغيرات باعتبارها متغيرات داخلية كلها خلال فترة من الزمن، وذلك كون متغيرات قائمة المركز المالي تعتمد بعضها على بعض في كلا الجانبين (المطلوبات والموجودات)، وغالباً ما تستخدم نماذج (VAR) في العلوم الاقتصادية والطبيعية، وإن كل متغير له معادلة تشرح تقدمة بمرور الزمن، إذ تتضمن هذه المعادلة القيم المتأخرة " السابقة " للمتغير، والقيم المتأخرة للمتغيرات الأخرى في الانموذج، وإن نموذج (VAR) لا يتطلب قدر كبير من المعرفة حول القوى التي تؤثر على المتغير مثل النماذج الهيكلية ذات

المعادلات المتزامنة والمعرفة المسبقة الوحيدة المطلوبة هي عدد المتغيرات التي يمكن افتراض أنها تؤثر على بعضها البعض بمرور الزمن (Orpia, et al, 2014:3)، إذ يعد نموذج الانحدار التلقائي المتجه (VAR) أحد أكثر النماذج نجاحاً ومرونة وسهولة في الاستخدام لتحليل السلاسل الزمنية متعددة المتغيرات، فهو امتداد طبيعي لنموذج الانحدار الذاتي أحادي المتغير إلى السلاسل الزمنية الديناميكية متعددة المتغيرات، فقد أثبت نموذج (VAR) أنه مفيد بشكل خاص لوصف السلوك الديناميكي للسلاسل

الزمنية الاقتصادية والمالية وللتنبؤ، وغالبًا ما يوفر تنبؤات متفوقة لتلك النماذج في السلاسل الزمنية أحادية المتغير ونماذج المعادلات المتزامنة القائمة على النظرية (Athanasopoulos, George, et al, 2011: 4)، وتعد التنبؤات في نماذج (VAR) مرنة للغاية لأنها يمكن أن تكون مشروطة بالمسارات المستقبلية المحتملة للمتغيرات المحددة في الانموذج، فضلا عن وصف البيانات والتنبؤ بها، ويستخدم نموذج (VAR) أيضًا للاستدلال الهيكلي وتحليل السياسات في التحليل الهيكلي، ويعتمد على بعض الافتراضات حول البنية السببية للبيانات قيد التحقيق، ويتم تلخيص الآثار السببية الناتجة عن الصدمات غير المتوقعة أو الابتكارات على متغيرات محددة على المتغيرات في الانموذج، وعادة ما يتم تلخيص هذه التأثيرات السببية بوظائف الاستجابة الفورية وتحليلات تباين الخطأ المتوقع (et al, 2021: 4, Wang).

ويعود الانموذج الى العالم الاحصائي "Sims" عام 1981، اذ يرى ان الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية الانية تعتمد وجهة النظر التفسيرية، فهي تتضمن الكثير من الفرضيات غير المختبرة والتي تتمثل باستبعاد بعض المتغيرات من بعض المعادلات، وذلك من اجل الوصول الى تشخيص مقبول للنموذج، اما فيما يتعلق باختبار المتغيرات الخارجية وشكل توزيع فترات الابطاء الزمني، فيفترض معاملة المتغيرات جميعها بالطريقة نفسها دون أي شروط مسبقة "او اعتبارها خارجية" ثم ادخالها جميعاً في المعادلات بعدد مدد الابطاء الزمني نفسها. ويأخذ الصيغة الآتية:

$$P(B)y_t = e_t \dots (1)$$

ويعرف نموذج "VAR" تطور مجموعة من المتغيرات (K)، وتسمى بالمتغيرات الداخلية بمرور الوقت ويتم ترقيم كل فترة زمنية $t=1, \dots, n$ ويتم نمذجة متغيرات (k) كدالة خطية لقيمتها السابقة فقط، ومن ثم يتم جمع المتغيرات في متجه (y_t) والذي يبلغ طوله (k) بالتساوي، ويمكن وصف هذا المتجه على انه مصفوفة $(k \times 1)$ تشير الى مكونات المتجه ب (Y_i, t) ، مما يعني الملاحظة في الزمن t للمتغير i (جوراني، 2015: 1092).

• اما خطوات تطبيق متجه الانحدار الذاتي "VAR" كالآتي :

1- تحديد درجة استقراريه السلاسل الزمنية .

2- تحديد درجة تأخير الانموذج.

3- تقدير الانموذج .

4- تحويل الانموذج الى نظام .

5- تحديد دوال الاستجابة وتحليل التباين .

6- تحديد السببية.

وسوف يتم تحليل الاستقرارية لمتغيرات المصارف عينة البحث في هذا المبحث اما باقي الخطوات سنعمد الى بيانها في المبحث الاخر :

اولا: تحليل جذر الوحدة

تعاني السلاسل الزمنية بطبيعتها من مشكلتين اساسيتين الا وهما مشكل الاتجاه الزمني Trend، ومشكلة الارتباط الذاتي بين القيم اللاحقة والسابقة، لذا فان تطور اساليب استقرارية السلاسل الزمنية خلال السنوات الاخيرة ساهم في ايجاد طرق دقيقة للحصول على نتائج تساعد في اتخاذ قرارات تنبؤية سليمة اذ تؤدي إلى تحليل سليم للعلاقات الاقتصادية وللمتغيرات ، إذ إن هنالك افتراض ضمني ولكن جوهري وراء نظرية الانحدار المستعملة في تقدير السلاسل الزمنية الا وهو ان تمتع هذه السلاسل بخاصية الاستقرار او بلغة أنجل - جرانجر (Engle_Granger) فالسلسلة الزمنية تعد متكاملة من الدرجة الصفر (1.0) ، ولكن عندما تكون صفة الاستقرار غير موجودة فإن الانحدار بين المتغيرات السلسلة الزمنية يكون في الغالب "زائفاً" اي أن متوسط وتبَيُّان المتغير غير مستقلين عن الزمن ، كما أن ارتفاع معامل التحدي (R^2) ، وزيادة المعنوية الاحصائية للمعلومات المقدرة (F) و (T) بدرجة كبيرة تدل على وجود ارتباط ذاتي، ويعزى ذلك إلى وجود اتجاه عام للبيانات الزمنية، اذ يعكس ظروف معينة مؤثرة على جميع المتغيرات مما يجعلها متغيرة بنفس الاتجاه ، على الرغم من عدم وجود علاقة ارتباط بينها، ويحدث ذلك في موجات الركود او الكساد التي تجتاح مختلف اقتصادات العالم، ففي دراسة السلاسل الزمنية يعد شرط الاستقرار اساسياً فإذا كَانَت السلسلة الزمنية غير مستقرة فلن نحصل على نتائج سليمة كقيمة احصائية (t) والتي تكون في اعلى مما هي عليه ، او كقيمة منطقية لـ (R^2) ، او احصائية ($D-W$) والتي تستكون في اقل مما عليه . و السلسلة الزمنية تكون مستقرة اذا توفرت الشروط الاتية :-

$$1- \text{ ثبات التباين عبر الزمن } (Y_t) = E(Y_t - U)^2 = \sigma^2$$

$$2- \text{ ثبات متوسط القيم عبر الزمن } E(Y_t) = U$$

3- التباين المشترك بين القيمتين لنفس المتغير أن يكون معتمد على الفجوة الزمنية (K) بين كل من القيمتين (Y_t) و (Y_{t-k}) وليس على قيمة فعلية للزمن الذي يحسب عنده التباين .

$$cov(Y_t, Y_{t-k}) = \sum \{(Y_t - U)(Y_{t-k} - U)\} = Y_t$$

U الوسط الحسابي و (σ^2) معامل التغير (علاوي، 2013، 223-224)، وفي المجمل تعاني السلاسل الزمنية من صفتين تم التطرق لهما في بداية الفقرة الأولى وهما الارتباط الذاتي بين المتبقيات العشوائية والتي تقاس باختبار Collegram، والصفة الثانية هو وجود اتجاه عام والتي يمكن بينها من خلال اختبار Dickey-Fuller، وحسب الآتي:

1- اختبار ديكي فولر البسيط و الموسع Dicky Fuller Augment test

ابتكر العالمان (Dickey and Fuller) خلال الأعوام (1979,1980) طريقة الاختبار نتيجة عدم استقرار السلسلة الزمنية، ويستخدم هذا الاختبار للتخلص من مشكلة الاتجاه العام الذي تسلكه قيم السلاسل الزمنية، ويعتمد الاختبار على ثلاثة مستويات هي اتجاه وبوجود قاطع واتجاه والمستوى الثالث بعدم وجود قاطع واتجاه (جوجراتي، 2015، 1051) ويجري مقارنة قيم اختبار ديكي-فولر المحتسبة مع القيم الحرجة عند مستوى معنوي 1% والمستوى الثاني 5% فإذا كانت القيمة المحتسبة أصغر من القيمة الحرجة نرفض فرضية العدم ($H_1: B=0$) ونقبل الفرضية البديلة الدالة على عدم وجود جذر وحدة، أي أنها مستقرة، والعكس صحيح. وفي بعض الأحيان تعاني قيم السلسلة الزمنية من عدم الاستقرار حتى في حالاتها الثلاث لذا يلجأ الباحثين إلى أخذ الفرق الأول لتصبح السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى، أما إذا لم تستقر قيم السلسلة الزمنية حينئذ يمكن أخذ الفرق الثاني وبذلك تكون متكاملة من الدرجة الثانية.

ثانياً: تحليل استقراره قيم السلاسل الزمنية للمصارف عينة الدراسة

تم ادخال قيم السلاسل الزمنية للمصارف عينة البحث لتحليل اختبار جذر الوحدة بعد توصيف المتغيرات حسب الآتي:

جدول (15) توصيف رموز عينة المصارف

المتغيرات	الرمز	النوع
النقود	Mo	مستقل
الاستثمارات	In	مستقل
القروض والتسليفات	Lo	مستقل
الائتمان النقدي	Ca	مستقل
اجمالي المطلوبات	Tl	تابع

1- مصرف الشرق الأوسط

بعد اجراء اختبار ديكي-فولر لقيم السلاسل الزمنية قيد البحث، دلت النتائج الأولية على عدم استقرار بعض السلاسل عند المستوى، لذا تم اعادة التحليل بعد اخذ الفرق الأول لتتوصل إلى نتائج الجدول الآتي:

جدول (16) استقراره مصرف الشرق الاوسط Augmented Dickey-Fuller test statistic

Augmented Dickey-Fuller test for statistic							
Variables	estimated value	Critical value			Prob	Level	1St difference
		%1	%5	%10			
MO	-2.519458	-2.754993	-1.970978	-1.603693	0.0164		**
IN	-4.336339	-4.121990	-3.144920	-2.713751	0.0071	*	
LO	-2.212346	-2.754993	-1.970978	-1.603693	0.0309		**
CA	-6.009690	-4.200056	-3.175352	-2.728985	0.0007	*	
TL	-2.861839	-2.771926	-1.974028	-1.602922	0.0083		**

• نتائج الاختبار بالاعتماد على برنامج E-Views10

بعد تحليل السلسلة الزمنية الخاصة بـ (Mo) تبين انها غير مستقرة عند المستوى ولكنها استقرت عند الفرق الاول وبدون اتجاه وبدون تقاطع، فقد بلغت القيمة المحسوبة (-2.519458) وباحتمالية (0.01) لذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض العدم عند مستوى معنوية 5% الدالة على عدم وجود جذر وحدة، اما متغير الاستثمارات وبعد اجراء الاختبار لقيم الزمنية السلسلة الزمنية (in) لوحظ بانها تستقر عند المستوى الاول عند التقاطع اذ بلغت القيمة المحسوبة (-4.336339) وهي اصغر من القيم الجدولية (-3.144920) وعليه نقبل الفرض البديل الدال على جذر الوحدة، ومن نتائج الجدول (16) يتضح ايضا ان السلسلة الزمنية لمتغير (LO) القروض والتسليفات لم تستقر عند المستوى الاول وبعد اعادة الاختبار استقرت عند الفرق الاول بدون قاطع واتجاه زمني، اذ بلغت القيمة المحسوبة لاختبار T (-2.212346) وهي اصغر من القيم الجدولية عند المستوى (5%) ويدل ذلك على سكون السلسلة الزمنية وعليه قبول الفرض البديل ورفض الفرض العدم، اما فيما يتعلق بالاختبار الاستقراريه للانتمان النقدي توصلت النتائج الى ان المتغير استقر عند المستوى الاول عند التقاطع فقد بلغت القيمة المحسوبة (-6.009690) وهي اقل من القيمة الجدولية (-4.200056) وعند المستوى (1%) وعليه نقبل الفرض البديل الدال على استقراره السلسلة الزمنية للمتغير، اما المتغير التابع اجمالي المطلوبات اذ انه لم يستقر عند المستوى الاول وبعد اعادة الاختبار استقرت عند الفرق الاول بدون قاطع واتجاه زمني، اذ بلغت القيمة المحسوبة لاختبار T (-2.440028) وهي اصغر من القيم الجدولية (-1.970978) عند المستوى (5%) ويدل ذلك على سكون السلسلة الزمنية وعليه قبول الفرض البديل ورفض الفرض العدم .

2- مصرف المتحد للاستثمار

جدول (17) استقراره مصرف المتحد للاستثمار Augmented Dickey-Fuller test statistic

Augmented Dickey-Fuller test for statistic								
Variables	estimated value	Critical value			Prob	Level	1St difference	2St difference
		%1	%5	%10				
Mo	-7.910178	-5.124875	-3.933364	-3.420030	0.0004	*		
IN	-3.774340	-4.057910	-3.119910	-2.701103	0.0163		**	
LO	-2.316312	-2.754993	-1.970978	-1.603693	0.0249		**	
CA	-2.268904	-2.754993	-1.970978	-1.603693	0.0275		**	
TL	-6.697667	-4.200056	-3.175352	-2.728985	0.0003	*		

• نتائج الاختبار بالاعتماد على برنامج E-Views 10

وبعد اجراء الاختبار الاستقراري لنقدية المصرف توصلت النتائج الى ان المتغير استقر عند المستوى الاول عند التقاطع واتجاه زمني فقد بلغت القيمة المحتسبة (-7.910178) وهي اقل من القيمة الجدولية (-5.124875) وعند كافة المستويات وعليه نقبل الفرض البديل الدال على استقراره السلسلة الزمنية للمتغير، اما فيما يتعلق باختبار السلسلة الزمنية الخاصة باستقراره الاستثمارات توصلت النتائج الى عدم استقرار قيم السلسلة زمنية عند المستوى ، لذا اعيد الاختبار وبعد اخذ الفرق الاول وعند القاطع لتستقر السلسلة الزمنية اذ بلغت القيمة المحتسبة (-3.774340) وهي اقل من القيم الجدولية (-3.119910) وعند المستوى (5%) وعليه قبول الفرض البديل ورفض الفرض العدم ، وبعد اجراء الاختبار لقيم الزمنية السلسلة الزمنية للمتغير (القروض والتسليفات) لوحظ بانها لم تستقر عند المستوى لذا اعيد الاختبار بعد اخذ الفرق الاول بدون التقاطع واتجاه زمني. اذ بلغت القيم المحتسبة (-2.316312) وهي اصغر من القيم الجدولية (-1.970978) وعليه نقبل الفرض البديل الدال على استقراره السلسلة الزمنية ، اما اختبار استقراره السلسلة الزمنية الخاصة بالائتمان النقدي تبين انها غير مستقرة عند المستوى ولكن استقرت عند الفرق الاول بدون تقاطع واتجاه زمني ، فقد بلغت القيمة المحتسبة (-2.268904) وباحتمالية (0.02)، لذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض العدم الدالة على وجود جذر الوحدة. وحسب مخرجات التحليل فيما يتعلق باختبار السلسلة الزمنية الخاصة باستقراره أجمالي المطلوبات اذ انها تستقر قيم السلسلة زمنية عند المستوى الاول (التقاطع) ، اذ بلغت القيمة المحتسبة (-6.697667) وهي اقل من القيم الجدولية (-4.200056) وعند كافة المستويات .

3- مصرف الائتمان العراقي

جدول (18) استقراريه مصرف الائتمان العراقي

Augmented Dickey-Fuller test statistic

Augmented Dickey-Fuller test for statistic							
Variables	estimated value	Critical value			Prob	Level	1St difference
		%1	%5	%10			
Mo	-4.696674	-4.992279	-3.875302	-3.388330	0.0153	*	
In	-2.983356	-2.816740	-1.982344	-1.601144	0.0072	*	
Lo	-3.054144	-2.771926	-1.974028	-1.602922	0.0056	*	
Ca	-2.985139	-2.771926	-1.974028	-1.602922	0.0064	*	
TL	-5.201919	-4.057910	-3.119910	-2.701103	0.0015		**

• نتائج الاختبار بالاعتماد على برنامج E-Views 10

من مخرجات التحليل اعلاه يتضح ان السلسلة الزمنية الخاصة بالنقدية تبين انها تستقر عند المستوى (تقاطع واتجاه زمني)، فقد بلغت القيمة المحتسبة (-4.696674) وباحتمالية (0.01) لذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية عدم الدالة على وجود جذر الوحدة ، اما فيما يتعلق بأجراء الاختبار لقيم الزمنية السلسلة الزمنية لمتغير الاستثمارات لوحظ بانها تستقر عند المستوى بدون تقاطع واتجاه زمني، اذ بلغت القيمة المحتسبة(-2.983356) وهي اصغر من القيم الجدولية (-1.982344) وعليه نقبل الفرض البديل الدال على عدم وجود جذر الوحدة ،ومن مخرجات التحليل ايضاً ان السلسلة الزمنية لمتغير (القروض والتسليفات) اذ تستقر عند المستوى بدون قاطع واتجاه زمني ، اذ بلغت القيمة المحتسبة لاختبار T (-3.054144) وهي اصغر من القيم الجدولية عند كافة المستويات ، وبعد اجراء اختبار الاستقراريه للائتمان النقدي توصلت النتائج الى ان المتغير استقر عند المستوى بدون القاطع والاتجاه الزمني فقد بلغت القيمة المحتسبة (-2.985139) وهي اقل من القيمة الجدولية(-2.771926) وعليه نقبل الفرض البديل الدال على استقراريه السلسلة الزمنية للمتغير ، اما نتائج اختبار استقراريه قيم السلسلة الزمنية لمتغير التابع اجمالي المطلوبات اذ يتضح عدم استقرارها عند المستوى ، وبعد اعادة الاختبار اذ انها تستقر عند الفرق الاول عند القاطع اذ بلغت القيمة المحتسبة لاختبار (-5.201919) وهي اصغر من القيم الجدولية عند كافة المستويات .

4- مصرف الخليج التجاري

جدول (19) استقراريه مصرف الخليج التجاري Augmented Dickey-Fuller test statistic

Augmented Dickey-Fuller test for statistic								
Variables	estimated value	Critical value			Prob	Level	1St difference	2St difference
		%1	%5	%10				
Mo	-4.363524	-5.124875	-3.933364	-3.420030	0.0279	*		
In	-4.529604	-4.121990	-3.144920	-2.713751	0.0052	*		
Lo	-4.115583	-4.057910	-3.119910	-2.701103	0.0091		**	
Ca	-3.940781	-2.754993	-1.970978	-1.603693	0.0008		**	
TL	-2.728391	-2.754993	-1.970978	-1.603693	0.0106		**	

• نتائج الاختبار من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views 10

بعد اخذ السلسلة الزمنية الخاصة بالنقدية تبين انها تستقر عند المستوى (تقاطع واتجاه)، فقد بلغت القيمة المحتسبة (-4.363524) وباحتمالية (0.02) وحسب مخرجات التحليل يلاحظ استقرار السلسلة الزمنية عند المستويات (5%,10%) لذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم الدالة على وجود جذر وحدة اما نتائج الاختبار لقيم السلسلة الزمنية لمتغير الاستثمارات لوحظ بانها تستقر عند المستوى (تقاطع)، اذ بلغت القيمة المحتسبة (-4.529604) وهي اصغر من القيم الجدولية (-3.144920)، ومن مخرجات التحليل يتضح ان السلسلة الزمنية للمتغير (القروض والتسليفات) لم تستقر عند المستوى الاول وبعد اعادة الاختبار استقرت عند الفرق الاول (تقاطع)، اذ بلغت القيمة المحتسبة لاختبار T (-4.115583) وهي اصغر من القيم الجدولية (-3.119910) عند المستوى (5%)، أما فيما يتعلق باختبار استقراريه السلسلة الزمنية الخاصة بالائتمان النقدي يتضح عدم استقرار السلسلة عند المستوى، وبعد اعادة الاختبار استقرت عند الفرق الاول " بدون القاطع وبدون اتجاه زمني"، فقد بلغت القيمة المحتسبة (-3.940781) وعند كافة المستويات وباحتمالية (0.00)، اما مخرجات التحليل الخاصة بقيم السلسلة الزمنية لجمالي المطلوبات اذ انها لم تستقر عند المستوى الاول وبعد اعادة الاختبار استقرت عند الفرق الاول " بدون قاطع واتجاه زمني" اذ بلغت القيمة المحتسبة لاختبار (-2.728391) وهي اصغر من القيم الجدولية (-1.970978) وعند المستوى (5%).

المبحث الثاني

تقدير وتحليل العلاقة الدالية لمتغيرات المصارف عينة الدراسة

تبرز أهمية (الائتمان النقدي ، النقدية ، الاستثمارات ، القروض والتسليفات) من خلال تأثيرها في اجمالي المطلوبات ، كما ان تلك المتغيرات تلعب دوراً مهماً في تحديدها، مما يعكس بوضوح وجود علاقة قياسية وسببية بين المتغيرات اعلاه ، لذلك سوف يتم قياسها وتحليلها باستخدام الاساليب المختلفة

اولاً : تقدير وتحليل متغيرات مصرف الشرق الاوسط .

1- تقدير الانموذج

بعد تحديد درجة تأخير الانموذج إذ تأتي بعدها مرحلة تقدير المعلمات للنموذج ، وكذلك تحديد معنوية المؤشرات الاحصائية المهمة، لذا تم اجراء الاختبار حسب نموذج VAR بتتبع الخطوات الاساسية له لتتوصل الى النتائج التالية:

جدول (20) تقدير الانموذج لمصرف الشرق الأوسط حسب منهجية VAR

Vector Autoregression Estimates					
Date: 02/05/21 Time: 00:14					
Sample (adjusted): 2007 2019					
Included observations: 13 after adjustments					
Standard errors in () & t-statistics in []					
	TL	CA	LO	IN	MO
TL(-1)	0.680650 (0.50792) [1.34008]	0.087749 (0.17408) [0.50407]	0.041000 (0.32183) [0.12740]	0.117473 (0.26690) [0.44014]	0.000555 (0.00046) [1.20289]
CA(-1)	-3.874999 (1.58085) [-2.45121]	0.248643 (0.54181) [0.45891]	-0.307649 (1.00166) [-0.30714]	-0.666917 (0.83071) [-0.80283]	-0.001967 (0.00144) [-1.36929]
LO(-1)	1.953531 (0.89910) [2.17277]	0.474064 (0.30815) [1.53842]	1.235557 (0.56969) [2.16884]	0.126167 (0.47246) [0.26704]	0.001114 (0.00082) [1.36391]
IN(-1)	-2.307788 (1.24774) [-1.84957]	-0.314445 (0.42764) [-0.73530]	-0.013993 (0.79059) [-0.01770]	0.123000 (0.65566) [0.18760]	-0.000706 (0.00113) [-0.62241]
MO(-1)	-370.8832 (600.832) [-0.61728]	332.7074 (205.925) [1.61567]	406.1800 (380.699) [1.06693]	-391.3527 (315.725) [-1.23954]	-0.357129 (0.54594) [-0.65415]
C	406122.8 (182858.) [2.22097]	51475.06 (62671.6) [0.82135]	-1661.461 (115863.) [-0.01434]	119579.2 (96088.3) [1.24447]	163.4538 (166.154) [0.98375]
R-squared	0.709255	0.880935	0.761483	0.598430	0.395136
Adj. R-squared	0.107294	0.795888	0.591114	0.311594	-0.036910
Sum sq. resids	5.16E+10	6.06E+09	2.07E+10	1.42E+10	42588.66
S.E. equation	85842.52	29421.10	54391.58	45108.50	78.00061
F-statistic	1.288457	10.35828	4.469601	2.086315	0.914568
Log likelihood	-162.1060	-148.1855	-156.1740	-153.7412	-71.05976
Akaike AIC	25.86245	23.72085	24.94984	24.57557	11.85535

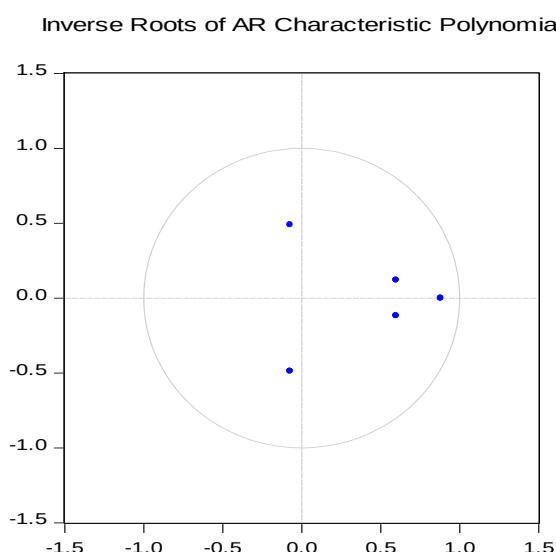
Schwarz SC	26.12320	23.98160	25.21059	24.83631	12.11609
Mean dependent	27603.54	122496.3	99669.08	54894.46	14.47946
S.D. dependent	90854.90	65121.62	85060.98	54367.09	76.59976
Determinant resid covariance (dof adj.)	1.20E+39				
Determinant resid covariance	5.41E+37				
Log likelihood	-656.9772				
Akaike information criterion	105.6888				
Schwarz criterion	106.9925				
Number of coefficients	30				

• من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي E-views 10

يتضح من نتائج تقدير نموذج (VAR) ان نسبة التباين المفسر بواسطة الانموذج الى اجمالي التباين الكلي في المتغير التابع وذلك من خلال قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (0.70) وبالتالي فان هناك (0.70) من التغيرات التي تحدث في اجمالي المطلوبات هي مصدرها التغيرات في النقدية والائتمان النقدي والاستثمارات والقروض والتسليفات ، لاسيما ان المصارف في العراق بعد عام 2003 حاولت زيادة رأس مالها الى (250) مليار دينار عراقي لتوسيع حجم استثماراتها ، ولضمان قدرة اكبر في مواجهة الازمات التي تتعرض لها تلك المصارف من اجل الايفاء بالتزاماتها تجاه المودعين نتيجة السحوبات المفاجئة .

ومن خلال متابعة نتائج تقدير الانموذج نجد ان معامل التحديد الموضح هو الاخر ذو قيمة ضعيفة ، وبالمقابل فان قيمة احصاءه (F) هي الاخرى ضعيفة ومن ثم لا يمكن القرار بمعنوية الانموذج ككل ، وللتأكد من صحة النتائج للعلاقة بين المتغيرات المستقلة (النقدية ، الائتمان النقدي ، الاستثمارات، القروض والتسليفات) والمتغير التابع "اجمالي المطلوبات" لابد من التأكد من استقراره الانموذج كما موضح في الشكل التالي :

شكل (9) استقراره الانموذج لمصرف الشرق الاوسط



• من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي E-views 10

يتضح من الشكل (9) ان الانموذج قد استقر وان الجذور كلها اصبحت داخل الدائرة الواحدة ، ومن ثم امكانية اجراء العديد من الاختبارات لقياس العلاقة بين متغيرات الانموذج

2- تحويل الانموذج المقدر الى نظام لمصرف الشرق الاوسط

بعد تقدير المتغيرات حول الانموذج الى نظام وكما موضح في الجدول الاتي :

جدول (21) تحويل الصيغ الى نظام لمصرف الشرق الاوسط

System: UNTITLED				
Estimation Method: Least Squares				
Date: 02/05/21 Time: 00:18				
Sample: 2007 2019				
Included observations: 13				
Total system (balanced) observations 65				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.680650	0.507917	1.340082	0.1889
C(2)	-3.874999	1.580854	-2.451207	0.0194
C(3)	1.953531	0.899096	2.172772	0.0367
C(4)	-2.307788	1.247741	-1.849573	0.0728
C(5)	-370.8832	600.8318	-0.617283	0.5410
C(6)	406122.8	182858.3	2.220970	0.0329
C(7)	0.087749	0.174080	0.504075	0.6174
C(8)	0.248643	0.541811	0.458911	0.6491
C(9)	0.474064	0.308150	1.538419	0.1329
C(10)	-0.314445	0.427643	-0.735298	0.4671
C(11)	332.7074	205.9252	1.615671	0.1151
C(12)	51475.06	62671.65	0.821345	0.4170
C(13)	0.041000	0.321826	0.127397	0.8994
C(14)	-0.307649	1.001661	-0.307139	0.7606
C(15)	1.235557	0.569686	2.168840	0.0370
C(16)	-0.013993	0.790594	-0.017700	0.9860
C(17)	406.1800	380.6994	1.066931	0.2933
C(18)	-1661.461	115862.7	-0.014340	0.9886
C(19)	0.117473	0.266900	0.440139	0.6625
C(20)	-0.666917	0.830706	-0.802832	0.4275
C(21)	0.126167	0.472457	0.267044	0.7910
C(22)	0.123000	0.655662	0.187596	0.8523
C(23)	-391.3527	315.7249	-1.239537	0.2234
C(24)	119579.2	96088.30	1.244472	0.2216
C(25)	0.000555	0.000462	1.202889	0.2371
C(26)	-0.001967	0.001436	-1.369292	0.1796
C(27)	0.001114	0.000817	1.363910	0.1813
C(28)	-0.000706	0.001134	-0.622408	0.5377
C(29)	-0.357129	0.545944	-0.654150	0.5173
C(30)	163.4538	166.1537	0.983750	0.3320
Determinant residual covariance		5.41E+37		
Equation: $TI = C(1)* TI(-1) + C(2)*CA(-1) + C(3)*LO(-1) + C(4)*IN(-1) + C(5)$				

*Mo(-1) + C(6)			
Observations: 13			
R-squared	0.479255	Mean dependent var	27603.54
Adjusted R-squared	0.107294	S.D. dependent var	90854.90
S.E. of regression	85842.52	Sum squared resid	5.16E+10
Durbin-Watson stat	2.656199		
Equation: CA = C(7)* Tl(-1) + C(8)*CA(-1) + C(9)*LO(-1) + C(10)*IN(-1) +			
C(11)* Mo(-1) + C(12)			
Observations: 13			
R-squared	0.880935	Mean dependent var	122496.3
Adjusted R-squared	0.795888	S.D. dependent var	65121.62
S.E. of regression	29421.10	Sum squared resid	6.06E+09
Durbin-Watson stat	1.240707		
Equation: LO = C(13)* Tl(-1) + C(14)*CA(-1) + C(15)*LO(-1) +			
C(16)*IN(-1)			
+ C(17)* Mo(-1) + C(18)			
Observations: 13			
R-squared	0.761483	Mean dependent var	99669.08
Adjusted R-squared	0.591114	S.D. dependent var	85060.98
S.E. of regression	54391.58	Sum squared resid	2.07E+10
Durbin-Watson stat	1.622824		
Equation: IN = C(19)* Tl(-1) + C(20)*CA(-1) + C(21)*LO(-1) +			
C(22)*IN(-1) +			
C(23)* Mo(-1) + C(24)			
Observations: 13			
R-squared	0.598430	Mean dependent var	54894.46
Adjusted R-squared	0.311594	S.D. dependent var	54367.09
S.E. of regression	45108.50	Sum squared resid	1.42E+10
Durbin-Watson stat	1.585906		
Equation: Mo = C(25)* Tl(-1) + C(26)*CA(-1) + C(27)*LO(-1) +			
C(28)*IN(-1)			
+ C(29)* Mo(-1) + C(30)			
Observations: 13			
R-squared	0.395136	Mean dependent var	14.47946
Adjusted R-squared	-0.036910	S.D. dependent var	76.59975
S.E. of regression	78.00061	Sum squared resid	42588.66
Durbin-Watson stat	2.213836		

• من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي E-views 10

3- دوال الاستجابة وتحليل التباين لمصرف الشرق الاوسط

تشير دالة الاستجابة الى معرفة تتبع المسار الزمني للتغيرات المفاجئة والصدمات المفاجئة التي قد يتعرض لها الانموذج ، وتقدر بانحراف معياري واحد لأحدى المتغيرات على القيم الحالية والمستقبلية لمتغيرات الانموذج المفترض ، وكذلك يعمل الاختبار في قياس مدى استجابة المتغيرات الاخرى في الانموذج لأي تغير مفاجئ وذلك لأي متغير من متغيرات الانموذج عبر الزمن ، وحسب نتائج الجدول التالي:

جدول (22) تحليل دوال الاستجابة لمصرف الشرق الاوسط

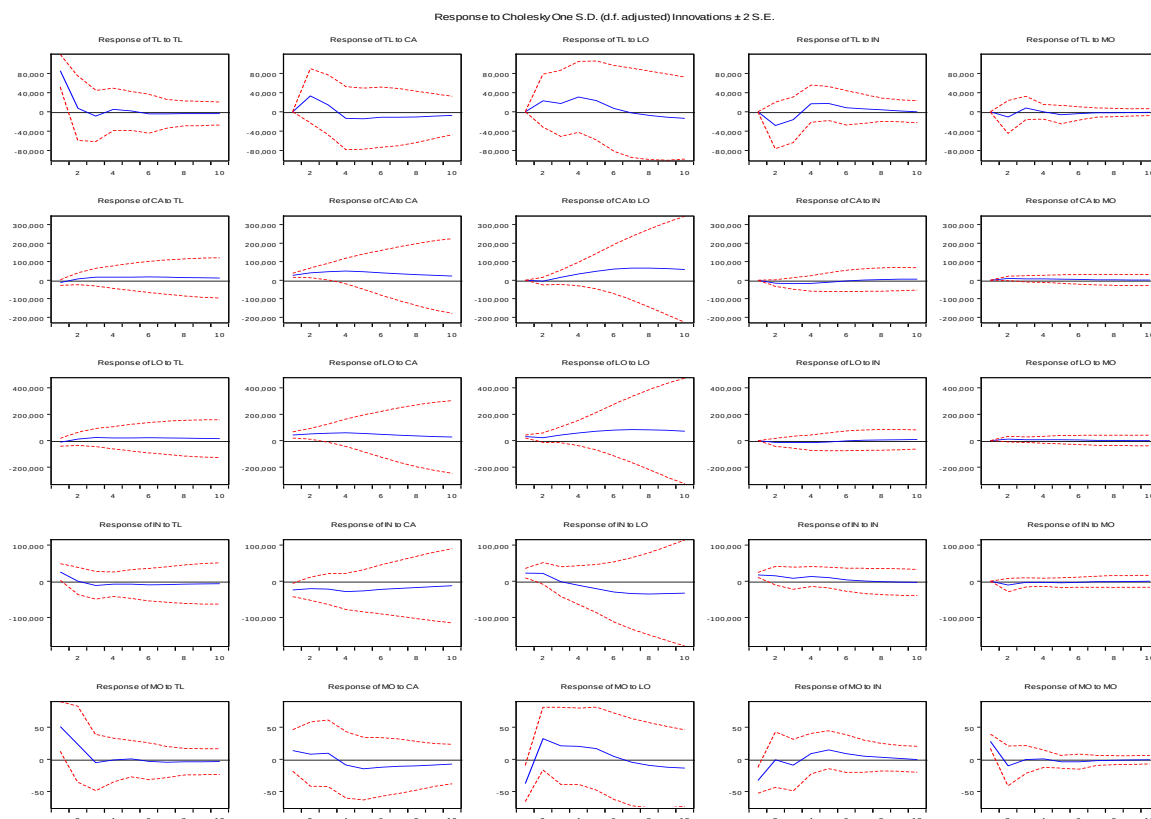
Response of TL:					
Period	TL	CA	LO	IN	Mo
1	85842.52	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	7387.885	33275.34	23211.36	-28193.85	-10442.02
3	-8714.225	14478.41	17461.75	-16399.90	8092.026
4	5169.955	-13186.43	30834.38	16913.03	29.19924
5	1963.531	-14520.50	23505.18	17291.41	-6022.906
6	-4087.751	-10938.41	7202.625	8455.247	-3438.639
7	-4110.223	-11243.19	-2256.871	5988.579	-1662.909
8	-3370.873	-10739.66	-7327.778	4452.880	-1652.474
9	-3633.624	-8918.890	-11145.49	1868.896	-1260.054
10	-3599.820	-7469.782	-13202.28	122.7526	-665.5717

• من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي E-views10

يتضح من الجدول اعلاه مدى استجابة اجمالي المطلوبات للتغيرات المفاجئة في المتغير نفسه ،اذ هناك استجابة طردية للمعدل نفسه بمقدار انحراف معياري واحد ، إذ يكون كبير في السنة الاولى، ويأخذ بتأرجح بين الانخفاض والارتفاع الى ان يحقق انخفاض في الفترة السادسة(-4087.751) ويستمر في الانخفاض الى ان يحقق اعلى انخفاض في الفترة العاشرة(-3599.820) ، اما فيما يتعلق بالجزء الثاني من الجدول (الائتمان النقدي) إذ تكون الاستجابة ضعيفة في السنة الاولى ، ثم تبدأ في الارتفاع في الفترة الثانية(33275.34)، وبعدها تأخذ بالانخفاض في الفترات اللاحقة الى ان تصل الى اعلى انخفاض في الفترة العاشرة (-7469.782)، اما الجزء الثالث استجابة القروض والتسليفات إذ نرى انها ضعيفة في الفترة الاولى ، وبعدها تأخذ بالارتفاع الملحوظ في الفترة الثانية(23211.36) وتستمر بالارتفاع الى ان تحقق انخفاض في الفترة السابعة(-2256.871) ويستمر لنهاية الفترة العاشرة(-13202.28)، اما الجزء الرابع يوضح استجابة الاستثمارات إذ تكون سلبية وضعيفة في بداية الفترة ، ثم تتزايد الى ان تصل اقصاه

في الفترة السادسة (8455.247) وتستمر في الارتفاع في الفترات المتبقية، اما الجزء الاخير يبين استجابة النقدية إذ توضح قوة الاستجابة سلبية في بداية المدة ، ثم يتأرجح بين الارتفاع والانخفاض ، وبعدها يستمر بالانخفاض ويقترب من الصفر في الفترات المتبقية .

الشكل (10) دالة الاستجابة لمصرف الشرق الاوسط



• من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي E-views10

4- تحليل التباين

يعد تحليل التباين اداة لمعرفة مقدار التباين في التنبؤ في متغيرات الانموذج ، والذي يعود الى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه ، وكذلك مقدار خطأ التنبؤ في المتغيرات الاخرى في الانموذج ، لغرض التعرف القدرة التفسيرية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في التفسير ، وتكمن اهمية تحليل التباين بانه يبرز الأخطاء والتغير المفاجئ في متغيرات الانموذج في كل متغير من متغيرات الانموذج على الجميع. وكما موضح في جدول التالي:

جدول (23) مخرجات تحليل التباين لمصرف الشرق الاوسط

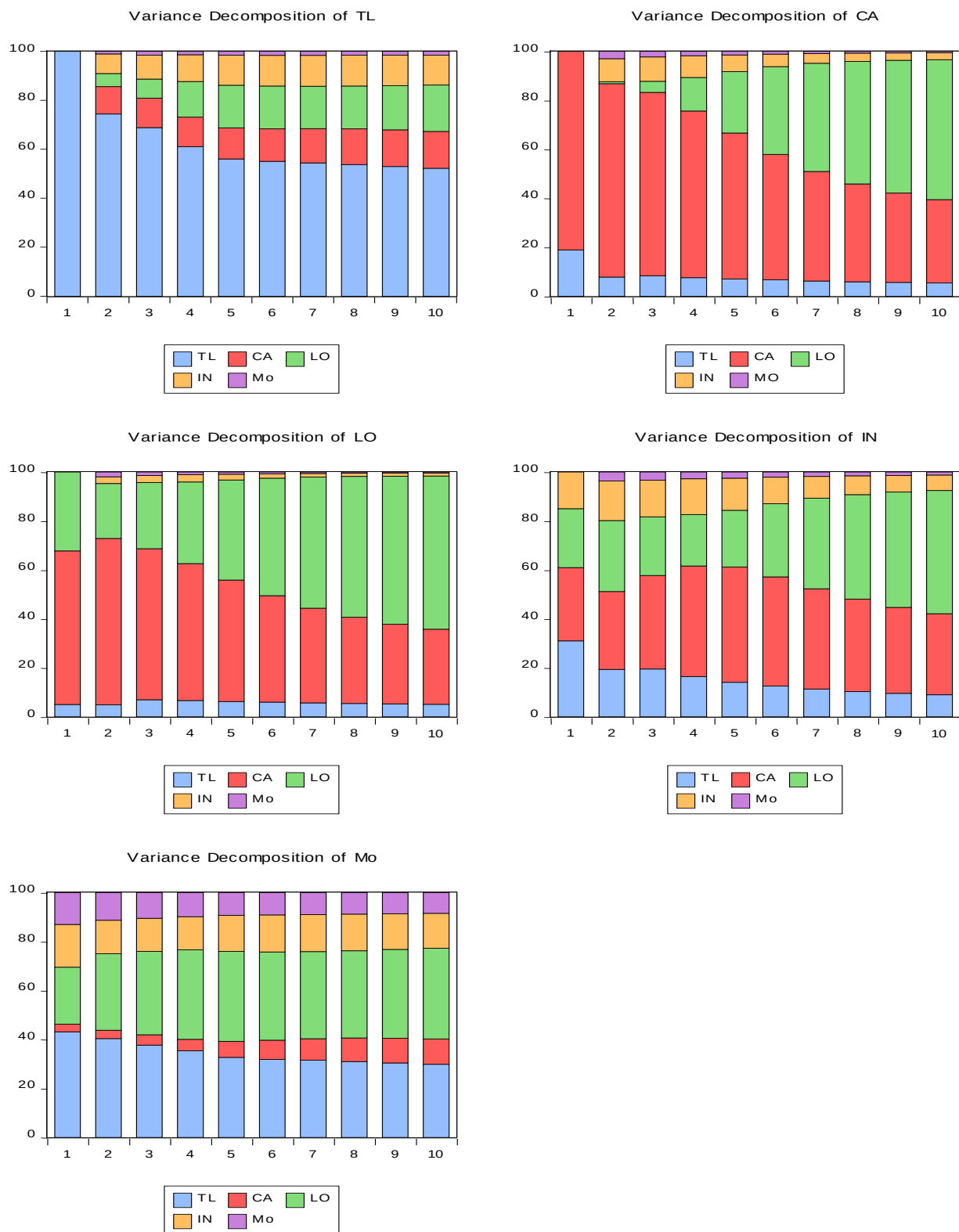
Variance Decomposition of TL:						
Period	S.E.	TL	CA	LO	IN	Mo
1	85842.52	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	99867.23	74.43271	11.10195	5.402007	7.970079	1.093260
3	104395.3	68.81261	12.08320	7.741336	9.761542	1.601310
4	111066.6	61.01094	12.08479	14.54660	10.94295	1.414725
5	115923.5	56.03435	12.66235	17.46456	12.27014	1.568604
6	117088.9	55.04635	13.28427	17.49704	12.54856	1.623781
7	117884.8	54.42710	14.01512	17.29821	12.63775	1.621826
8	118742.6	53.72424	14.63141	17.43004	12.59646	1.617848
9	119673.9	52.98346	14.95998	18.02716	12.42555	1.603850
10	120687.0	52.18662	15.09295	18.92245	12.21791	1.580077

• من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي E-views10

يتضح من جدول (23) نتائج تحليل مكونات التباين ، وذلك لمعرفة أي من المتغيرات المستقلة ذات القدرة التفسيرية للخطأ في تباين المتغير التابع (اجمالي المطلوبات)، ففي السنة الاولى يفسر اجمالي المطلوبات 100% من التباين في التنبؤ، لكن في السنة الثانية تنخفض قدرته التفسيرية لتصل الى 74.43% الى ان تصل الى اقصى قدرة تفسيرية في الفترة العاشرة اذ بلغت 52.18% ، فيما يفسر الائتمان النقدي اجمالي المطلوبات بنسبة 11.10% في الفترة الثانية ، ومن الملاحظ ان القدرة التفسيرية وصلت الى 15.09% كأقصى قدرة تفسيرية في السنة العاشرة، اما المتغير الاخر هو القروض والتسليفات فإنه يفسر المتغير التابع (اجمالي المطلوبات) بنسبة 5.40% في الفترة الثانية ومن الملاحظ ان القدرة التفسيرية وصلت الى 18.92% كأقصى قدرة تفسيرية في الفترة العاشرة ، اما فيما يتعلق في الاستثمارات فأنها تفسر اجمالي المطلوبات 7.9% خلال الفترة الثانية ، الى ان تصل القدرة التفسيرية الى 12.21% كأقصى قدرة تفسيرية في الفترة العاشرة ، في حين تفسر النقدية المتغير التابع (اجمالي المطلوبات) بنسبة 1.09% في الفترة الثانية ومن الملاحظ ان القدرة التفسيرية وصلت الى 1.58% كأقصى قدرة تفسيرية في الفترة العاشرة وكما موضح في الشكل التالي :

شكل (11) التباين المفسر لمصرف لمصرف الشرق الاوسط

Variance Decomposition using Cholesky (d.f. adjusted) Factors



5- تحليل السببية بين متغيرات مصرف الشرق الاوسط

ان مفهوم السببية "Causality" شأنه في ذلك شأن معظم المفاهيم في العلوم الاقتصادية والاحصائية والاجتماعية و تكثر فيه الاجتهادات وتتعدد التعاريف الخاصة به، ولكن جميعها تتطوي على علاقة تكون فيها حادثة معلومة تتبع دائما بحادثة أخرى معينة، ويقع تعاقب الاحداث هذا خلال فترة زمنية معينة ، وغالبا ما تدعى الحادثة الاولى بالسبب واما الثانية بالمسبب ، فالسببية كمفهوم فلسفي تعني أن خلفيات العلاقات السابقة بين المتغيرات الحالية تعود إلى جزأين، أحدهما يؤثر والآخر يسبب نمط وطبيعة العلاقة ، ولتعرف على معنوية المتغيرات يتم استخدام اختبار F لمعرفة اتجاه السببية، فإذا كانت F المحسوبة أكبر من القيمة F الجدولية ، فإن ذلك يؤدي إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة سببية، وعكس ذلك توجد علاقة سببية (Gujarati, 2012, 270-271)، وهناك اربعة احتمالات للسببية :

- 1- علاقة سببية ذات الاتجاه الواحد إذ X يسبب Y ولكن Y لا يسبب في X .
- 2- علاقة سببية ذات الاتجاه الواحد إذ Y يسبب X ولكن X لا يسبب في Y .
- 3- علاقة سببية ذات الاتجاهين إذ Y يسبب X وكذلك X يسبب في Y .
- 4- الاستقلال ويعني ان المتغير X لا يسبب Y و Y لا يسبب في X ويعني ذلك انعدام العلاقة بين المتغيرات (جوجراتي، 2015: 903) .

أجري تحليل السببية لمتغيرات مصرف الشرق الاوسط التجاري وتم التوصل الى نتائج الاختبار التالي:

الجدول (24) العلاقة السببية بين المتغيرات لمصرف الشرق الاوسط

Null Hypothesis فرضية العدم	اتجاه العلاقة	F-Statistic	Lag
CA does not Granger Cause TL	→	2.36234	3
TL does not Granger Cause CA		0.42280	
LO does not Granger Cause TL	→	10.6884	3
TL does not Granger Cause LO		0.89198	
IN does not Granger Cause TL	→	6.85556	4
TL does not Granger Cause IN		0.44688	
MO does not Granger Cause TL	→	1.7E-06	1
TL does not Granger Cause MO		1.36467	
LO does not Granger Cause CA		0.09090	3
CA does not Granger Cause LO	→	3.52914	
IN does not Granger Cause CA	→	2.42794	4
CA does not Granger Cause IN		1.71023	
MO does not Granger Cause CA	→	2.57377	4
CA does not Granger Cause MO		81.8373	
IN does not Granger Cause LO	→	1.76995	4
LO does not Granger Cause IN		0.60747	
MO does not Granger Cause LO		0.39680	4
LO does not Granger Cause MO	→	7.50233	
MO does not Granger Cause IN		1.06573	1
IN does not Granger Cause MO	→	2.22231	

• الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

من نتائج اختبار كرانجر للسببية يتضح انه افضل فترة للتخلف الزمني هو (3) وعليه توجد علاقة سببية بين المتغيرين (الائتمان النقدي ، اجمالي المطلوبات) باتجاه واحد أي في حالة تغير (CA) فإنه يسبب التغير في اجمالي المطلوبات (TL) وعليه نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل، اما فيما يتعلق بالعلاقة

السببية بين (القروض والتسليفات واجمالي المطلوبات) اظهرت نتائج وجود علاقة باتجاه واحد اذ ان التغير في (LO) يؤدي الى تغير في اجمالي المطلوبات إذ كانت F المحتسبة اكبر من F الجدولية وعليه رفض الفرض العدمي التي تنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرين وقبول الفرض البديل التي ترى العكس من ذلك، وكذلك نتائج اختبار العلاقة السببية بين الاستثمارات واجمالي المطلوبات اظهرت وجود علاقة احادية عند فترة تأخر (4) ان التغير (IN) يسبب تغير في اجمالي المطلوبات (TL) وعليه قبول الفرض البديل ورفض فرضية العدم، اما العلاقة السببية بين (النقدية واجمالي المطلوبات) إذ اظهرت نتائج الاختبار وجود علاقة ضعيفة وباتجاه واحد أي ان التغير في (MO) يؤدي الى تغير ضعيف في (TL) وعليه قبول الفرض العدم وقبول الفرض البديل، واطهرت نتائج الاختبار ان افضل فترة للتخلف الزمني هو (3) وعليه توجد علاقة سببية باتجاه واحد بين المتغيرين (الائتمان النقدي ، القروض والتسليفات) أي ان الائتمان النقدي يؤثر على القروض والتسليفات، وعليه رفض الفرض العدم التي تنص على عدم وجود علاقة بيت المتغيرين وقبول الفرض البديل . في حين اظهرت نتائج الاختبار بين المتغيرين (الاستثمارات والائتمان النقدي) وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه أي ان التغير في (IN) يسبب تغير في (CA)، وكذلك لوحظ ان التغير في (CA) يسبب تغير ضعيف في (IN) وعليه قبول الفرض البديل ورفض الفرض العدم ، اما فيما يتعلق بعلاقة السببية بين (الائتمان والنقدية) إذ أظهرت النتائج وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين المتغيرين ، إذ يتضح ان التغير في (MO) يسبب تغير في (CA) بعد تحديد افضل فترات الابطاء هو (4) تبين ان F المحتسبة اكبر من F الجدولية وعند مستوى معنوي 10%، وكذلك وجود علاقة سببية قوية في حالة التغير (CA) يؤدي الى تغير في (MO) إذ توصلت نتائج ان قيمة F المحتسبة اكبر من قيمتها الجدولية وعند المستوى 1% وعليه رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل. في حين اظهرت نتائج اختبار كرانجر وجود علاقة احادية الاتجاه بين المتغيرين (الاستثمارات والقروض والتسليفات) أي ان التغير في (IN) يؤدي الى تغير ضعيف في (LO) وعليه قبول الفرض البديل ورفض الفرض العدم ، في حين لا توجد علاقة سببية في حالة العكس وعليه قبول الفرض العدم ورفض الفرض البديل. اما فيما يتعلق بالعلاقة بين (النقدية والقروض والتسليفات) إذ أظهرت النتائج وجود علاقة احادية الاتجاه أي ان في حالة التغير في (LO) يؤدي الى تغير (MO) اذ توصلت النتائج ان قيمة F اكبر من الجدولية وعند المستوى 1% وعليه رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل ، في حين العكس الصحيح، واطهرت نتائج الاختبار ان افضل فترة للتخلف الزمني هو (1) إذ توجد علاقة سببية في اتجاه واحد بين المتغيرين (النقدية

والاستثمارات) أي ان التغير (IN) يؤدي الى تغير في (MO)، في حين لوحظ عدم تأثير النقدية في الاستثمارات وعليه قبول الفرض عدم ورفض الفرض البديل .

ثانيا: تقدير وتحليل العلاقة الدالة بيم متغيرات مصرف المتحد للاستثمار

1- تقدير الانموذج

بعد تحديد أي من المتغيرات التي تؤثر في المتغير الآخر وكذلك تحديد درجة تأخير الانموذج إذ تأتي بعدها مرحلة مهمة بعد تشخيص الانموذج وهي مرحلة تقدير المعلمات للنموذج ، وكذلك تحديد المؤشرات الاحصائية المهمة للنموذج ، وكما موضح في الجدول التالي :

جدول (25) نتائج التقدير لمصرف المتحد للاستثمار باستخدام منهجية VAR

Vector Autoregression Estimates					
Date: 02/05/21 Time: 01:18					
Sample (adjusted): 2007 2019					
Included observations: 13 after adjustments					
Standard errors in () & t-statistics in []					
	TL	CA	LO	IN	MO
TL(-1)	0.733057 (0.13756) [5.32908]	-0.145943 (0.07998) [-1.82471]	-0.143543 (0.08234) [-1.74329]	-0.005738 (0.00441) [-1.30255]	-0.100764 (0.08341) [-1.20802]
CA(-1)	4.584211 (15.1757) [0.30208]	3.212516 (8.82375) [0.36408]	3.238699 (9.08401) [0.35653]	0.846463 (0.48602) [1.74161]	8.599547 (9.20226) [0.93450]
LO(-1)	-4.898131 (14.9393) [-0.32787]	-3.527452 (8.68626) [-0.40610]	-3.564944 (8.94246) [-0.39865]	-0.815350 (0.47845) [-1.70415]	-9.067145 (9.05887) [-1.00091]
IN(-1)	15.69620 (9.50593) [1.65120]	10.80232 (5.52712) [1.95442]	10.95225 (5.69014) [1.92478]	-0.475838 (0.30444) [-1.56299]	12.18808 (5.76421) [2.11444]
MO(-1)	0.621061 (0.49319) [1.25928]	0.998060 (0.28676) [3.48049]	1.000667 (0.29522) [3.38961]	0.008043 (0.01579) [0.50923]	0.919232 (0.29906) [3.07375]
C	107928.2 (68861.9) [1.56731]	-10275.74 (40039.0) [-0.25664]	-11358.37 (41219.9) [-0.27556]	1235.529 (2205.40) [0.56023]	63501.88 (41756.5) [1.52077]
R-squared	0.858016	0.725819	0.714102	0.554600	0.697901

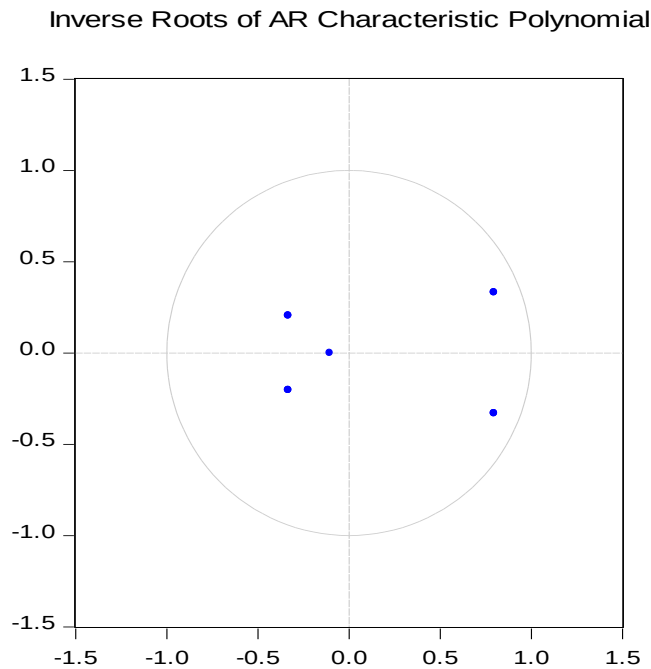
Adj. R-squared	0.756599	0.529975	0.509889	0.236458	0.482115
Sum sq. resids	8.13E+10	2.75E+10	2.91E+10	83362507	2.99E+10
S.E. equation	107752.8	62651.64	64499.56	3450.932	65339.15
F-statistic	8.460282	3.706116	3.496855	1.743245	3.234237
Log likelihood	-165.0612	-158.0119	-158.3898	-120.3256	-158.5580
Akaike AIC	26.31710	25.23261	25.29074	19.43471	25.31661
Schwarz SC	26.57785	25.49335	25.55149	19.69546	25.57735
Mean dependent	501319.4	19232.92	19247.15	150.9231	101764.8
S.D. dependent	218407.5	91384.42	92131.84	3949.298	90793.97
Determinant resid covariance (dof adj.)		1.72E+42			
Determinant resid covariance		7.78E+40			
Log likelihood		-704.2422			
Akaike information criterion		112.9603			
Schwarz criterion		114.2641			
Number of coefficients		30			

• من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي E-views10

يتضح من نتائج تقدير نموذج (VAR) ان نسبة التباين المفسر بواسطة الانموذج الى اجمالي التباين الكلي في المتغير التابع وذلك من خلال قيمة معامل التحديد (R^2) فقد بلغت (0.85) وبالتالي فان هناك (0.85) من التغيرات التي تحدث في اجمالي المطلوبات هي مصدرها التغيرات في النقدية والائتمان النقدي والاستثمارات والقروض والتسليفات ، اذ تسعى المصارف عبر متغيراتها المختلفة الى توسيع دائرة الائتمان النقدي والاستثمارات ليشمل كل القطاعات الاقتصادية ، لان هذه التوسع سيفضي في النهاية الى زيادة النقدية لدى المصارف وبالتالي فإن نمو المعروض النقدي بحدود متناسبة مع نمو الناتج سيوفر بيئة سليمة قادرة على جذب المودعين واتخاذ القرار المناسب في توزيع مواردهم .

ومن خلال متابعة نتائج تقدير الانموذج نجد ان معامل التحديد الموضح هو الاخر ذو قيمة عالية اذ بلغت (0.75) ، وبالمقابل فان قيمة اختبار (F) هي الاخرى عالية يمكن القرار بمعنوية الانموذج ككل ، وللتأكد من صحة النتائج للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع "اجمالي المطلوبات " لابد من التأكد من استقراره الانموذج كما موضح في الشكل التالي :

شكل (12) استقرارية الانموذج لمصرف المتحد للاستثمار



• من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي E-views10

يتضح من الشكل (12) انه لا توجد جذور خارج دائرة الوحدة ، إذ ان السلسلة اصبحت مستقرة بعد اخذ الفرق الاول لمتغيرات الانموذج ، ومن ثم امكانية التنبؤ بمزيد من الاختبارات لتقدير العلاقة بين متغيرات الانموذج .

2- تحويل نموذج المقدر الى نظام

يتضح من الجدول ادناه امكانية تحويل الانموذج المقدر الى نظام وكما موضح بجدول الاتي :

جدول (26) تحويل الصيغ الى نظام لمصرف المتحد للاستثمار

System: UNTITLED				
Estimation Method: Least Squares				
Date: 02/05/21 Time: 01:23				
Sample: 2007 2019				
Included observations: 13				
Total system (balanced) observations 65				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.733057	0.137558	5.329085	0.0000
C(2)	4.584211	15.17572	0.302075	0.7644
C(3)	-4.898131	14.93925	-0.327870	0.7450
C(4)	15.69620	9.505933	1.651201	0.1076
C(5)	0.621061	0.493187	1.259280	0.2163
C(6)	107928.2	68861.87	1.567315	0.1260
C(7)	-0.145943	0.079981	-1.824712	0.0766
C(8)	3.212516	8.823752	0.364076	0.7180
C(9)	-3.527452	8.686260	-0.406096	0.6871
C(10)	10.80232	5.527118	1.954422	0.0587
C(11)	0.998060	0.286758	3.480493	0.0014
C(12)	-10275.74	40038.96	-0.256643	0.7990
C(13)	-0.143543	0.082340	-1.743286	0.0901
C(14)	3.238699	9.084009	0.356528	0.7236
C(15)	-3.564944	8.942462	-0.398654	0.6926
C(16)	10.95225	5.690141	1.924776	0.0624
C(17)	1.000667	0.295216	3.389607	0.0017
C(18)	-11358.37	41219.92	-0.275555	0.7845
C(19)	-0.005738	0.004405	-1.302551	0.2012
C(20)	0.846463	0.486023	1.741610	0.0904
C(21)	-0.815350	0.478450	-1.704148	0.0972
C(22)	-0.475838	0.304441	-1.562991	0.1271
C(23)	0.008043	0.015795	0.509232	0.6138
C(24)	1235.529	2205.397	0.560230	0.5789
C(25)	-0.100764	0.083412	-1.208022	0.2351
C(26)	8.599547	9.202256	0.934504	0.3564
C(27)	-9.067145	9.058866	-1.000914	0.3237
C(28)	12.18808	5.764210	2.114441	0.0417
C(29)	0.919232	0.299059	3.073749	0.0041
C(30)	63501.88	41756.48	1.520767	0.1373
Determinant residual covariance				
		7.78E+40		
Equation: TL = C(1)*TL(-1) + C(2)*C A(-1) + C(3)*LO(-1) + C(4)*IN(-1) + C(5)*MO(-1) + C(6)				
Observations: 13				
R-squared	0.858016	Mean dependent var	501319.4	
Adjusted R-squared	0.756599	S.D. dependent var	218407.5	
S.E. of regression	107752.8	Sum squared resid	8.13E+10	
Durbin-Watson stat	1.650919			

Equation: CA = C(7)*TL(-1) + C(8)*CA(-1) + C(9)*LO(-1) + C(10)*IN(-1) +			
C(11)*M(-1) + C(12)			
Observations: 13			
R-squared	0.725819	Mean dependent var	19232.92
Adjusted R-squared	0.529975	S.D. dependent var	91384.42
S.E. of regression	62651.64	Sum squared resid	2.75E+10
Durbin-Watson stat	1.741981		
Equation: LO = C(13)*TL(-1) + C(14)*CA(-1) + C(15)*LO(-1) + C(16)*IN(-1)			
+ C(17)*MO(-1) + C(18)			
Observations: 13			
R-squared	0.714102	Mean dependent var	19247.15
Adjusted R-squared	0.509889	S.D. dependent var	92131.84
S.E. of regression	64499.56	Sum squared resid	2.91E+10
Durbin-Watson stat	1.785223		
Equation: IN = C(19)*TL(-1) + C(20)*CA(-1) + C(21)*LO(-1) + C(22)*IN(-1)			
+ C(23)*MO(-1) + C(24)			
Observations: 13			
R-squared	0.554600	Mean dependent var	150.9231
Adjusted R-squared	0.236458	S.D. dependent var	3949.298
S.E. of regression	3450.932	Sum squared resid	83362504
Durbin-Watson stat	2.478592		
Equation: MO = C(25)*L(-1) + C(26)*CA(-1) + C(27)*LO(-1) + C(28)*IN(-1) +			
C(29)*MO(-1) + C(30)			
Observations: 13			
R-squared	0.697901	Mean dependent var	101764.8
Adjusted R-squared	0.482115	S.D. dependent var	90793.97
S.E. of regression	65339.15	Sum squared resid	2.99E+10
Durbin-Watson stat	1.840042		

• من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي E-views10

3- تحليل الاستجابة

هناك طريقة اخرى للتعرف على السلوك الحركي للنموذج وذلك من خلال دوال الاستجابة ، إذ توضح تأثير الصدمة بمقدار انحراف معياري واحد لاحد المتغيرات " أي صدمة للمتغير على القيمة الحالية والمستقبلية لمتغيرات الانموذج " عندما تكون المتغيرات مستقرة ومتكاملة فإن المتغيرات تكون في حالة توازن خلال فترة من الزمن ، وان أي صدمة لأي من المتغيرات المستخدمة في الانموذج وبالتالي تؤثر على وضعية التوازن لفترة زمنية معينة ، ثم تعود المتغيرات الى التوازن ، لكن بشرط عدم حدوث أي صدمة اخرى في نفس الوقت ، وعند حدوث صدمة مقدارها انحراف معياري واحد في متغير ما ، فإن دالة الاستجابة تقيس ذلك على القيم الحالية والمستقبلية لذلك المتغير والمتغيرات الاخرى، وكما موضح في الجدول الاتي:

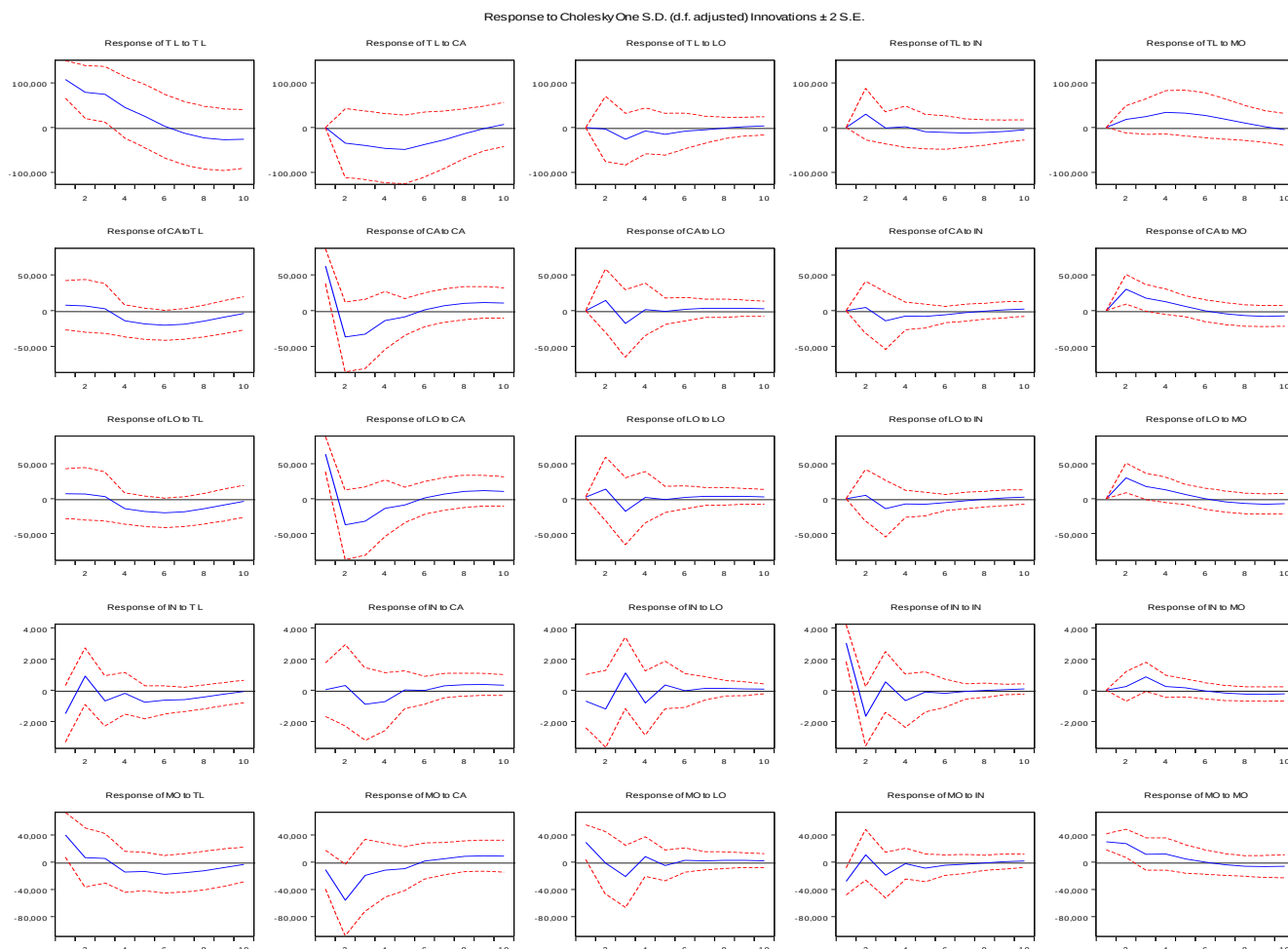
جدول (27) تحليل دوال الاستجابة لمصرف المتحد للاستثمار

Response of TL:					
Period	TL	CA	LO	IN	MO
1	107752.8	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	79304.22	-34938.05	-3404.439	29888.01	18513.38
3	74195.57	-39843.95	-26003.49	-759.8807	24632.62
4	45099.39	-46307.33	-7461.914	1681.556	34211.28
5	25461.53	-48885.99	-14971.32	-9195.422	32412.18
6	2896.642	-38016.65	-7684.876	-11125.57	27177.34
7	-12889.64	-27114.60	-4784.362	-12180.87	19081.69
8	-23000.75	-13763.69	-1066.881	-10974.98	10076.82
9	-27033.79	-2065.319	1861.921	-8315.135	1934.108
10	-25888.78	6977.814	3627.773	-5167.902	-4449.219

• من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي E-views10

يتبين من الجدول (27) يبين استجابة اجمالي المطلوبات للتغيرات المفاجئة في المتغير نفسة ، استجابة طردية للمعدل نفسة بمقدار انحراف معياري واحد ، إذ يكون كبير في السنة الاولى اذ بلغ (107752.8) ، ثم يأخذ بالانخفاض التدريجي حتى يحقق اعلى انخفاض في الفترة الثامنة فقد بلغ (-23000.75) ويستمر الانخفاض في الفترات المتبقية، اما فيما يتعلق بالجزء الثاني من الجدول (الائتمان النقدي) إذ يتضح انها ضعيفة في معظم الفترات وتقترب من الصفر ومحقة ادنى استجابة سلبية في الفترة الثامنة إذ بلغت (-13763.69)، اما الجزء الثالث استجابة القروض والتسليفات إذ نرى انها ضعيفة في الفترة الاولى ، وتستمر في الانخفاض لغاية الفترة الثامنة فقد بلغت (-1066.881) وبعدها تأخذ في الارتفاع في الفترات الاخيرة ، اما الجزء الرابع يوضح استجابة الاستثمارات إذ تكون قوة الاستجابة ايجابية في بداية الفترة ثم يتبعها انخفاض كبير ، وتأخذ بتأرجح بين الارتفاع والانخفاض الى ان وصلت ادنى انخفاض في الفترة العاشرة فقد بلغت (-5167.902)، اما الجزء الاخير يبين استجابة النقدية تكون الاستجابة موجبة في معظم الفترات باستثناء الفترة العاشرة فتكون الاستجابة سالبة إذ بلغت (-5167.902) .

الشكل (13) دالة الاستجابة لمصرف المتحد للاستثمار



• من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي E-views10

4- تحليل التباين

يهتم تحليل التباين في ابراز الاهمية النسبية للمتغيرات المكونة للنموذج وذلك لمعرفة مقدار التباين في التنبؤ للمتغير والذي يعزى الى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه وكذلك المتغيرات الاخرى ، ويعد تحليل مكونات التباين احد اساليب وصف السلوك الحركي لمتغيرات الانموذج ، إذ ان تباين خطأ التنبؤ لمتغير ما يعزى ذلك الى الصدمات الغير متنبأ بها لكل متغير من متغيرات الانموذج خلال فترة التنبؤ وكما موضح في الجدول التالي :

جدول (28) تحليل التباين لمصرف المتحد للاستثمار

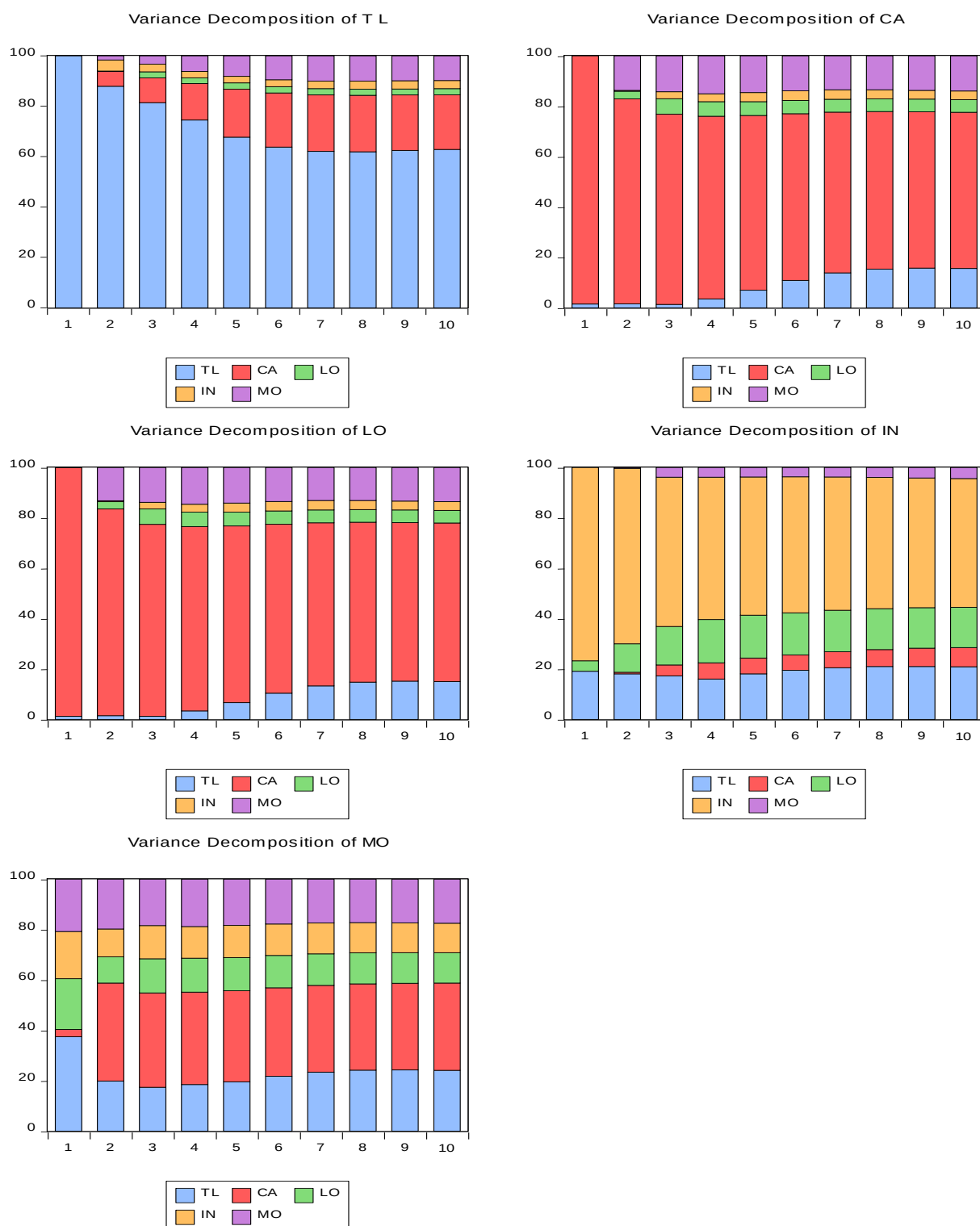
Variance Decomposition of TL:						
Period	S.E.	TL	CA	LO	IN	MO
1	107752.8	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	142716.9	87.88157	5.993030	0.056904	4.385744	1.682753
3	169541.0	81.42454	9.769663	2.392736	3.109747	3.303318
4	184801.0	74.48817	14.50182	2.176929	2.625656	6.207424
5	196338.4	67.67282	19.04708	2.510046	2.545487	8.224571
6	202296.5	63.76579	21.47324	2.508681	2.700214	9.552074
7	205816.9	61.99530	22.48052	2.477632	2.958896	10.08765
8	208091.8	61.86894	22.42917	2.426384	3.172717	10.10279
9	210032.5	62.38759	22.02627	2.389611	3.271092	9.925441
10	211877.9	62.79855	21.75272	2.377484	3.273852	9.797396

• من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي E-views10

يتضح من جدول (28) نتائج تحليل مكونات التباين ، وذلك لمعرفة أي من المتغيرات المستقلة ذات القدرة التفسيرية للخطأ في تباين المتغير التابع (اجمالي المطلوبات) ، ففي السنة الاولى يفسر اجمالي المطلوبات 100% من التباين في التنبؤ، لكن في السنة الثانية تنخفض قدرته التفسيرية لتصل الى 87.88% الى ان تصل الى اقصى قدرة تفسيرية في الفترة العاشرة اذ بلغت 62.79% ، فيما يفسر الائتمان النقدي اجمالي المطلوبات بنسبة 5.99% في الفترة الثانية ، ومن الملاحظ ان القدرة التفسيرية وصلت الى 21.75% كأقصى قدرة تفسيرية في السنة العاشرة، اما المتغير الاخر هو القروض والتسليفات فإنه يفسر المتغير التابع (اجمالي المطلوبات) بنسبة 0.05% في الفترة الثانية ومن الملاحظ ان القدرة التفسيرية وصلت الى 2.37% كأقصى قدرة تفسيرية في الفترة العاشرة ، اما فيما يتعلق في الاستثمارات فأنها تفسر اجمالي المطلوبات 4.38% خلال الفترة الثانية ، الى ان تصل القدرة التفسيرية الى 3.27% كأقصى قدرة تفسيرية في الفترة العاشرة ، في حين تفسر النقدية المتغير التابع (اجمالي المطلوبات) بنسبة 1.68% في الفترة الثانية ومن الملاحظ ان القدرة التفسيرية وصلت الى 9.79% كأقصى قدرة تفسيرية في الفترة العاشرة . وكما موضح في الشكل التالي:

شكل (14) التباين المفسر لمصرف المتحد للاستثمار

Variance Decomposition using Cholesky (d.f. adjusted) Factors



• من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي E-views10

5- السببية

تعد من الطرق المستخدمة للوصول للعلاقة ما بين مجموعة من المتغيرات السلاسل الزمنية ، إذ تفسر قيم المتغير الحالية بالقيم السابقة لها ، وكذلك بالقيم السابقة للمتغيرات الأخرى ، ولها يستند التحليل القياسي على سببية كرانجر ، وكما موضح في الجدول التالي :

جدول (29) نتائج اختبار السببية لمصرف المتحد للاستثمار

Null Hypothesis فرضية العدم	اتجاه العلاقة	F-Statistic	Lag
CA does not Granger Cause T L	→	5.63313	4
TL does not Granger Cause CA		1.35606	
LO does not Granger Cause TL	→	4.55825	4
T L does not Granger Cause LO		1.39626	
IN does not Granger Cause TL	→	1.60313	2
TL does not Granger Cause IN	→	2.02691	
Mo does not Granger Cause TL		0.72194	4
T L does not Granger Cause MO	→	4.67604	
LO does not Granger Cause CA	→	6.14414	2
CA does not Granger Cause LO		6.30512	
IN does not Granger Cause CA	→	3.08576	2
CA does not Granger Cause IN		1.18542	
Mo does not Granger Cause CA	→	2.29574	4
CA does not Granger Cause Mo	→	1.64175	
IN does not Granger Cause LO		3.35502	2
LO does not Granger Cause IN		1.10532	
Mo does not Granger Cause LO	→	2.37173	4
LO does not Granger Cause Mo		1.82760	
Mo does not Granger Cause IN	→	1.79306	1
IN does not Granger Cause Mo		3.86323	

• من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views10

اظهرت نتائج الاختبار انه افضل فترة للتخلف الزمني هو (4) وعليه توجد علاقة سببية بين المتغيرين (الائتمان النقدي ، اجمالي المطلوبات) باتجاه واحد أي في حالة تغير (CA) فإنه يسبب التغير في اجمالي المطلوبات (TL) وعليه نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل ، في حين لوحظ ان التغير في اجمالي المطلوبات لا يسبب تغير في الائتمان النقدي وبالتالي قبول فرضية العدم ورفض الفرض البديل، اما فيما يتعلق بالعلاقة السببية بين (القروض والتسليفات و اجمالي المطلوبات) اظهرت نتائج وجود علاقة باتجاه واحد اذ ان التغير في (LO) يؤدي الى تغير في (TL) إذ كانت F المحتسبة اكبر من F الجدولية وعند المستوى 1% وعليه رفض الفرض العدمي التي تنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرين وقبول الفرض البديل التي ترى العكس من ذلك، وكذلك نتائج اختبار العلاقة السببية بين الاستثمارات و اجمالي المطلوبات اظهرت وجود علاقة باتجاه واحد وان افضل فترة تأخر هو (2) اذ ان التغير (IN) يسبب تغير في (TL) وعليه قبول الفرض البديل ورفض فرضية العدم ، اما العلاقة السببية بين (النقدية و اجمالي المطلوبات) إذ اظهرت نتائج الاختبار وجود علاقة احادية الاتجاه أي ان التغير في (TL) يؤدي الى تغير في (MO) إذ كانت قيمة F المحتسبة اكبر من قيمة F الجدولية وعند المستوى 1% وعليه رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل في حين ان التغير في النقدية لا يؤثر على اجمالي المطلوبات، ومن نتائج الاختبار اظهرت ان افضل فترة للتخلف الزمني هو (2) وعليه توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين المتغيرين (الائتمان النقدي ، القروض والتسليفات) أي ان التغير في (LO) يسبب تغير في (CA)، وايضاً في حالة العكس فإنه يسبب نفس التغير وعليه رفض الفرض العدم التي تنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرين وقبول الفرض البديل، اما نتائج اختبار العلاقة السببية بين المتغيرين (الاستثمارات والائتمان النقدي) وجود علاقة سببية احادية الاتجاه وان افضل فترة للتخلف الزمني هو (2) أي ان التغير في (IN) يسبب تغير في (CA) وعليه قبول الفرض البديل ورفض الفرض العدم، اما فيما يتعلق بعلاقة السببية بين (الائتمان النقدي والنقدية) إذ أظهرت النتائج الاختبار وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين المتغيرين ، إذ يتضح ان التغير في (MO) يسبب تغير في (CA) بعد تحديد افضل فترات الابطاء هو (4) تبين ان F المحتسبة اكبر من F الجدولية وعند مستوى معنوي 10%، وكذلك وجود علاقة سببية ضعيفة في حالة التغير (CA) يؤدي الى تغير في (MO) وعليه رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل، في حين اظهرت نتائج اختبار كرانجر وجود علاقة احادية الاتجاه بين المتغيرين (الاستثمارات والقروض والتسليفات) أي ان التغير في (IN) يؤدي الى تغير في (LO) إذ كانت قيمة F المحتسبة اكبر من F الجدولية وعند المستوى 5% وعليه قبول الفرض البديل ورفض الفرض العدم ، لكن لا توجد

علاقة سببية في حالة العكس وعليه قبول الفرض العدم ورفض الفرض البديل، أما فيما يتعلق بالعلاقة بين (النقدية والقروض والتسليفات) إذ أظهرت النتائج وجود علاقة ثنائية الاتجاه أي ان في حالة التغير في (MO) يؤدي الى تغير (LO) إذ توصلت النتائج ان قيمة F اكبر من قيمة F الجدولية وعند المستوى 10% وعليه رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل ، وايضاً توجد علاقة سببية في حالة العكس أي ان التغير (LO) يؤثر في (MO) لكن تأثير ضعيف وعند المستوى 25%، وظهرت نتائج الاختبار ان افضل فترة للتخلف الزمني هو (1) إذ توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين المتغيرين (النقدية والاستثمارات) أي ان التغير (IN) يؤدي الى تغير في (MO) إذ كانت قيمة F المحتسبة اكبر من قيمة F الجدولية وعند المستوى 5% ، وكذلك في حالة العكس وجود علاقة سببية بين المتغيرين لكن علاقة ضعيفة وعند المستوى 25% وعليه رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل .

ثالثاً: مصرف الائتمان العراقي

1- تقدير الانموذج

بعد تحديد أي من المتغيرات التي تؤثر في المتغير الاخر وكذلك تحديد درجة تأخير الانموذج إذ تأتي بعدها مرحلة مهمة بعد تشخيص الانموذج وهي مرحلة تقدير المعلمات للنموذج ، وكذلك تحديد المؤشرات الاحصائية المهمة للنموذج ، والتي يمكن عرضها في الجدول التالي:

جدول (30) تقدير نموذج لمصرف الائتمان العراقي

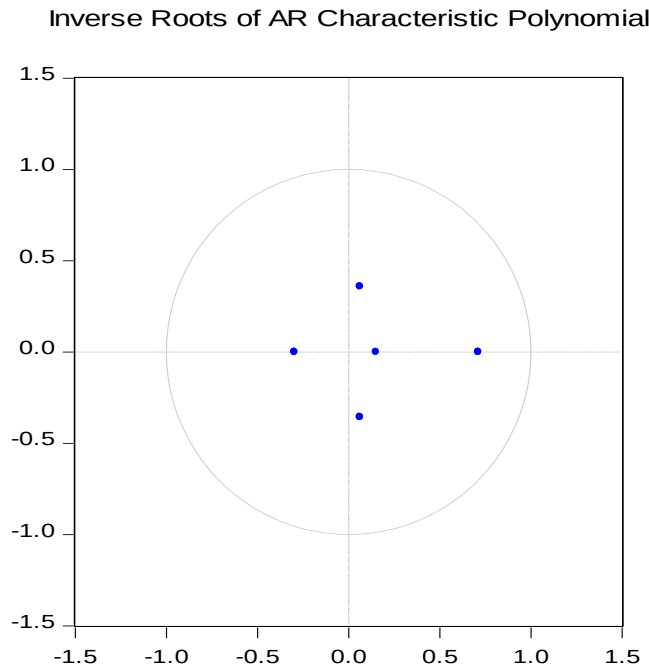
Vector Autoregression Estimates					
Date: 02/07/21 Time: 17:49					
Sample (adjusted): 2007 2019					
Included observations: 13 after adjustments					
Standard errors in () & t-statistics in []					
	TL	CA	LO	IN	MO
TL(-1)	-0.223591 (0.39818) [-0.56153]	0.022636 (0.01587) [1.42631]	0.022163 (0.01490) [1.48779]	-0.575793 (0.55114) [-1.04474]	0.351953 (0.47165) [0.74622]
CA(-1)	-33.33711 (70.2433) [-0.47459]	2.767561 (2.79960) [0.98855]	2.759226 (2.62784) [1.05000]	44.61777 (97.2252) [0.45891]	-80.07837 (83.2029) [-0.96245]
LO(-1)	32.09525 (72.1865) [0.44462]	-2.618641 (2.87705) [-0.91018]	-2.606834 (2.70054) [-0.96530]	-37.45073 (99.9148) [-0.37483]	72.23301 (85.5046) [0.84478]
IN(-1)	-0.444670 (0.39068) [-1.13820]	-0.032553 (0.01557) [-2.09066]	-0.031779 (0.01462) [-2.17432]	0.986132 (0.54075) [1.82365]	-0.413021 (0.46276) [-0.89252]
MO(-1)	-0.513807 (0.53373) [-0.96267]	-0.027194 (0.02127) [-1.27839]	-0.027803 (0.01997) [-1.39241]	0.708252 (0.73875) [0.95872]	-0.229118 (0.63220) [-0.36241]
C	261744.5 (229547.) [1.14027]	17099.18 (9148.77) [1.86901]	16670.12 (8587.47) [1.94121]	-197300.8 (317720.) [-0.62099]	455073.1 (271897.) [1.67369]
R-squared	0.839966	0.783051	0.801359	0.393388	0.350881
Adj. R-squared	-0.097202	0.628088	0.659473	-0.039906	-0.112775
Sum sq. resids	6.55E+10	1.04E+08	91734095	1.26E+11	9.20E+10
S.E. equation	96765.88	3856.683	3620.065	133935.7	114618.9
F-statistic	0.787383	5.053138	5.647900	0.907900	0.756771
Log likelihood	-163.6631	-121.7708	-120.9477	-167.8889	-165.8642
Akaike AIC	26.10201	19.65704	19.53041	26.75214	26.44065
Schwarz SC	26.36276	19.91779	19.79116	27.01289	26.70140
Mean dependent	12701.00	5579.130	5254.052	266488.4	217088.5
S.D. dependent	92380.23	6324.028	6203.555	131340.7	108655.7
Determinant resid covariance (dof adj.)					
		6.87E+38			
Determinant resid covariance		3.11E+37			
Log likelihood		-653.3767			
Akaike information criterion		105.1349			
Schwarz criterion		106.4386			
Number of coefficients		30			

• من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views10

يتضح من نتائج تقدير نموذج (VAR) ان نسبة التباين المفسر بواسطة الانموذج الى اجمالي التباين الكلي في المتغير التابع وذلك من خلال قيمة معامل التحديد (R^2) فقد بلغت (0.83) وبالتالي فان هناك (0.83) من التغيرات التي تحدث في اجمالي المطلوبات هي مصدرها التغيرات في النقدية والائتمان النقدي والاستثمارات والقروض والتسليفات ، إذ ان الافراد يرغبون في الاحتفاظ بموجوداتهم على شكل اصول سائلة ، وذلك لأنها توفر درجة من الامان والراحة في ظل ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي .

ومن خلال متابعة نتائج تقدير الانموذج نجد ان معامل التحديد الموضح هو الاخر ذو قيمة ضعيفة ، وبالمقابل فان قيمة اختبار (F) هي الاخرى ضعيفة ومن ثم لا يمكن القرار بمعنوية الانموذج ككل ، وللتأكد من صحة النتائج للعلاقة بين المتغيرات المستقلة (النقدية ، الائتمان النقدي ، الاستثمارات ، القروض والتسليفات) والمتغير التابع "اجمالي المطلوبات" لابد من التأكد من استقراره الانموذج كما موضح في الشكل التالي :

شكل (15) استقرارية الانموذج لمصرف الائتمان العراقي



• من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي E-views10

يتضح من الشكل (15) ان الانموذج قد استقر وان الجذور كلها اصبحت داخل الدائرة الواحدة ، ومن ثم امكانية اجراء العديد من الاختبارات لقياس العلاقة بين متغيرات الانموذج.

2- تحويل الانموذج المقدر الى نظام

بعد تقدير الانموذج يتم تحويل الانموذج المقدر الى نظام وكما موضح بجدول التالي:

جدول (31) نتائج تحويل الانموذج الى نظام لمصرف الائتمان العراقي

System: UNTITLED				
Estimation Method: Least Squares				
Date: 02/07/21 Time: 17:52				
Sample: 2007 2019				
Included observations: 13				
Total system (balanced) observations 65				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.223591	0.398184	-0.561526	0.5780
C(2)	-33.33711	70.24328	-0.474595	0.6380
C(3)	32.09525	72.18646	0.444616	0.6593
C(4)	-0.444670	0.390678	-1.138200	0.2628
C(5)	-0.513807	0.533730	-0.962672	0.3423
C(6)	261744.5	229546.7	1.140267	0.2619
C(7)	0.022636	0.015870	1.426312	0.1626
C(8)	2.767561	2.799603	0.988555	0.3297
C(9)	-2.618641	2.877050	-0.910183	0.3690
C(10)	-0.032553	0.015571	-2.090661	0.0439
C(11)	-0.027194	0.021272	-1.278394	0.2095
C(12)	17099.18	9148.770	1.869014	0.0700
C(13)	0.022163	0.014896	1.487792	0.1458
C(14)	2.759226	2.627840	1.049998	0.3009
C(15)	-2.606834	2.700535	-0.965303	0.3410
C(16)	-0.031779	0.014615	-2.174323	0.0365
C(17)	-0.027803	0.019967	-1.392414	0.1726
C(18)	16670.12	8587.468	1.941214	0.0603
C(19)	-0.575793	0.551135	-1.044740	0.3033
C(20)	44.61777	97.22520	0.458912	0.6491
C(21)	-37.45073	99.91479	-0.374827	0.7101
C(22)	0.986132	0.540746	1.823652	0.0768
C(23)	0.708252	0.738747	0.958721	0.3443
C(24)	-197300.8	317720.4	-0.620989	0.5386
C(25)	0.351953	0.471648	0.746220	0.4605
C(26)	-80.07837	83.20292	-0.962447	0.3424
C(27)	72.23301	85.50461	0.844785	0.4040
C(28)	-0.413021	0.462757	-0.892522	0.3782
C(29)	-0.229118	0.632201	-0.362413	0.7192
C(30)	455073.1	271897.3	1.673695	0.1031
Determinant residual covariance 3.11E+37				
Equation: TL = C(1)*TL(-1) + C(2)*CA(-1) + C(3)*Lo(-1) + C(4)*IN(-1) + C(5)*MO(-1) + C(6)				
Observations: 13				
R-squared	0.359966	Mean dependent var	12701.00	
Adjusted R-squared	-0.097202	S.D. dependent var	92380.23	
S.E. of regression	96765.88	Sum squared resid	6.55E+10	
Durbin-Watson stat	2.199832			

Equation: CA = C(7)*TL(-1) + C(8)*CA(-1) + C(9)*Lo(-1) + C(10)*IN(-1) + C(11)			
*MO(-1) + C(12)			
Observations: 13			
R-squared	0.783051	Mean dependent var	5579.130
Adjusted R-squared	0.628088	S.D. dependent var	6324.028
S.E. of regression	3856.683	Sum squared resid	1.04E+08
Durbin-Watson stat	2.172473		
Equation: Lo = C(13)*TL(-1) + C(14)*CA(-1) + C(15)*Lo(-1) + C(16)*IN(-1) + C(17)*MO(-1) + C(18)			
Observations: 13			
R-squared	0.801359	Mean dependent var	5254.052
Adjusted R-squared	0.659473	S.D. dependent var	6203.555
S.E. of regression	3620.065	Sum squared resid	91734096
Durbin-Watson stat	2.233010		
Equation: IN = C(19)*TL(-1) + C(20)*CA(-1) + C(21)*Lo(-1) + C(22)*IN(-1) + C(23)*MO(-1) + C(24)			
Observations: 13			
R-squared	0.393388	Mean dependent var	266488.4
Adjusted R-squared	-0.039906	S.D. dependent var	131340.7
S.E. of regression	133935.7	Sum squared resid	1.26E+11
Durbin-Watson stat	1.551298		
Equation: MO = C(25)*TL(-1) + C(26)*CA(-1) + C(27)*Lo(-1) + C(28)*IN(-1) + C(29)*MO(-1) + C(30)			
Observations: 13			
R-squared	0.350881	Mean dependent var	217088.5
Adjusted R-squared	-0.112775	S.D. dependent var	108655.7
S.E. of regression	114618.9	Sum squared resid	9.20E+10
Durbin-Watson stat	1.626795		

● من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views10

3- تحليل الاستجابة مصرف الائتمان

تشير دالة الاستجابة الى معرفة تتبع المسار الزمني للمتغيرات المفاجئة والصدمات المفاجئة التي قد يتعرض لها الانموذج ، وتقدر بانحراف معياري واحد لأحدى المتغيرات على القيم الحالية والمستقبلية لمتغيرات الانموذج المفترض ، وكذلك يعمل الاختبار في قياس مدى استجابة المتغيرات الاخرى في الانموذج لأي تغير مفاجئ وذلك لأي متغير من متغيرات الانموذج عبر الزمن ، وكما موضح في الجدول التالي:

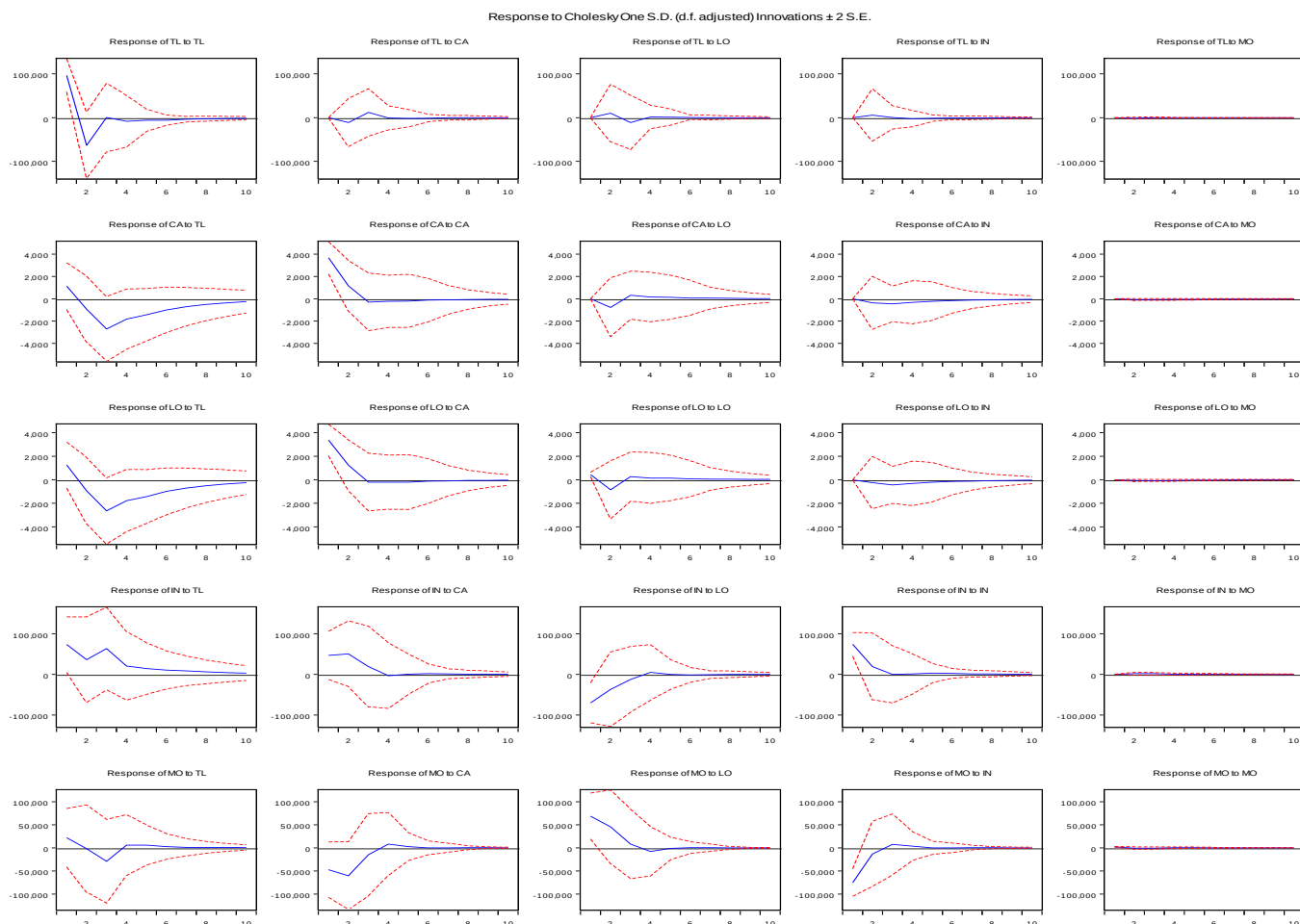
جدول (32) تحليل دوال الاستجابة لمصرف الائتمان العراقي

Response of TL:					
Period	TL	CA	LO	IN	MO
1	96765.88	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	-63188.73	-11198.39	10310.35	5920.618	-1135.264
3	296.8815	11876.65	-11156.31	587.6851	-150.4292
4	-8324.328	-495.7668	1407.137	-2658.257	-185.6110
5	-6085.596	-1574.522	1218.654	-1419.672	-179.8636
6	-5650.415	-1044.527	743.8548	-686.2775	-144.9597
7	-3516.522	-324.4675	177.7690	-473.0644	-93.98933
8	-2473.591	-266.9126	191.4772	-389.6733	-65.32997
9	-1767.670	-227.4367	163.7463	-283.2334	-47.11544
10	-1282.909	-168.9746	119.8085	-196.7517	-34.02727

• من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views10

يتضح من الجدول (32) ان صدمة انحراف معياري واحد في اجمالي المطلوبات تسبب استجابة 96% في الفترة الاولى، ثم تنخفض في الفترة الثانية الى -63% ، ثم تزداد في الفترة الثالثة الى 29% ، ثم تعاود بالانخفاض في الفترات المتبقية، وان صدمة انحراف معياري واحد في الائتمان النقدي تسبب استجابة سالبة في الفترة الثانية -11% ، ثم تعاود في الارتفاع في الفترة الثالثة، لكن تأخذ في الانخفاض حتى الفترة العاشرة -16%، اما فيما يتعلق في القروض والتسليفات فإن صدمة انحراف معياري واحد تسبب في استجابة مقدارها 10% في الفترة الثانية، ثم تنخفض في الفترة الثالثة لتصل الى -11%، ثم ترتفع الى 14% في الفترة الرابعة وبعدها تستقر نسبياً حتى الفترة العاشرة، في حين صدمة انحراف معياري واحد في الاستثمارات يتسبب في استجابة 59% في الفترة ، ثم تنخفض الى -26% في الفترة الرابعة ، وتأخذ بالانخفاض الى ان تصل -19% في الفترة العاشرة، اما صدمة انحراف معياري واحد في النقدية يتسبب في استجابة سالبة -11% في الفترة الثانية ، إذ يلاحظ انها تكون الاستجابة سالبة طوال الفترة .

الشكل (16) تحليل دالة الاستجابة لمصرف الائتمان العراقي



• من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي E-views10

4- تحليل التباين

يعد تحليل التباين اداة لمعرفة مقدار التباين في التنبؤ في متغيرات الانموذج ، والذي يعود الى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه ، وكذلك مقدار خطأ التنبؤ في المتغيرات الاخرى في الانموذج ، لغرض التعرف القدرة التفسيرية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في التفسير وكما موضح بجدول التالي:

جدول (33) نتائج تحليل التباين لمصرف الائتمان العراقي

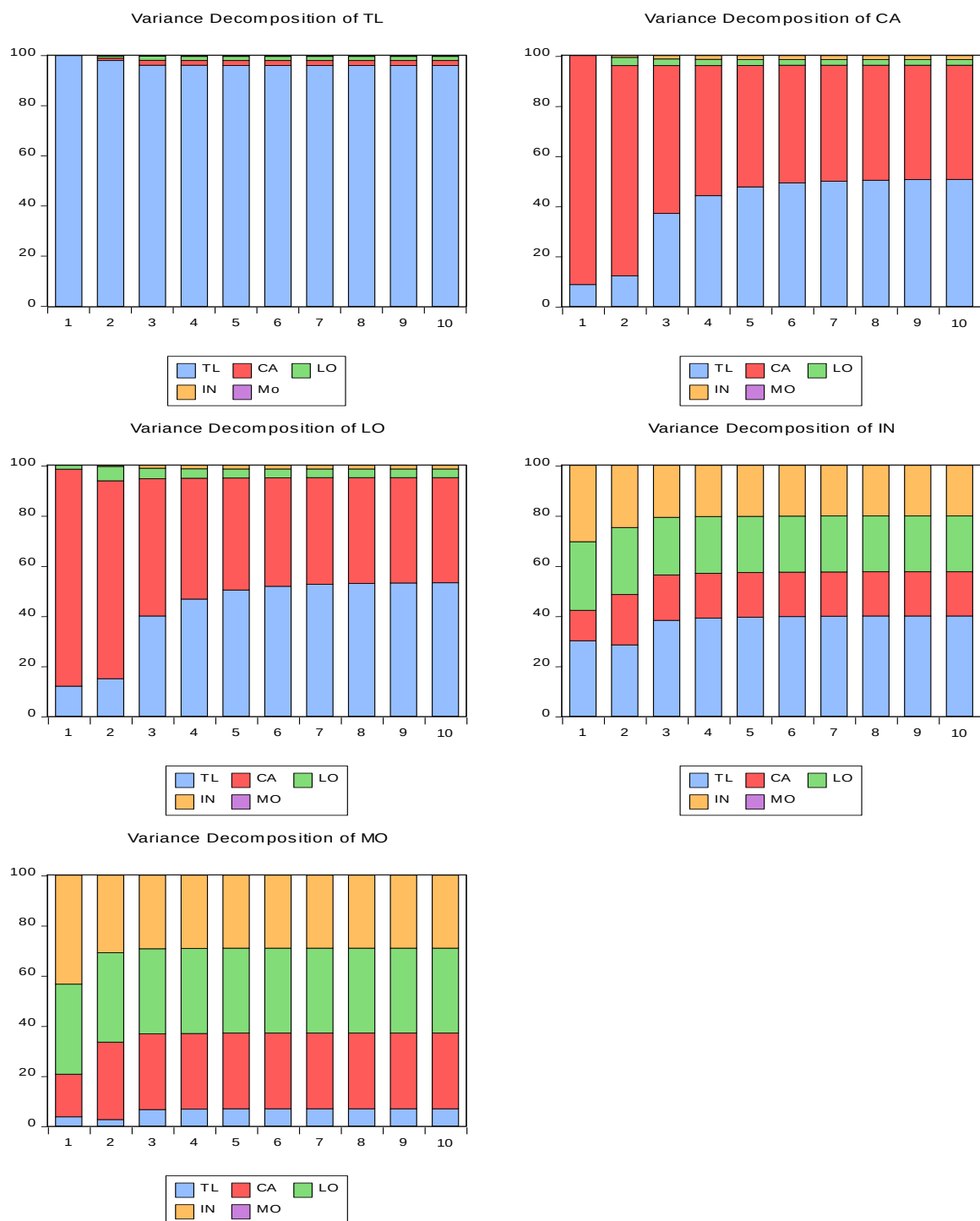
Variance Decomposition of TL:						
Period	S.E.	TL	CA	LO	IN	MO
1	96765.88	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	116724.0	98.03259	0.920429	0.780236	0.257284	0.009460
3	117857.9	96.15610	1.918283	1.661328	0.254844	0.009441
4	118190.9	96.11097	1.909246	1.666152	0.303995	0.009635
5	118372.9	96.08001	1.921073	1.671633	0.317445	0.009836
6	118516.7	96.07431	1.924182	1.671518	0.320029	0.009962
7	118570.4	96.07524	1.923188	1.670229	0.321330	0.010016
8	118597.3	96.07514	1.922821	1.669731	0.322264	0.010042
9	118611.2	96.07491	1.922740	1.669532	0.322759	0.010055
10	118618.5	96.07481	1.922707	1.669429	0.322995	0.010062

• من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views10

يتضح من جدول اعلاه نتائج تحليل مكونات التباين ، وذلك لمعرفة أي من المتغيرات المستقلة ذات القدرة التفسيرية للخطأ في تباين المتغير التابع (اجمالي المطلوبات) ، ففي السنة الاولى يفسر اجمالي المطلوبات 100% من التباين في التنبؤ، لكن في السنة الثانية تنخفض قدرته التفسيرية لتصل الى 98.03% الى ان تصل الى اقصى قدرة تفسيرية في الفترة العاشرة اذ بلغت 96.07% ، فيما يفسر الائتمان النقدي اجمالي المطلوبات بنسبة 92 % في الفترة الثانية ، ومن الملاحظ ان القدرة التفسيرية وصلت الى 1.92% كأقصى قدرة تفسيرية في السنة العاشرة ، اما المتغير الاخر هو القروض والتسليفات فإنه يفسر المتغير التابع (اجمالي المطلوبات) بنسبة 7% في الفترة الثانية ومن الملاحظ ان القدرة التفسيرية وصلت الى 1.66% كأقصى قدرة تفسيرية في الفترة العاشرة ، اما فيما يتعلق في الاستثمارات فأنها تفسر اجمالي 25% خلال الفترة الثانية ، الى ان تصل القدرة التفسيرية الى 32% كأقصى قدرة تفسيرية في الفترة العاشرة ، في حين تفسر النقدية المتغير التابع (اجمالي المطلوبات) بنسبة 0.009 % في الفترة الثانية ومن الملاحظ ان القدرة التفسيرية وصلت الى 0.01% كأقصى قدرة تفسيرية في الفترة العاشرة وكما موضح في الشكل التالي :

شكل (17) تحليل دالة التباين لمصرف الائتمان العراقي

Variance Decomposition using Cholesky (d.f. adjusted) Factors



• من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي E-views10

5-السببية

يستخدم اختبار السببية من اجل تحديد اتجاه السببية بين المتغيرات ، إذ يوضح هذا الاختبار اتجاه السببية فيما اذا كان بتجاه واحد او باتجاهين متبادلين، او مستقلين عن بعضهما البعض وبعد اجراء الاختبار كانت النتائج كما موضح في الجدول التالي:

جدول (34) نتائج اختبار السببية لمصرف الائتمان العراقي

Null Hypothesis فرضية العدم	اتجاه العلاقة	F-Statistic	Lag
CA does not Granger Cause TL		5.49437	3
TL does not Granger Cause CA		0.27999	
LO does not Granger Cause TL		71.1661	4
TL does not Granger Cause LO		5.53409	
IN does not Granger Cause TL		3.83597	4
TL does not Granger Cause IN		7.70183	
Mo does not Granger Cause TL		3.33925	4
TL does not Granger Cause Mo		8.97606	
Lo does not Granger Cause CA		0.69781	2
CA does not Granger Cause Lo		0.82953	
IN does not Granger Cause CA		2.18469	2
CA does not Granger Cause IN		0.09046	
Mo does not Granger Cause CA		0.05819	2
CA does not Granger Cause Mo		3.68833	
IN does not Granger Cause Lo		2.69570	3
Lo does not Granger Cause IN		0.85408	
Mo does not Granger Cause Lo		0.09004	2
Lo does not Granger Cause Mo		3.72118	
Mo does not Granger Cause IN		2.43496	4
IN does not Granger Cause Mo		5.37136	

• من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views10

اظهرت نتائج الاختبار انه افضل فترة للتخلف الزمني هو (3) وعليه توجد علاقة سببية بين المتغيرين (الائتمان النقدي ، اجمالي المطلوبات) باتجاه واحد أي في حالة تغير (CA) فإنه يسبب التغير في اجمالي المطلوبات (TL) وعليه نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل ، في حين لوحظ ان التغير في اجمالي المطلوبات لا يسبب تغير في الائتمان النقدي وبالتالي قبول فرضية العدم ورفض الفرض البديل ، اما فيما يتعلق بالعلاقة السببية بين (القروض والتسليفات واجمالي المطلوبات) توصلت النتائج الى وجود علاقة ثنائية الاتجاه اذ ان التغير في (Lo) يؤدي الى تغير في (TL) إذ كانت F المحتسبة اكبر من F الجدولية وعند المستوى 1% وعليه رفض الفرض العدمي التي تنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرين وقبول الفرض البديل التي ترى العكس من ذلك ، وايضاً في حالة التغير في (TL) يسبب تغير في (Lo)، اما نتائج اختبار العلاقة السببية بين الاستثمارات واجمالي المطلوبات اظهرت وجود علاقة ثنائية الاتجاه وان افضل فترة تأخر هو (4) اذ ان التغير (IN) يسبب تغير في (TL) إذ كانت قيمة F المحتسبة اكبر من قيمة F الجدولية وعند المستوى 5% وعليه قبول الفرض البديل ورفض الفرض العدم، وايضاً وجود علاقة قوية في حالة العكس وعند المستوى 1% ، اما فيما يتعلق بنتائج اختبار العلاقة السببية بين (النقدية واجمالي المطلوبات) إذ اظهرت نتائج الاختبار وجود علاقة ثنائية الاتجاه أي ان التغير في (MO) يؤدي الى تغير في (TL) إذ كانت قيمة F المحتسبة اكبر من قيمة F الجدولية وعند المستوى 5% وعليه رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل وكذلك في حالة العكس توجد علاقة سببية قوية أي ان التغير في (TL) يسبب تغير في (MO) وعند المستوى 1% وعليه رفض الفرض البديل وقبول الفرض العدم، في حين توصلت نتائج عدم وجود علاقة سببية بين الائتمان النقدي والقروض والتسليفات وعليه قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرين ورفض فرضية البديل ، اما نتائج اختبار العلاقة السببية بين المتغيرين (الائتمان النقدي) وجود علاقة سببية احادية الاتجاه وان افضل فترة للتخلف الزمني هو (2) أي ان التغير في (IN) يسبب تغير في (CA) إذ كانت قيمة F المحتسبة اكبر من قيمتها الجدولية وعند المستوى 5% وعليه قبول الفرض البديل ورفض الفرض العدم ، في حين لا توجد علاقة سببية في حالة العكس، اما فيما يتعلق بعلاقة السببية بين (الائتمان النقدي والنقدية) إذ اظهرت النتائج الاختبار وجود علاقة احادية الاتجاه بين المتغيرين ، إذ يتضح ان التغير في (CA) يسبب تغير في (MO) بعد تحديد افضل فترات الابطاء هو (2) تبين ان F المحتسبة اكبر من F الجدولية وعند مستوى معنوي 5% وعليه قبول الفرض البديل ورفض الفرض العدم، في حين عدم وجود علاقة سببية في حالة العكس ، اما فيما يتعلق بنتائج اختبار العلاقة السببية بين

المتغيرين (الاستثمارات والقروض والتسليفات) إذ يتضح وجود علاقة احادية الاتجاه إذ ان التغير في (IN) يؤدي الى تغير في (LO) إذ كانت قيمة F المحسوبة اكبر من F الجدولية وعند المستوى 5% وعليه قبول الفرض البديل ورفض الفرض العدم ، ولكن لا توجد علاقة سببية في حالة العكس وعليه قبول الفرض العدم ورفض الفرض البديل، اما فيما يتعلق بالعلاقة بين (النقدية والقروض والتسليفات) إذ أظهرت النتائج وجود علاقة احادية الاتجاه إذ ان التغير في (LO) يؤدي الى تغير (MO) إذ توصلت النتائج ان قيمة F اكبر من قيمة F الجدولية وعند المستوى 5% وعليه رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل ، في حين عدم وجود علاقة سببية في حالة العكس وعليه قبول الفرض العدم ورفض الفرض البديل، وظهرت نتائج الاختبار ان افضل فترة للتخلف الزمني هو (4) إذ توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين المتغيرين (النقدية والاستثمارات) أي ان التغير (MO) يؤدي الى تغير في (IN) إذ كانت قيمة F المحسوبة اكبر من قيمة F الجدولية وعند المستوى 5% ، وكذلك في حالة العكس وجود علاقة سببية قوية بين المتغيرين وعند المستوى 1% وعليه رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل .

رابعاً: مصرف الخليج التجاري

1- تقدير الانموذج

بعد تحديد أي من المتغيرات التي تؤثر في المتغير الاخر وكذلك تحديد درجة تأخير الانموذج إذ تأتي بعدها مرحلة مهمة بعد تشخيص الانموذج وهي مرحلة تقدير المعلمات للنموذج ، وكذلك تحديد المؤشرات الاحصائية المهمة للنموذج ، وكما موضح في الجدول التالي :

جدول (35) نتائج تقدير الانموذج لمصرف الخليج التجاري

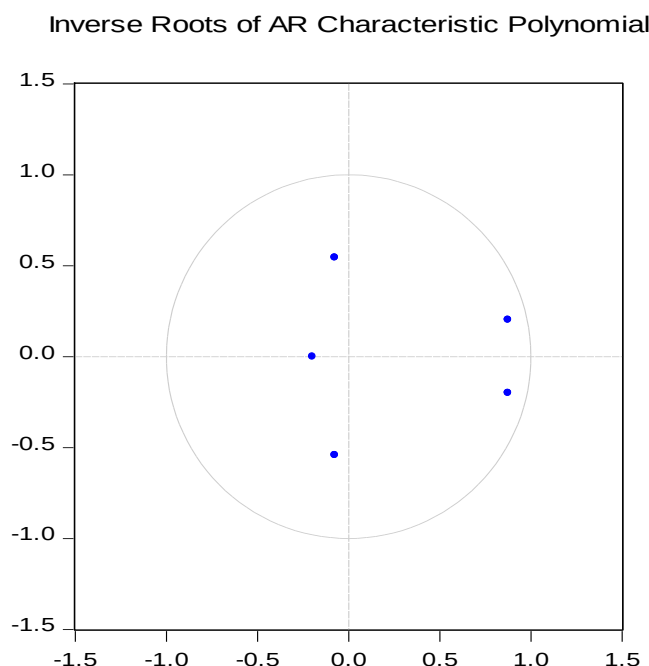
Vector Autoregression Estimates					
Date: 02/12/21 Time: 04:50					
Sample (adjusted): 2006 2019					
Included observations: 14 after adjustments					
Standard errors in () & t-statistics in []					
	TL	MO	LO	IN	CA
TL(-1)	-0.357442 (0.30782) [-1.16122]	-0.491517 (0.44489) [-1.10482]	-0.069195 (0.18474) [-0.37455]	-0.180057 (0.16914) [-1.06455]	0.643150 (0.33208) [1.93673]
MO(-1)	-0.404287 (0.20320) [-1.98956]	0.564264 (0.29369) [1.92128]	-0.281126 (0.12196) [-2.30513]	0.064734 (0.11166) [0.57975]	-0.391734 (0.21922) [-1.78692]
LO(-1)	2.366366 (0.68868) [3.43610]	1.869208 (0.99534) [1.87795]	1.317311 (0.41332) [3.18714]	-0.208433 (0.37842) [-0.55080]	2.376199 (0.74296) [3.19827]
IN(-1)	-0.555178 (0.46072) [-1.20503]	-0.266395 (0.66587) [-0.40007]	0.017268 (0.27651) [0.06245]	0.302654 (0.25315) [1.19553]	-0.474747 (0.49703) [-0.95516]
CA(-1)	-0.425474 (0.25979) [-1.63779]	-0.485075 (0.37547) [-1.29192]	-0.070470 (0.15591) [-0.45198]	0.227953 (0.14275) [1.59690]	-0.426841 (0.28026) [-1.52300]
C	146777.2 (46296.0) [3.17041]	125508.2 (66911.5) [1.87573]	35203.74 (27785.3) [1.26699]	49694.72 (25438.8) [1.95350]	135133.2 (49945.3) [2.70562]
R-squared	0.748079	0.523411	0.801787	0.469302	0.873345
Adj. R-squared	0.590629	0.225543	0.677904	0.137616	0.794186
Sum sq. resids	4.89E+10	1.02E+11	1.76E+10	1.48E+10	5.69E+10
S.E. equation	78180.70	112994.5	46921.46	42958.87	84343.43
F-statistic	4.751203	1.757191	6.472128	1.414897	11.03274
Log likelihood	-173.6827	-178.8392	-166.5351	-165.2998	-174.7450
Akaike AIC	25.66896	26.40559	24.64787	24.47140	25.82071
Schwarz SC	25.94284	26.67947	24.92175	24.74528	26.09459
Mean dependent	37332.36	166283.7	12535.43	92398.86	73884.43
S.D. dependent	122191.5	128398.1	82675.90	46259.66	185914.5
Determinant resid covariance (dof adj.)		1.07E+45			
Determinant resid covariance		6.50E+43			
Log likelihood		-805.5058			
Akaike information criterion		119.3580			
Schwarz criterion		120.7274			
Number of coefficients		30			

• من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views10

يتضح من نتائج تقدير نموذج (VAR) ان نسبة التباين المفسر بواسطة الانموذج الى اجمالي التباين الكلي في المتغير التابع وذلك من خلال قيمة معامل التحديد (R^2) فقد بلغت (0.74) وبالتالي فان هناك (0.74) من التغيرات التي تحدث في اجمالي المطلوبات هي مصدرها التغيرات في النقدية والائتمان النقدي والاستثمارات والقروض والتسليفات، إذ ان الافراد يرغبون في الاحتفاظ بموجوداتهم على شكل اصول سائلة ، وذلك لأنها توفر درجة من الامان والراحة في ظل ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي .

ومن خلال متابعة نتائج تقدير الانموذج نجد ان معامل التحديد الموضح هو الاخر ذو قيمة عالية فقد بلغت (0.59)، وبالمقابل فان قيمة اختبار (F) هي الاخرى عالية لذلك يمكن القرار بمعنوية الانموذج ككل ، وللتأكد من صحة النتائج للعلاقة بين المتغيرات المستقلة (النقدية ، الائتمان النقدي ، الاستثمارات، القروض والتسليفات) والمتغير التابع "اجمالي المطلوبات " لابد من التأكد من استقراريه الانموذج كما موضح في الشكل التالي :

شكل (18) استقراريه الانموذج لمصرف الخليج التجاري



• من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views10

يتضح من الشكل (18) انه لا توجد جذور خارج دائرة الوحدة ، إذ ان السلسلة اصبحت مستقرة بعد اخذ الفرق الاول لمتغيرات الانموذج ، ومن ثم امكانية التنبؤ بمزيد من الاختبارات لتقدير العلاقة بين متغيرات الانموذج .

2- تحويل الانموذج النظام

بعد تقدير الانموذج يتم تحويل الانموذج الى نظام ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول (36) الاتي :

جدول (36) تحويل الانموذج إلى نظام لمصرف الخليج التجاري

System: UNTITLED				
Estimation Method: Least Squares				
Date: 02/12/21 Time: 05:07				
Sample: 2006 2019				
Included observations: 14				
Total system (balanced) observations 70				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.357442	0.307816	-1.161221	0.2524
C(2)	-0.404287	0.203205	-1.989558	0.0535
C(3)	2.366366	0.688677	3.436105	0.0014
C(4)	-0.555178	0.460716	-1.205033	0.2353
C(5)	-0.425474	0.259785	-1.637792	0.1093
C(6)	146777.2	46295.95	3.170411	0.0029
C(7)	-0.491517	0.444886	-1.104816	0.2758
C(8)	0.564264	0.293691	1.921282	0.0618
C(9)	1.869208	0.995344	1.877951	0.0677
C(10)	-0.266395	0.665872	-0.400070	0.6912
C(11)	-0.485075	0.375467	-1.291922	0.2038
C(12)	125508.2	66911.51	1.875733	0.0680
C(13)	-0.069195	0.184741	-0.374554	0.7100
C(14)	-0.281126	0.121957	-2.305129	0.0264
C(15)	1.317311	0.413321	3.187137	0.0028
C(16)	0.017268	0.276506	0.062450	0.9505
C(17)	-0.070470	0.155914	-0.451981	0.6537
C(18)	35203.74	27785.30	1.266992	0.2125
C(19)	-0.180057	0.169139	-1.064551	0.2935
C(20)	0.064734	0.111657	0.579754	0.5653
C(21)	-0.208433	0.378415	-0.550804	0.5848
C(22)	0.302654	0.253155	1.195531	0.2389
C(23)	0.227953	0.142747	1.596903	0.1182
C(24)	49694.72	25438.78	1.953502	0.0578
C(25)	0.643150	0.332080	1.936733	0.0599
C(26)	-0.391734	0.219223	-1.786922	0.0815
C(27)	2.376199	0.742963	3.198274	0.0027
C(28)	-0.474747	0.497032	-0.955163	0.3452
C(29)	-0.426841	0.280263	-1.522999	0.1356
C(30)	135133.2	49945.32	2.705624	0.0100
Determinant residual covariance				
6.50E+43				
Equation: TL = C(1)*TL(-1) + C(2)*MO(-1) + C(3)*Lo(-1) + C(4)*IN(-1) + C(5)*CA(-1) + C(6)				

Observations: 14			
R-squared	0.748079	Mean dependent var	37332.36
Adjusted R-squared	0.590629	S.D. dependent var	122191.5
S.E. of regression	78180.70	Sum squared resid	4.89E+10
Durbin-Watson stat	1.499382		
Equation: MO = C(7)*TL(-1) + C(8)*MO(-1) + C(9)*Lo(-1) + C(10)*IN(-1) + C(11)*CA(-1) + C(12)			
Observations: 14			
R-squared	0.523411	Mean dependent var	166283.7
Adjusted R-squared	0.225543	S.D. dependent var	128398.1
S.E. of regression	112994.5	Sum squared resid	1.02E+11
Durbin-Watson stat	2.149822		
Equation: Lo = C(13)*TL(-1) + C(14)*MO(-1) + C(15)*Lo(-1) + C(16)*IN(-1) + C(17)*CA(-1) + C(18)			
Observations: 14			
R-squared	0.801787	Mean dependent var	12535.43
Adjusted R-squared	0.677904	S.D. dependent var	82675.90
S.E. of regression	46921.46	Sum squared resid	1.76E+10
Durbin-Watson stat	1.672927		
Equation: R = C(19)*DW(-1) + C(20)*P(-1) + C(21)*DZ(-1) + C(22)*R(-1) + C(23)*DK(-1) + C(24)			
Observations: 14			
R-squared	0.469302	Mean dependent var	92398.86
Adjusted R-squared	0.137616	S.D. dependent var	46259.66
S.E. of regression	42958.87	Sum squared resid	1.48E+10
Durbin-Watson stat	2.309080		
Equation: CA = C(25)*TL(-1) + C(26)*MO(-1) + C(27)*Lo(-1) + C(28)*IN(-1) + C(29)*CA(-1) + C(30)			
Observations: 14			
R-squared	0.873345	Mean dependent var	73884.43
Adjusted R-squared	0.794186	S.D. dependent var	185914.5
S.E. of regression	84343.43	Sum squared resid	5.69E+10
Durbin-Watson stat	1.423960		

• من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي E-views10

3- تحليل الاستجابة

هناك طريقة اخرى لتعرف على السلوك الحركي للنموذج وذلك من خلال دوال الاستجابة ، إذ توضح تأثير الصدمة بمقدار انحراف معياري واحد لاحد المتغيرات " أي صدمة للمتغير على القيمة الحالية والمستقبلية لمتغيرات الانموذج " عندما تكون المتغيرات مستقرة ومتكاملة فإن المتغيرات تكون في حالة توازن خلال فترة من الزمن ، وان أي صدمة لأي من المتغيرات المستخدمة في الانموذج وبالتالي تؤثر

على وضعية التوازن لفترة زمنية معينة ، ثم تعود المتغيرات الى التوازن ، لكن بشرط عدم حدوث أي صدمة أخرى في نفس الوقت ، وعند حدوث صدمة مقدارها انحراف معياري واحد في متغير ما ، فإن دالة الاستجابة تقيس ذلك على القيم الحالية والمستقبلية لذلك المتغير والمتغيرات الأخرى وكما موضح في الجدول التالي:

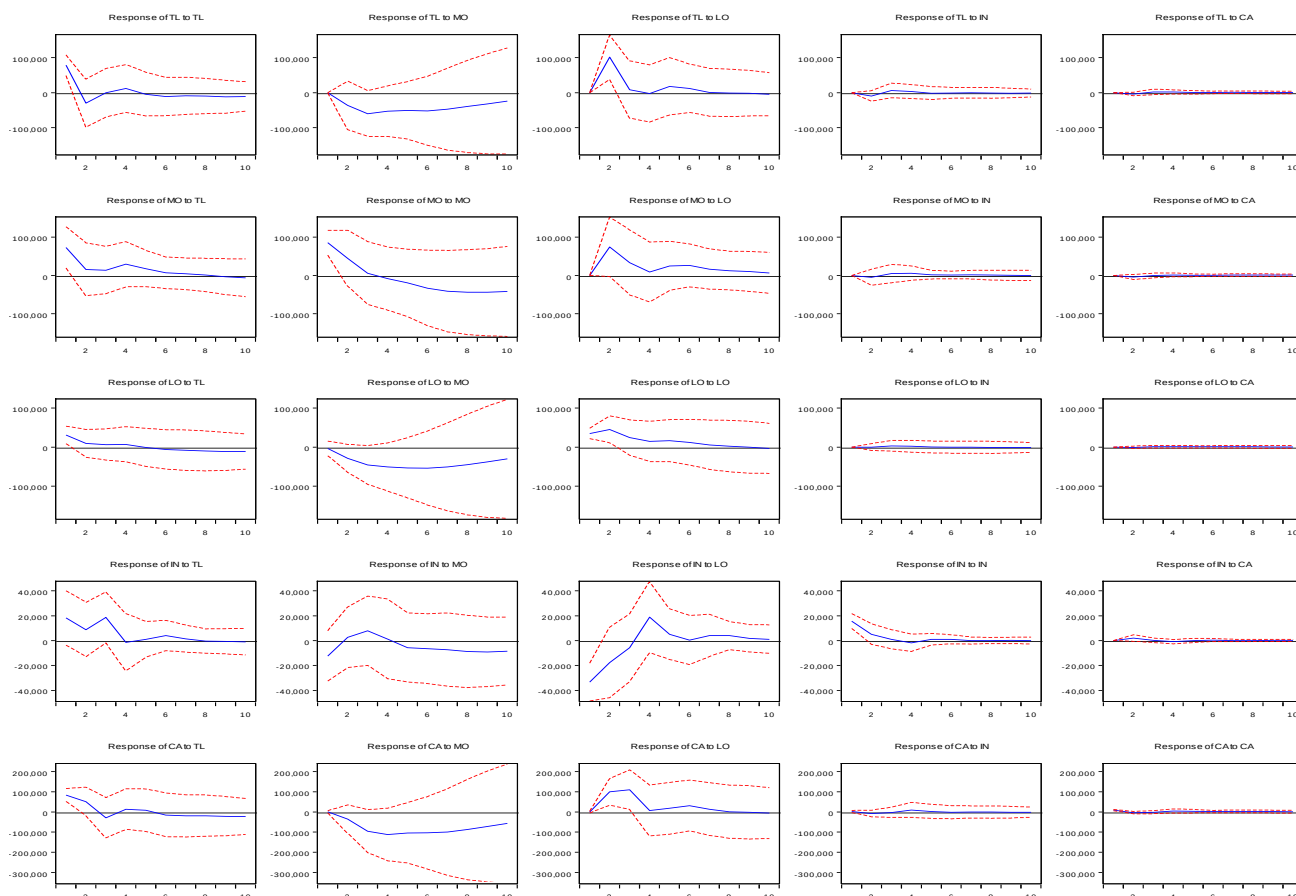
جدول (37) نتائج تحليل دوال الاستجابة لمصرف الخليج التجاري

Response of TL:					
Period	TL	MO	CA	LO	IN
1	78180.70	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	-29630.44	-36261.11	-18299.60	99996.93	-8627.572
3	-121.5648	-59753.15	2035.930	8996.672	5920.375
4	11871.58	-52907.42	2994.778	-1935.319	2866.938
5	-4230.050	-50901.64	-2011.500	18063.53	-1496.331
6	-11118.08	-51820.61	-937.0124	12223.97	-798.9045
7	-9105.718	-46990.78	997.2158	943.5219	-203.3956
8	-9848.886	-39254.68	828.2051	-927.0927	-969.2716
9	-11535.82	-31821.48	598.6026	-1739.090	-1334.582
10	-11143.63	-24268.71	888.7923	-4575.932	-1208.072

• من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views10

يتضح من الجدول (37) مدى استجابة اجمالي المطلوبات للتغيرات المفاجئة في المتغير نفسه ، اذ هناك استجابة طردية للمعدل نفسه بمقدار انحراف معياري واحد ، إذ يكون كبير في السنة الاولى فقد بلغ (78180.70)، ثم يرتفع في الفترة الرابعة الى (11871.58)، ثم يعود بالانخفاض في الفترات المتبقية، اما فيما يتعلق بالجزء الثاني من الجدول (النقدية) إذ تكون الاستجابة ضعيفة في السنة الاولى ، إذ نرى بانها تسجل استجابة سالبة طوال الفترة، اما فيما يتعلق بالائتمان النقدي إذ تكون الاستجابة سالبة في الفترة الثانية إذ بلغت (-18299.60)، وبعدها تأخذ بتأرجح بين الارتفاع والانخفاض، اذ يسجل في الفترة السادسة استجابة سالبة فقد بلغت (-937.0124) وبعدها تأخذ بالارتفاع ليستقر في الفترة العاشرة ليصل الى (888.7923) ، في حين تسجل القروض والتسليفات استجابة ايجابية في بداية الفترة فقد بلغت (99996.93) ، ثم تأخذ بالانخفاض في الفترة الرابعة لتصل الى (-1935.319) ، إذ يلاحظ انها تأخذ مساراً متبايناً بين الارتفاع والانخفاض الى ان تسجل في الفترة العاشرة استجابة سالبة فقد بلغت (-4575.932) ، اما الجزء الاخير يبين استجابة الاستثمارات إذ توضح قوة الاستجابة سلبية في بداية الفترة ، ثم تأخذ بالارتفاع في الفترة الثالثة لتصل الى (5920.375) وبعدها يعود بالانخفاض في الفترات المتبقية.

الشكل (19) دالة الاستجابة لمصرف الخليج التجاري

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations ± 2 S.E.

• من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views10

4- تحليل التباين

يعد تحليل التباين أداة لمعرفة مقدار التباين في التنبؤ في متغيرات الانموذج ، الذي يعود الى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه ، وكذلك مقدار خطأ التنبؤ في المتغيرات الاخرى في الانموذج ، لغرض التعرف القدرة التفسيرية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في التفسير ، وتكمن اهمية تحليل التباين بانه يبرز الأخطاء والتغير المفاجئ في متغيرات الانموذج في كل متغير من متغيرات الانموذج على الجميع . وكما موضح في الجدول التالي :

جدول (38) نتائج تحليل التباين لمصرف الخليج التجاري

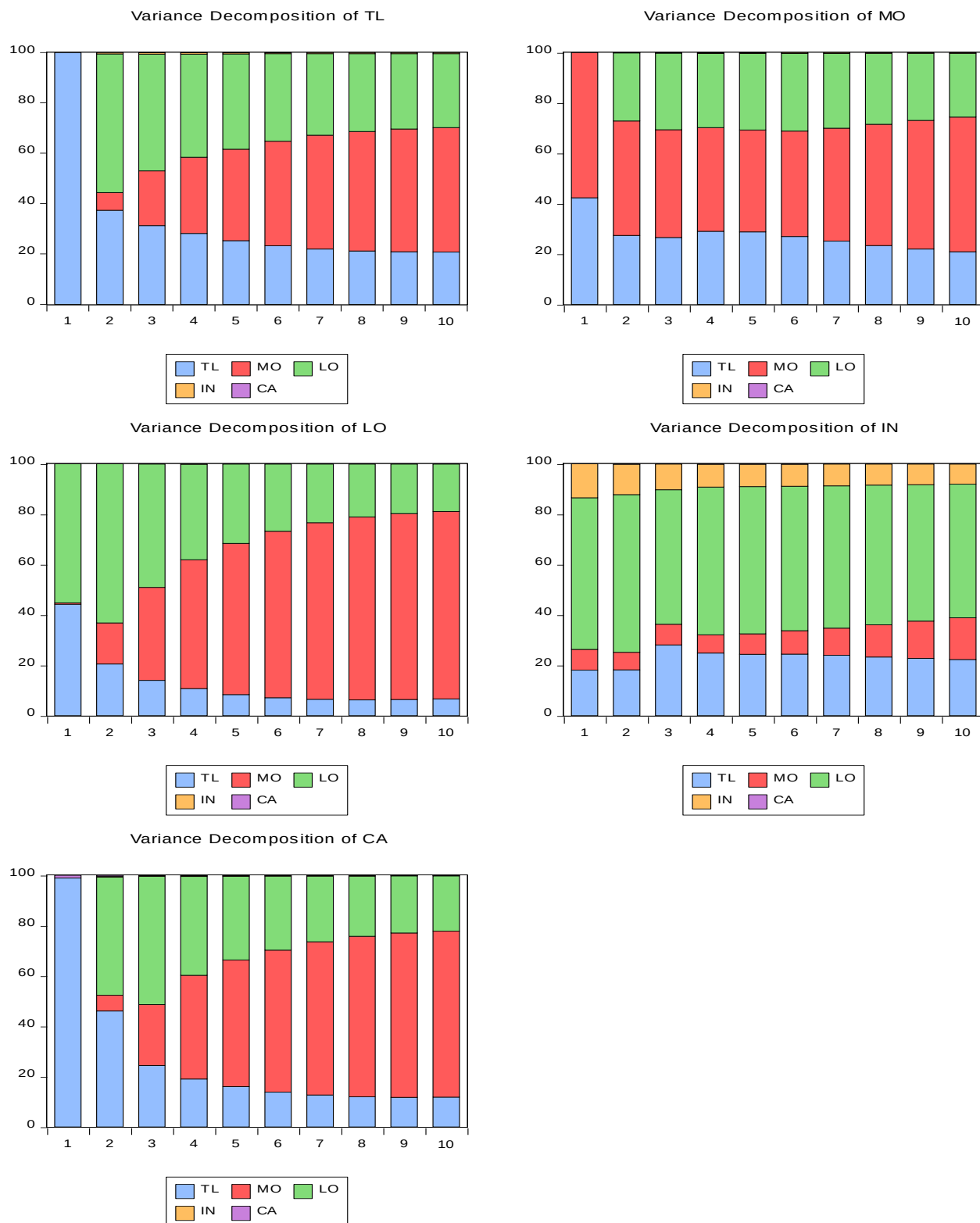
Variance Decomposition of DW:						
Period	S.E.	TL	MO	CA	LO	IN
1	78180.70	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	136798.2	37.35320	7.026214	1.789462	53.43337	0.397756
3	149680.8	31.20020	21.80518	1.513191	44.99274	0.488681
4	159265.2	28.11363	30.29521	1.371905	39.75522	0.464038
5	168246.4	25.25547	36.30033	1.243640	36.77683	0.423729
6	176824.1	23.25996	41.45248	1.128716	33.77319	0.385657
7	183193.2	21.91778	45.19994	1.054560	31.46829	0.359430
8	187617.1	21.17193	47.47113	1.007363	30.00423	0.345349
9	190659.4	20.86772	48.75387	0.976457	29.06264	0.339315
10	192580.8	20.78824	49.37396	0.959200	28.54208	0.336513

• من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views10

من نتائج تحليل مكونات التباين ، وذلك لمعرفة أي من المتغيرات المستقلة ذات القدرة التفسيرية للخطأ في تباين المتغير التابع (اجمالي المطلوبات)، ففي السنة الاولى يفسر اجمالي المطلوبات 100% من التباين في التنبؤ، لكن في السنة الثانية تنخفض قدرته التفسيرية لتصل الى 37% الى ان تصل اقصى قدرة تفسيرية في الفترة العاشرة اذ بلغت 20.78% ، فيما تفسر النقدية اجمالي المطلوبات بنسبة 7.02% في الفترة الثانية ، ومن الملاحظ ان القدرة التفسيرية وصلت الى 49.37% كأقصى قدرة تفسيرية في السنة العاشرة ، اما المتغير الاخر هو الائتمان النقدي فإنه يفسر المتغير التابع (اجمالي المطلوبات) بنسبة 1.78% في الفترة الثانية ومن الملاحظ ان القدرة التفسيرية وصلت الى 0.95% كأقصى قدرة تفسيرية في الفترة العاشرة ، اما فيما يتعلق في القروض والتسليفات فأنها تفسر اجمالي المطلوبات 53.43% خلال الفترة الثانية ، الى ان تصل القدرة التفسيرية الى 28.54% كأقصى قدرة تفسيرية في الفترة العاشرة ، في حين تفسر الاستثمارات المتغير التابع (اجمالي المطلوبات) بنسبة 0.37% في الفترة الثانية ومن الملاحظ ان القدرة التفسيرية وصلت الى 0.33% كأقصى قدرة تفسيرية في الفترة العاشرة وكما موضح في الشكل التالي:

الشكل (20) تحليل دالة التباين لمصرف الخليج التجاري

Variance Decomposition using Cholesky (d.f. adjusted) Factors

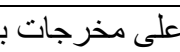


• من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي E-views10

5-السببية

بعد اجراء اختبار كرانجر للسببية تم التوصل الى النتائج الاتية :

جدول (39) نتائج اختبار السببية لمصرف الخليج التجاري

Null Hypothesis فرضية العدم	اتجاه العلاقة	F-Statistic	Lag
Mo does not Granger Cause TL		1.50475	3
TL does not Granger Cause Mo		1.97459	
Lo does not Granger Cause TL		15.4215	2
TL does not Granger Cause Lo		2.88967	
IN does not Granger Cause TL		3.57798	1
TL does not Granger Cause IN		0.01895	
CA does not Granger Cause TL		0.12208	1
TL does not Granger Cause CA		5.18094	
Lo does not Granger Cause Mo		13.9516	4
Mo does not Granger Cause Lo		5.55123	
IN does not Granger Cause Mo		6.65397	4
Mo does not Granger Cause IN		0.24332	
CA does not Granger Cause Mo		0.01564	2
Mo does not Granger Cause CA		1.76919	
IN does not Granger Cause Lo		0.15568	2
Lo does not Granger Cause IN		1.08725	
CA does not Granger Cause Lo		8.62484	4
Lo does not Granger Cause CA		10.1410	
CA does not Granger Cause IN		1.88100	1
IN does not Granger Cause CA		2.75151	

• من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views10

من نتائج اختبار كرانجر لمعرفة العلاقة السببية بين المتغيرات إذ توصلت الى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين المتغيرين (النقدية ، اجمالي المطلوبات) اذ ان التغير في (MO) يؤدي الى تغير في (TL) إذ كانت قيمة F المحتسبة اكبر من قيمتها الجدولية وعند المستوى 25% في كلتا الحالتين وعليه نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل، اما فيما يتعلق بالعلاقة السببية بين (القروض والتسليفات

واجمالي المطلوبات) توصلت النتائج الى وجود علاقة ثنائية الاتجاه اذ ان التغير في (LO) يؤدي الى تغير في (TL) إذ كانت F المحتسبة اكبر من F الجدولية وعند المستوى 1% وعليه نرفض الفرض العدمي التي تنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرين وقبول الفرض البديل التي ترى العكس من ذلك ، وايضاً في حالة التغير من (TL) يسبب تغير في (LO) وعند المستوى 5%، اما نتائج اختبار العلاقة السببية بين الاستثمارات واجمالي المطلوبات اظهرت وجود علاقة احادية الاتجاه وان افضل فترة تأخر هو (1) اذ ان التغير (IN) يسبب تغير في (TL) إذ كانت قيمة F المحتسبة اكبر من قيمة F الجدولية وعند المستوى 5% وعليه قبول الفرض البديل ورفض فرض العدم، لكن عدم وجود علاقة سببية في حالة العكس وعليه قبول الفرض العدم ورفض الفرض البديل ، اما فيما يتعلق بنتائج اختبار العلاقة السببية بين (الائتمان النقدي واجمالي المطلوبات) إذ اظهرت نتائج الاختبار وجود علاقة احادية الاتجاه اذ ان التغير في (TL) يؤدي الى تغير في (CA) إذ كانت قيمة F المحتسبة اكبر من قيمة F الجدولية وعند المستوى 1% وعليه رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل في حين عدم وجود علاقة من (CA) الى (TL) وبالتالي قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل ، اما علاقة سببية بين المتغيرين (القروض والتسليفات، النقدية) إذ توصلت النتائج الى وجود علاقة ثنائية الاتجاه اذ ان التغير في (LO) يسبب تغير في (MO) إذ كانت قيمة F المحتسبة اكبر من قيمة F الجدولية وعند المستوى 1% ، وايضا وجود علاقة سببية في حالة التغير من (MO) الى (LO) وعليه رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرين وقبول الفرضية البديلة ، اما نتائج اختبار العلاقة السببية بين المتغيرين (الاستثمارات والنقدية) وجود علاقة سببية احادية الاتجاه وان افضل فترة للتخلف الزمني هو (4) اذ ان التغير في (IN) يسبب تغير في (MO) إذ كانت قيمة F المحتسبة اكبر من قيمتها الجدولية وعند المستوى 1% وعليه قبول الفرض البديل ورفض الفرض العدم ، في حين لا توجد علاقة سببية في حالة العكس ، اما فيما يتعلق بعلاقة السببية بين (الائتمان النقدي والنقدية) إذ أظهرت النتائج الاختبار وجود علاقة احادية الاتجاه بين المتغيرين ، إذ يتضح ان التغير في (MO) يسبب تغير في (CA) بعد تحديد افضل فترات الابطاء هو (2) تبين ان F المحتسبة اكبر من F الجدولية وعند مستوى معنوي 25% وعليه قبول الفرض البديل ورفض فرض العدم ، في حين عدم وجود علاقة سببية في حالة العكس، اما فيما يتعلق بنتائج اختبار العلاقة السببية بين المتغيرين (الاستثمارات والقروض والتسليفات) إذ يتضح عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين وعليه قبول الفرض العدم ورفض الفرض البديل، اما نتائج اختبار العلاقة بين (الائتمان النقدي والقروض والتسليفات) إذ أظهرت النتائج وجود علاقة ثنائية

الاتجاه اذ ان التغير في (CA) يؤدي الى تغير (LO) اذ توصلت النتائج ان قيمة F اكبر من قيمة F الجدولية وعند المستوى 1% وعليه رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل ، وايضاً وجود علاقة سببية قوية في حالة التغير في (LO) يسبب تغير في (CA) وعند المستوى 1% وعليه قبول الفرض البديل ورفض فرض العدم ، وكما توصلت نتائج الاختبار ان افضل فترة للتخلف الزمني هو (1) إذ توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين المتغيرين (الائتمان النقدي والاستثمارات) اذ ان التغير في (IN) يسبب تغير في (CA) إذ كانت قيمة F المحتسبة اكبر من قيمة F الجدولية وعند المستوى 10% ، وكذلك في حالة العكس وجود علاقة سببية ضعيفة بين المتغيرين وعند المستوى 25% وعليه رفض الفرض العدم الدال على عدم وجود علاقة بين المتغيرين وقبول الفرض البديل .



الاستنتاجات

والتوصيات

الاستنتاجات

- 1- اثبات الفرضية التي بنيت عليها الدراسة من ان المصارف التزمت بالمعايير المحلية والدولية المحددة لنسب السيولة والربحية، وحققت نجاحات متواصلة في اداراتها على الرغم من تأثرها بالأوضاع الامنية والسياسية التي مر بها العراق، فضلا عن حالة التنافس في تقديم الخدمات العامة وكسب الزبائن فيما بينها، اذ انها حققت اعلى تصنيف حسب معيار Camels .
- 2- أشارت نتائج التحليل الى ارتفاع نسب السيولة، والتي تعكس قدرة المصارف عينة البحث على الوفاء بالتزاماتها من دون المساس بأموال المودعين، الا ان النسب متفاوتة مما يعكس التزامها بالحدود المسموحة والمحددة من قبل البنك المركزي.
- 3- أشارت نتائج التحليل الى ارتفاع الربحية ، التي اتضح بانها مرتفعة لجميع المصارف مما يدل على الاستغلال الامثل لمصادرها وثقة الزبائن فيها، على الرغم من ارتفاع المخاطر بمختلف اشكالها.
- 4- فيما يتعلق بجانب الموجودات للمصارف عينة البحث نلاحظ التذبذبات الكثيرة خلال المدة مما يدل على تأثر المصارف بالأحداث التي مر بها الاقتصاد العراقي، وكذلك الحال بالنسبة لجانب المطلوبات.
- 5- تتمتع مصارف العينة بتقديم خدمات مالية متطورة مما جعلها تحتل المراتب الاولى حسب تقرير سوق العراق للأوراق المالية، الامر الذي انعكس على ارتفاع الايداعات والتعاملات المالية وهذا ما ظهر في كشف الميزانية العمومية لها.
- 6- تمنح المصارف كافة انواع التسهيلات المصرفية ولكافة القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية والمقاولين ورجال الأعمال.
- 7- اغلب استثمارات المصارف في الاستثمار المحفظي وبيع وشراء العملات من خلال نافذة بيع العملة فضلا عن التعاملات الخارجية.
- 8- تنوعت القروض والتسليفات لجميع المصارف وتصدر الاجل الطويل في منح القروض.
- 9- يؤثر الائتمان والقروض والتسليفات على اجمالي المطلوبات وكذلك يؤثر الائتمان على النقدية حسب تحليل السببية لمصرف الشرق الاوسط.
- 10- يؤثر الائتمان والاستثمارات على اجمالي المطلوبات وكذلك يؤثر الائتمان على القروض والتسليفات وهناك علاقة سببية بين الاستثمارات والقروض والتسليفات لمصرف المتحد للاستثمار.

11- تؤثر الاستثمارات والقروض والتسليفات والنقدية على اجمالي المطلوبات لمصرف الائتمان العراقي

12 - وجود علاقة سببية بين النقدية والقروض والتسليفات والاستثمارات على اجمالي المطلوبات لمصرف الخليج التجاري

التوصيات

- 1- يجب إعادة النظر بسياسات التوظيف للمصارف جميعها، لتوسيع نطاق استثماراتها في الأسواق المالية إذ يستوعب الارتفاع الذي يطرأ على رأس المال، وبما يسهم في زيادة نسب التوظيف.
- 2- وضع حد أدنى لمقدار نسبة كفاية رأس المال في المصارف، وذلك لضمان عدم ضياع أموال المصارف في فرص الاستثمار المربحة، إذ أنّ زيادة نسبة كفاية رأس مال المصارف يؤدي الى انخفاض الربحية.
- 3- ضرورة قيام البنك المركزي بدور أكبر في تنشيط العمل المصرفي، وبشكل يؤدي الى تفعيل دور هذه المصارف في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توجيه مواردها المالية نحو القنوات الاستثمارية، إذ ان اغلب القروض الممنوحة تذهب لأغراض استهلاكية ك شراء السيارات وغيرها ذات اجال طويلة.
- 4- يتعين البحث عن أدوات مالية جديدة كالسندات التي تصدرها المؤسسات المالية العالمية، والتي تكون ذات أجل استحقاق أقل من سنة، ولا يتمتع حاملها بالأولوية في الحصول على مستحققاته في حالة تمت تصفية المصرف، وهي تشبه الى حد كبير الأسهم العادية يمكن لها أن تستوعب الارتفاع الذي يطرأ على رؤوس أموال المصارف إذ يؤدي إلى تنشيط السوق المالي وبالتالي إلى تحقيق أرباح إضافية للمصارف.
- 5- مواكبة التطورات الحاصلة لدى المصارف الاجنبية من تقديم الخدمات المصرفية والتعامل الالكتروني الهائل من خلال شبكة المعلومات ، وبالتالي طرح خدمات مصرفية جديدة لم تكن تقدم سابقاً في الصناعة المصرفية العراقية مثل خدمات صناديق الاستثمار بما يساهم في زيادة إيراداتها المالية.
- 6- من الضروري على المصارف التجارية أن تمتلك موجودات ذات جودة عالية، إذ تتمتع هذه الموجودات بالتصنيف العالي، أي بتعبير آخر عليها أن تحصل على درجة التصنيف القوي أو المرضي لجودة موجوداتها.

7- يتحتم على المصارف التجارية أن تعمل على التقليل أو التخلص من القروض المتعثرة وزيادة القروض الأكثر ضماناً، أي أنها تمنح القروض مقابل ضمانات تضمن لها الحصول عليها مع فوائدها في مواعيد استحقاقها، الأمر الذي يرفع درجة تصنيفها، علاوة على أن هذه القروض من المؤكد أن تضمن للمصارف التجارية الحصول على العوائد أو الفوائد المتوقعة منها باستمرار بالإضافة إلى تحسين قيمتها السوقية.

8- يجب على المصارف التجارية أن تتأكد تماماً من أن الاستثمارات قصيرة الأجل تحقق ربحاً مقبولاً لها من خلال دراسة الجدوى الاقتصادية.

9- يتعين على المصارف الأخذ بعين الاعتبار المحددات الأخرى سواء كانت داخلية أو خارجية التي يمكن أن تؤثر على الأداء المصرفي أولاً وعلى استمرارية الأرباح، وذلك من خلال توفير جهاز رقابي كفؤ يمتاز بالخصائص النوعية للرقابة.

المصادر

المصادر

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المصادر العربية

أ: الكتب العربية

- 1- بو عبدلي، احلام ، سياسات ادارة البنوك التجارية ومؤشراتها ،مطبعة دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2015.
- 2- جاد الرب ،سيد محمد ،التخطيط الاستراتيجي منهج لتحقيق التميز التنافسي ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر، 2016.
- 3- جوجراتي ، الاقتصاد القياسي ،الجزء الثاني ،تعريب وترجمة هند عبد الغفار عودة ،دار المريخ الرياض، 2015.
- 4- الشمري، صادق راشد، " إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية " ،ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان، 2015.
- 5- صادق راشد الشمري ، ادارة العمليات المصرفية المداخل والتطبيقات ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن ،الطبعة الاولى،2018.
- 6- الصميدعي ،محمود جاسم محمد " استراتيجيات التسويق: مدخل كمي وتحليلي " ، دار الحامد ، عمان ، الاردن، 2010.

ب: الرسائل والإطاريح

- 1- احلاسه ، صر رمضان" دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة (دراسة تطبيقية عن البنوك التجارية في قطاع غزة " ، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، غزة، 2013 .
- 2- خالد بوعافية ، جابر مومن بكوش، بوبكر طاغية " السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطر دراسة مقارنة بين بنكين تجاري وإسلامي " ،رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الشعبة علوم الاقتصادية ، 2017.

3- الطاهر ،بن ختو ، (محددات الربحية في البنوك التجارية دراسة حالة بنك-BNA-BEA-AGB
SGA خلال الفترة 2009-2016)،جامعة قاصدي مرباح -ورقة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلمو التسيير قسم العلوم الاقتصادية ،مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر اكاديمي طور الثاني
،2018.

4- محمد ،سلام هاشم " اثر السيولة المصرفية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي/ العراق أنموذجاً للمدة
من 2004-2016 " رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة المثنى ، 2019.

5- الموسوي ، نورة عبد العزيز ، " إدارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالائتمان المصرفي - دراسة مقارنة
بين مصارف تجارية عراقية وأردنية خاصة " ، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم
المالية والمصرفية،جامعة الكوفة، 2017.

6- الموسوي ، نورة عبد العزيز ، " إدارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالائتمان المصرفي - دراسة
مقارنة بين مصارف تجارية عراقية وأردنية خاصة " ، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد،
قسم العلوم المالية والمصرفية،جامعة الكوفة، 2017.

7- نبيلة، رفاقة، " دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية حالة بنك سوسيتي جنيرال
الجزائر للفترة 2004 -2014" ، جامعة قاصدي مرباح- ورقة كلية العلوم الاقتصادية و العلوم
التجارية وعلوم التسيير قسم علوم تجاري، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي،
،2016.

ج: المجلات والدوريات

1- بتال، أحمد حسين ، الدليمي، فيصل غازي فيصل، استعمال مؤشر هيرفندال- هيرشمان لقياس
المنافسة بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2011- 2016)، جامعة
تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد/ مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية/ المجلد (4) العدد (44)
ج1/ 2018.

2- بلقطة ابراهيم ، حريري عبد الغني ، مطاي عبد القادر ، "فعالية نظم الإنذار المبكر في الوقاية من
الأزمات المالية." مراجعة البحوث في العلوم المالية والمحاسبين رقم: 04 (2017).

- 3- الذبحاوي ، حسن كريم حمزة ، " الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي " ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد التاسع ، العدد ٣٢ ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2015 .
- 4- رمضان ، صديق ، دور السياسة المالية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية مع الإشارة لمصر ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، 2010.
- 5- سعيد ، امنية بشير ، فرهاد ميكائيل طاهر "تأثير الودائع على الائتمان النقدي دراسة تحليلية في عينة من المصارف التجارية العراقية للفترة من (2004 - 2018)، جامعة تكريت/ كلية الادارة والاقتصاد/ مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية / المجلد (16) ، العدد (49) 2020.
- 6- الشمري ، ارشد عبد الامير جاسم ، احمد ميري احمد الحويزاوي ، حميد مجيد حميد الموسوي ، "مخاطر السيولة علاقتها واثرها على سيولة وربحية المصرف الاسلامي " ، مجلة الفنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع ، العدد 57 ، 2020.
- 7- صبار ، إزهار عبد ، " أثر الجهاز المصرفي العراقي في النمو الاقتصادي ومتطلبات معامل الاستقرار النقدي " مجلة الإدارة والاقتصاد ، المجلد (3) ، العدد (11) ، 2014.
- 8- الصوري ، ماجد ، " إصلاح النظام المصرفي في العراق " ، مجلة الحوار ، معهد التقدم للسياسات الإنمائية ، 2014 .
- 9- طالب محمد الامين وليد ، قلادي نظيرة. "دراسة تحليلية لظاهرة عدوى الأزمات المالية" حالة الأزمة المالية العالمية مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 2019.
- 10- عباس ، صباح نوري ، قطب ، عمار رفعت " اثر زيادة الدخل على حجم الايداع "مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الثالث والعشرون ، 2010.
- 11- عبد الرسول ، هند ضياء "تأثير بعض العوامل الداخلية على ربحية المصارف- دراسة مقارنة لعينة من المصارف التجارية بين اقليم كردستان ومحافظات الجنوب للفترة من 2016 - 2010"،مجلة جامعة جيهان - اربيل العلمية ، اصدار خاص العدد 2 ، (2018).
- 12- العبيدي ، نهاده عبد الكريم ، علي حسين زاير " تطبيق نظام التأمين على الودائع في العراق ودوره في سلامة أداء المصارف التجارية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد العاشر ، العدد الثالث والثلاثون ، 2015.

- 13- العتابي ،حسين عاشور ،فرات هادي دليل " اثر التخطيط الاستراتيجي للخدمات الإلكترونية في تنمية الودائع المصرفية النقدية (بحث تطبيقي لعينة من المصارف العراقية الخاصة) مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع- العدد29 -الفصل الرابع - لسنة 2014.
- 14- علاوي، راهي كامل كاظم ، غالي، محمد، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974-2010، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية المجلد 9 الاصدار 29 سنة 2013.
- 15-الغزالي ، عيسى محمد" الازمات المالية " سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الاقطار العربية ، العدد التاسع والعشرون ، 2011.
- 16- فارس ،علي احمد ، نعمة ،اسماء هادي " أثر تغيرات سعر الفائدة في الاستثمار المصرفي عبر الية جذب الودائع - بحث تحليلية في المصارف التجارية العراقية للمدة (2004-2017)،المجلة العراقية للعلوم الادارية،المجلد 15، العدد 60، 2019.
- 17- محمد ،محمد يوسف " قياس عدوى الأزمات المالية في الأسواق المالية دراسة تحليلية على الأسواق المالية العربية مع إشارة خاصة إلى العراق" مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية /المجلد 51 العدد 48 ، 2019.
- 18-محمد، علي كريم،" تحليل السيولة ، الربحية ، الرفع المالي في ضوء ادارة المخاطر المصرفية"، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد(8) العدد(1)،2018.
- 19-محمود ، موفق حسن ،" واقع القطاع المصرفي العراقي ودرة في دعم التنمية الاقتصادية "، جريدة العالم ، العدد 1258 ، 2015.
- 20- المدهون، خالد محمد" نموذج تقديري مقترح للتنبؤ بحجم ودائع العاملة في البنوك التجارية " مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات - العدد الخامس - يوليو 2013.
- 21- الموسوي ، سعدي احمد حميد ،أحمد حسين أحمد الموسوي " صياغة هيكل التمويل وأثرها في السيولة المصرفية دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة 2005- 2014 "، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية المجلد 9، العدد 3 ،2017.
- 22- النعيمي، زهراء احمد محمد توفيق ، طلال محمود كداوي " تحليل التنافسية للمصارف الخاصة العراقية" مجلة تنمية الرافدين ملحق العدد 119 المجلد 73 لسنة 2018.
- 23- الوقائع العراقية ، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، العدد 4172 ، 2011.

د: التقارير السنوية

- 1- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة لمراقبه الصيرفة والائتمان ، دراسة بعنوان "الجهاز المصرفي العراقي نشأته وتطوره وإفاقة المستقبلية " ، 2012.
- 2- التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (2005 – 2019).
- 3- تقرير الاستقرار المالي البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والابحاث، قسم بحوث السوق المالية (2012، 2014).
- 4- تقرير الاستقرار المالي البنك المركزي العراقي ، قسم الاستقرار النقدي والمالي ، 2017.
- 5- تقرير الاستقرار المالي البنك المركزي العراقي ، قسم الاستقرار النقدي والمالي ، 2018.
- 6- التقرير الاقتصادي السنوي البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث(2005، 2014، 2015، 2016، 2018، 2019) .
- 7- تقرير البنك المركزي العراقي ، دائرة مراقبة الصيرفة ، قسم تحليل اداء المصارف ومراقبة المخاطر، 2019.

ثالثا: المصادر الاجنبية

A. Books

- 1- Apostolik, Richard, and Christopher Donohue. "Foundations of Financial Risk: an overview of financial risk and risk-based financial regulation." (2015).
- 2- Baker, Michael J., and Susan Hart, eds. The marketing book. Routledge, 2016.
- 3- Bessis, Joel. Risk management in banking. John Wiley & Sons, 2011..
- 4- Choudhry, Moorad. An introduction to banking: liquidity risk and asset-liability management. Vol. 30. John Wiley & Sons, 2011.
- 5- David, Fred R. "Strategic management: concepts and cases/Fred R." David 13th edition–2011).
- 6- David, Fred R., Forest R. David, and Meredith E. David. Strategic management: Concepts and cases: A competitive advantage approach. Upper Saddle River: Pearson, 2013.

- 7- Gitonga, Kenneth M. Strategies for gaining competitive advantage of commercial banks listed at the nse in kenya. Diss. 2015.
- 8- Granof, Michael H., et al. Government and not-for-profit accounting: Concepts and practices. John Wiley & Sons, 2016.
- 9-Gujarati, Damodar. Econometrics by example. Macmillan, 2012.
- 10- Han, Rui, and Martin Melecky. Financial inclusion for financial stability: Access to bank deposits and the growth of deposits in the global financial crisis. The World Bank, 2013.
- 11- Hill, Charles, and Gareth Jones. Essentials of strategic management. Nelson Education, 2011.
- 12- Kuka, Musa Gambo Kasuwar. "Product Development and Management Strategies." Product Lifecycle Management: Terminology and Applications (2018).
- 13- Laeven, Mr Luc, Mr Lev Ratnovski, and Mr Hui Tong. Bank size and systemic risk. International Monetary Fund, 2014.
- 14- Robinson, Thomas R. International financial statement analysis. John Wiley & Sons, 2020.
- 15- Singh, Gurbachan. Banking Crises, Liquidity, and Credit Lines: A Macroeconomic Perspective. Routledge, 2012.
- 16- Skripak, Stephen J. Fundamentals of business. Virginia Tech, 2016.
- 17-Thomas, L. Wheelen, and J. David Hunger. "Strategic management and business policy: toward global sustainability." Columbus, Boston (2012).

B. Magazines and periodicals

- 1- Abbas, Ali Abdulhassan, Alyaa Kareem Obayes, and Alyaa Qahtan Abdulkadhim. "Use of CAMELS standard in the assessment of Iraqi commercial banks." International Journal of Multicultural and Multireligious Understanding 6.3 (2019).
- 2- Abdul Adzis, Azira, Lee Eng Sheng, and Juhaida Abu Bakar. "Bank lending determinants: Evidence from Malaysia commercial banks." Journal of Banking and Finance Management 1.3 (2018).
- 3- Achim, Monica Violeta. "Business performances: between profitability, return and growth." Annals of the University of Craiova, Economic Sciences Series 2 (2010).
- 4- Adeusi, Stephen Oluwafemi, Funso Tajudeen Kolapo, and Adewale Olufemi Aluko. "DETERMINANTS OF COMMERCIAL

BANKS' PROFITABILITY PANEL EVIDENCE FROM NIGERIA." (2014).

- 5- Adewuyi, Abdurraheem Abdulazeez, and Asmadi Mohamed Naim. "The nexus between rate of return on deposit of Islamic banks and interest rates on deposits of conventional banks in a dual banking system: A cross country study." *International Journal of Economics and Financial Issues* 6.4S (2016).
- 6- Alali, Shireen Mahmoud. "The impact of bank liquidity on the profitability of commercial banks: An applied study on Jordanian commercial banks for the period (2013/2017)." *International Journal of Economics and Financial Issues* 9.5 (2019).
- 7- Alkhazaleh, Ayman Mansour, and Mahmoud Almsafir. "Bank specific determinants of profitability in Jordan." *Journal of Advanced Social Research* 4.10 (2014).
- 8- Aloshyna, Iryna. "Competitive issues in banking: Theoretical approaches overview." *Ecoforum Journal* 2.1 (2013).
- 9- Al-Qadi, N. S., and I. Khanji. "Relationship between Liquidity and Profitability: An Empirical Study of Trade Service Sector in Jordan." *Research Journal of Finance and Accounting* 9.7 (2018).
- 10- Alrgaibat, Ghazi Abdulmajeed. "Financial and Economical Analysis of Banking Activities: Case Study of Jordan." *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences* 6.4 (2016).
- 11- Alshatti, Ali Sulieman. "The effect of the liquidity management on profitability in the Jordanian commercial banks." *International Journal of Business and Management* 10.1 (2015).
- 12- Alzoubi, Tariq. "Determinants of liquidity risk in Islamic banks." *Banks & bank systems* 12, № 3 (2017).
- 13- Andries, Alin Marius, and Elena Galasan. "Measuring Financial Contagion and Spillover Effects with a State-Dependent Sensitivity Value-at-Risk Model." *Risks* 8.1 (2020).
- 14- Aremu, Mukaila Ayanda, et al. "Determinants of capital structure in Nigerian banking sector." *International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences* 2.4 (2013).
- 15- Arsnalalp, S., Liao, W., Piao, S., Seneviratne, , China's Growing Influence on Asian Financial Markets. IMF Working Paper 16/173, 2016
- 16- Aspal, Parvesh Kumar, and Sanjeev Dhawan. "Camels rating model for evaluating financial performance of banking sector: A theoretical

- perspective." International Journal of System Modeling and Simulation 1.3 (2016).
- 17- Athanasopoulos, George, et al. "Model selection, estimation and forecasting in VAR models with short-run and long-run restrictions." Journal of Econometrics 164.1 (2011)
 - 18- Awuah, Lawrence. "An evaluation of strategies for achieving competitive advantage in the banking industry. The case of Ghana commercial bank limited." Unpublished Executive MBA Research Project, Kwame Nkrumah University of Science and Technology (2011).
 - 19- Babar, Haseeb Zaman, and Gul Zeb. "CAMELS rating system for banking industry in Pakistan: Does CAMELS system provide similar rating as PACRA system in assessing the performance of banks in Pakistan?." (2011).
 - 20- Bagh, Tanveer, et al. "The causative impact of liquidity management on profitability of banks in Pakistan: An empirical investigation." International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences 6.3 (2017).
 - 21- Ball, Ray, et al. "Deflating profitability." Journal of Financial Economics 117.2 (2015).
 - 22- Bank for International Settlements, Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools, Basel Committee on Banking Supervision, 2013.
 - 23- Bansal, Disha. Impact of liberalisation on productivity and profitability of public sector banks in India. Diss. Saurashtra University, 2010.
 - 24- Barad, Mahesh M. A study of liquidity management of Indian steel industry. Diss. Saurashtra University, 2010.
 - 25- Baron, Matthew, Emil Verner, and Wei Xiong. "Banking crises without panics." The Quarterly Journal of Economics 136.1 (2021).
 - 26- Ben-David, I., A. Palvia, and C. Spatt. "Banks' internal capital markets and deposit rates (No. w21526)." (2015).
 - 27- Blazheski .Filip, What's behind the slowdown in bank deposits, U.S. Economic Watch – 11 September(2018).
 - 28-Bojinov, Bojidar V. "Causes of banking crises in modern world." Available at SSRN 2438182 (2014).
 - 29- Bundi, VICTORIA KAGWIRIA. "Competitive Strategies and Performance of the Banking Industry in Kenya." Kenyatta University Thesis (2017).
 - 30- Calomiris, Charles W. "Banking crises yesterday and today." Financial History Review 17.1 (2010).

- 31- Campello, Murillo, et al. "Liquidity management and corporate investment during a financial crisis." *The Review of Financial Studies* 24.6 (2011).
- 32- Carletti, Elena, and Agnese Leonello. "Credit market competition and liquidity crises." *Review of Finance* 23.5 (2019).
- 33- Casu, Barbara, Filippo Di Pietro, and Antonio Trujillo-Ponce. "Liquidity creation and bank capital." *Journal of Financial Services Research* 56.3 (2019).
- 34- Chiaramonte, Laura, and Barbara Casu. "Capital and liquidity ratios and financial distress. Evidence from the European banking industry." *The British Accounting Review* 49.2 (2017).
- 35- Chin, Kam Yeen, et al. *The determinants of banking crisis in Malaysia*. Diss. UTAR, 2013.
- 36- Claessens, Mr Stijn, and Mr Ayhan Kose. "Financial crises explanations, types, and implications." (2013).
- 37- Dahiyat, Ahmad. "Does liquidity and solvency affect banks profitability? Evidence from listed banks in Jordan." *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences* 6.1 (2016).
- 38- Dang, Uyen. "The CAMEL rating system in banking supervision. A case study." (2011).
- 39- Daniel, Naveen D., David J. Denis, and Lalitha Naveen. "Sources of financial flexibility: Evidence from cash flow shortfalls." *Drexel University* (2010).
- 40- Dash, Aswini Kumar. "Competitive advantage: its importance and impact on design of strategy." *International Journal of Application or Innovation in Engineering & Management* 2.12 (2013).
- 41- Dawood, Usman. "Factors impacting profitability of commercial banks in Pakistan for the period of (2009-2012)." *International Journal of Scientific and Research Publications* 4.3 (2014).
- 42- Deng, Yihong, and Yongxing Xu. "Do institutional investors have superior stock selection ability in China?." *China Journal of Accounting Research* 4.3 (2011).
- 43- Dinçer, Hasan, Ümit Hacıoğlu, and Serhat Yüksel. "A strategic approach to global financial crisis in banking sector: A critical appraisal of banking strategies using fuzzy ANP and fuzzy topsis methods." *International Journal of Sustainable Economies Management (IJSEM)* 6.1 (2017): 1-21.
- 44- Durrah, Omar, et al. "Exploring the relationship between liquidity ratios and indicators of financial performance: An analytical study on food

- industrial companies listed in Amman Bursa." *International Journal of Economics and Financial Issues* 6.2 (2016).
- 45- Edem, Daniel Bassey. "Liquidity management and performance of Deposit Money Banks in Nigeria (1986–2011): An investigation." *International Journal of Economics, Finance and Management Sciences* 5.3 (2017).
- 46- Ehrmann, Michael, et al. *Global crises and equity market contagion*. No. 1381. 2011.
- 47- El-Chaarani, Hani. "Determinants of bank liquidity in the Middle East region." *International Review of Management and Marketing* 9.2 (2019).
- 48- Ferrouhi, El Mehdi. "Bank liquidity and financial performance: Evidence from Moroccan banking industry." *Verslas: teorija ir praktika* 15.4 (2014).
- 49- Fisseha, Fentaw Leykun. "META ANALYSIS ON THE DETERMINANTS OF COMMERCIAL BANK'S PROFITABILITY:(A CONCEPTUAL FRAME WORK AND MODELLING)." *European Scientific Journal* 11.19 (2015).
- 50- Ghenimi, Ameni, Hasna Chaibi, and Mohamed Ali Brahim Omri. "The effects of liquidity risk and credit risk on bank stability: Evidence from the MENA region." *Borsa Istanbul Review* 17.4 (2017).
- 51- Goldstein, Itay, and Assaf Razin. *Three branches of theories of financial crises*. No. w18670. National Bureau of Economic Research, 2013.
- 52- Guidolin, Massimo, and Manuela Pedio. "Identifying and measuring the contagion channels at work in the European financial crises." *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money* 48 (2017).
- 53- Hall, George J., and Thomas J. Sargent. "Interest rate risk and other determinants of post-WWII US government debt/GDP dynamics." *American Economic Journal: Macroeconomics* 3.3 (2011).
- 54- Han, Rui, and Martin Melecky. "Financial inclusion for stability: Access to bank deposits and the deposit growth during the global financial crisis." (2013).
- 55- Hasanov, Rashad. *Essays on financial crises*. No. PhD. Deakin University, 2016.
- 56- Hosseini, Akram Sadat, Sanaz Soltani, and Mohammad Mehdizadeh. "Competitive advantage and its impact on new product development strategy (Case study: Toos Nirro technical firm)." *Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity* 4.2 (2018).
- 57- Ishtiaq, Muhammad. "Risk management in banks: determination of practices and relationship with performance." (2015).

- 58- Jiang, Liangliang, Ross Levine, and Chen Lin. "Competition and bank liquidity creation." *Journal of Financial and Quantitative Analysis* 54.2 (2019).
- 59- Kamande, Eric Gicharu. The effect of bank specific factors on financial performance of commercial banks in Kenya. Diss. 2017.
- 60- Kaneza, Carelle. Factors affecting the financial performance of commercial banks listed on the Nairobi Securities Exchange. Diss. United States International University-Africa, 2016.
- 61-Kiran, K. PRASANTH, and T. MARY Jones. "Effect of Non Performing Assets on the profitability of banks–A selective study." *International Journal of Business and General Management* 5.2 (2016).
- 62- Kofi, Anthony, and Krakah Aeron. "The Determinants of Bank's Profitability in Ghana, The Case of Merchant Bank Ghana Limited (MBG) and Ghana Commercial Bank (GCB)." (2010).
- 63- Kovalenko, V. V., et al. "Competitiveness of banks in the modern conditions of financial market development." *Financial and credit activity: problems of theory and practice* 2.29 (2019).
- 64-Kumar, Manish, and Ghanshyam Chand Yadav. "Liquidity risk management in bank: a conceptual framework." *AIMA journal of management & research* 7.2/4 (2013).
- 65- Lama, Pritika. A Study on the Effect of Liquidity Crisis on the profitability of Bank of Kathmandu Limited. Diss. Kathmandu University, 2018.
- 66- Longstaff, Francis A. "The subprime credit crisis and contagion in financial markets." *Journal of financial economics* 97.3 (2010).
- 67- MAGISTRALE, CORSO DI STUDIO IN GIURISPRUDENZA, and A. CICLO UNICO. "DIPARTIMENTO DI GIURISPRUDENZA." (2015).
- 68-Mollah, Sabur, Goran Zafirov, and A. S. Quoreshi. "Financial market contagion during the global financial crisis." *Center for Innovation and Technology Research* 5 (2014).
- 69-Muigai, Robert Gitau. Effect of capital structure on financial distress of non-financial companies listed in Nairobi securities exchange. Diss. COHRED, Finance, JKUAT, (2016).
- 70- Njoroge, Joshua M. Determinants of profitability of commercial banks in Kenya. Diss. University of Nairobi, 2016.
- 71- Noor, Jamal A. Mohamed, and Ali I. Abdalla. "The Impact of financial risks on the firms' performance." *European Journal of Business and Management* 6.5 (2014)

- 72- Obamuyi, Tomola Marshal. "DETERMINANTS OF BANKS' PROFITABILITY IN A DEVELOPING ECONOMY: EVIDENCE FROM NIGERIA." *Organizations and markets in emerging economies* 4.08 (2013).
- 73- Olarewaju, Odunayo. "Causal Relationship between Liquidity and Profitability of Nigerian Deposit Money Banks." *Issues in Economics and Business* 4.1 (2018).
- 74- Olweny, Tobias, and Themba Mamba Shipho. "Effects of banking sectoral factors on the profitability of commercial banks in Kenya." *Economics and Finance Review* 1.5 (2011).
- 75- Ongore, Vincent Okoth, and Gemechu Berhanu Kusa. "Determinants of financial performance of commercial banks in Kenya." *International journal of economics and financial issues* 3.1 (2013).
- 76- Onuonga, Susan Moraa. "The analysis of profitability of Kenyas top six commercial banks: Internal factor analysis." *American International Journal of Social Science* 3.5 (2014).
- 77- Orpia, Cherie, Dennis S. Mapa, and Julius Orpia. "Time Series Analysis using Vector Auto Regressive (VAR) Model of Wind Speeds in Bangui Bay and Selected Weather Variables in Laoag City, Philippines." (2014).
- 78- Ostadi, Hossein, and Ali Sarlak. "Effective factors on the absorption of bank deposits in order to increase the relative share of Isfahan Sepah Bank." *International Journal of academic research in economics and management sciences* 3.4 (2014).
- 79- Panigrahi, C. M. A. "Validity of Altman's 'Z' Score Model in Predicting Financial Distress of Pharmaceutical Companies." *NMIMS journal of economics and public policy* 4.1 (2019).
- 80- Raharjo, Pamuji Gesang, et al. "The determinant of commercial banks' interest margin in Indonesia: An analysis of fixed effect panel regression." *International Journal of Economics and Financial Issues* 4.2 (2014).
- 81- RASHID, Anum, and Muhammad Usman KEMAL. "Impact of internal (micro) and external (macro) factors on profitability of insurance companies." *İktisat Politikası Araştırmaları Dergisi* 5.1 (2018).
- 82- Sakhaei, Fatemeh, A. Afshari, and Ezzatollah Esmaili. "The impact of service quality on customer satisfaction in Internet banking." *Journal of mathematics and computer science* 9.1 (2014).

- 83- Sangmi, Mohi-ud-Din, and Tabassum Nazir. "Analyzing financial performance of commercial banks in India: Application of CAMEL model." *Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences (PJCSS)* 4.1 (2010).
- 84-Šegota, Alemka, Marko Tomljanović, and Ivona Huđek. "Contemporary approaches to measuring competitiveness—the case of EU member states." *Journal of Economics and Business* 35.1 (2017).
- 85-Sekoni, Abiola. "The Basic Concepts and Feature of Bank Liquidity and Its Risk." (2015).
- 86- Simiyu, Chistine Nanjela, and Lessah Ngile. "Effect of macroeconomic variables on profitability of commercial banks listed in the Nairobi securities exchange." *International Journal of Economics, Commerce and Management* 3.4 (2015).
- 87- Simpasa, Anthony Musonda. "Competition and market structure in the Zambian banking sector." (2013).
- 88- Spuchl'áková, Erika, Katarína Valašková, and Peter Adamko. "The credit risk and its measurement, hedging and monitoring." *Procedia Economics and finance* 24 (2015).
- 89- Trivedi, Shilpa M. An analysis of financial performance of state road transport corporation in Gujarat. Diss. Saurashtra University, 2010.
- 90- Tulsian, Monica. "Profitability Analysis (A comparative study of SAIL & TATA Steel)." *IOSR Journal of Economics and Finance* 3.2 (2014)
- 91- Uddin, Md Reaz, Syed M. Ali Reza, and Alok Kumar Sana. "Liquidity Risk and Performance: A Study on the Banking Sector of Bangladesh." (2016).
- 92- Wambu, Timothy M. The relationship between profitability and liquidity of commercial banks in Kenya. Diss. University of Nairobi, 2013.
- 93- Wang, Di, et al. "High-dimensional vector autoregressive time series modeling via tensor decomposition." *Journal of the American Statistical Association* (2021).
- 94-YIFRU, SIRAK. IMPACT OF LIQUIDITY ON PROFITABILITY OF PRIVATE COMMERCIAL BANKS—THE CASE OF NIB INTERNATIONAL BANK SC. Diss. St. Mary's University, 2016.
- 95- Zininga, Josiah. Effectiveness of business Intelligence in safeguarding banks against banking crises in Zimbabwe 2003-2013. Diss. BUSE, 2011.
- 96- Zistler, Martin. "Banking crises; determinants and crises' impact on fiscal cost and economic output." (2010).

97-Rouis Myriam et Trabelsi Jamel, la dynamique du phénomène de contagion dans les pays d'Asie, Journées de recherche Sur les crises financières internationales, Université d'Orléans, France, 2010.

C. Websites

- 1- <http://unitedbank.iq/our-services-ar>
- 2- <http://www.imeib.iq>
- 3- <http://www.iraqinet.net/com/3/mdlestbank.htm>
- 4- <https://imeib.iq/index.php?name=Pages&op=page&pid=126>
- 5- <https://www.creditbankofiraq.com.iq/ar/personal/ways-to-bank/Mobile-Banking.html>.
- 6- <https://www.gcb.iq/banking-services>

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1- أ) البيانات المالية لموجودات لمصرف الشرق الاوسط (المبالغ بالمليار)

السنوات	النقد	الاستثمارات	أوراق تجارية مخصصة	القروض والتسليفات	المدينون	اجمالي الموجودات المتداولة	الموجودات الثابتة	مجموع الموجودات
2005	104,497	159,735	1,494	25,075	17,061	307,862	11,634	319,496
2006	138,600	98,556	1,811	20,004	19,520	278,491	20,894	299,385
2007	174,354	151,046	1,596	16,905	37,645	381,546	25,236	406,782
2008	217,433	187,597	1,021	15,516	111,685	533,252	36,415	569,667
2009	355,744	77,067	1	63,798	13,945	510,555	46,984	557,540
2010	343,909	8,702	250	142,380	25,947	521,188	58,937	580,125
2011	369,713	5,257	1,904	188,852	25,538	591,264	66,482	657,746
2012	463,908	43,487	1,014	197,335	40,948	746,692	72,277	818,969
2013	422,060	19,065	2,089	206,777	36,726	686,717	87,462	774,180
2014	349,766	26,859	----	187,865	24,751	589,241	93,835	683,076
2015	325,310	42,573	----	149,924	60,284	578,091	97,032	675,123
2016	329,238	42,801	-----	126,346	56,775	555,160	124,021	679,182
2017	424,781	36,364	----	100,252	94,623	656,020	92,111	748,131
2018	474,995	36,405	----	94,572	100,703	706,675	94,075	800,750
2019	326,833	36,405	----	94,051	107,480	564,769	93,461	658,231

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية، وكشف الميزانية العمومية لمصرف الشرق الاوسط ، سنوات

مختلفة

ملحق (1- ب) البيانات المالية لمطلوبات لمصرف الشرق الاوسط (المبالغ بالمليار)

السنوات	الحسابات الجارية والودائع	التخصيصات	الدائنون	اجمالي مصادر تمويل قصيرة الاجل	اجمالي حقوق المساهمين	مجموع المطلوبات
2005	276,542	3,922	11,673	292,137	27,359	319,496
2006	239,348	4,397	19,857	263,602	35,782	299,385
2007	333,057	10,688	12,588	356,333	50,449	406,782
2008	431,100	10,728	63,999	505,827	63,840	569,667
2009	452,515	10,785	18,693	481,993	75,547	557,540
2010	463,327	11,719	20,981	496,027	84,098	580,125
2011	505,117	3,407	11,323	519,847	137,899	657,746
2012	615,784	4,666	10,773	631,223	187,746	818,969
2013	551,856	3,951	15,594	571,401	202,779	774,180
2014	358,117	1,053	16,832	376,002	307,074	683,076
2015	331,665	2,253	64,238	398,156	276,967	675,123
2016	326,517	8,617	62,875	398,009	281,173	679,182
2017	332,579	3,984	137,500	474,063	274,068	748,131
2018	437,921	2,640	88,586	529,147	271,603	800,750
2019	279,215	2,535	103,429	385,179	273,052	658,231

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية، وكشف الميزانية العمومية لمصرف المتحد للاستثمار ، سنوات

مختلفة.

ملحق (2- أ) البيانات المالية لموجودات لمصرف المتحد للاستثمار (المبالغ بالمليار)

السنوات	النقود	الاستثمارات	أوراق تجارية مخصصة	القروض والتسليفات	المدينون	اجمالي الموجودات المتداولة	الموجودات الثابتة	مجموع الموجودات
2005	29,195	1,067	178	2,241	4,698	37,379	2,235	39,614
2006	19,637	1,291	185	2,001	1,304	24,418	2,194	26,612
2007	24,374	2,112	233	711	4,728	32,158	2,131	34,289
2008	45,588	7,899	396	831	5,521	60,235	2,147	62,382
2009	294,289	3,308	229	109,553	25,689	433,068	6,677	439,745
2010	210,358	6,395	166	261,921	29,412	508,252	10,347	518,599
2011	137,010	10,786	6,813	280,013	207,448	642,070	13,755	655,825
2012	216,118	14,397	3,428	383,970	41,255	659,168	47,240	706,408
2013	113,743	14,103	69	537,759	37,567	703,241	51,623	754,864
2014	35,529	13,419	41	429,452	63,596	542,037	54,696	596,733
2015	118,220	4,584	----	324,228	75,894	522,926	58,317	581,243
2016	53,466	6,741	----	272,651	137,246	470,104	57,715	527,820
2017	58,136	4,187	----	329,052	71,652	463,027	56,369	519,396
2018	8,264	3,450	----	341,001	107,895	460,610	54,925	515,535
2019	7,848	3,253	----	252,214	287,379	550,694	53,619	604,313

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية ،وكشف الميزانية العمومية لمصرف المتحد للاستثمار ، سنوات مختلفة.

ملحق (2- ب) البيانات المالية لمطلوبات لمصرف المتحد للاستثمار (المبالغ بالمليار)

السنوات	الحسابات الجارية والودائع	التخصيصات	الدائنون	اجمالي مصادر تمويل قصيرة الاجل	اجمالي حقوق المساهمين	اجمالي المطلوبات
2005	23,400	-----	4,195	27,595	12,019	39,614
2006	16,239	-----	1,095	17,335	9,277	26,612
2007	19,914	3,795	910	24,619	9,670	34,289
2008	30,151	3,841	4,745	38,737	23,645	62,382
2009	231,888	11,851	83,328	327,067	112,678	439,745
2010	286,556	23,872	24,184	334,612	183,987	518,599
2011	299,377	26,614	82,388	408,379	247,446	655,825
2012	246,693	42,595	106,855	396,143	310,264	706,408
2013	349,519	56,900	9,612	416,031	338,833	754,864
2014	186,156	64,889	28,773	279,818	316,915	596,733
2015	228,902	13,909	16,716	259,527	321,716	581,243
2016	139,124	13,573	52,348	205,045	322,775	527,820
2017	103,903	1,094	116,962	221,959	297,437	519,396
2018	128,221	1,091	82,493	211,805	303,730	515,535
2019	69,438	1,091	230,313	300,842	303,471	604,313

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية ،وكشف الميزانية العمومية لمصرف المتحد للاستثمار ، سنوات مختلفة.

ملحق (3- أ) البيانات المالية لموجودات لمصرف الائتمان العراقي (المبالغ بالمليار)

السنوات	النقد	الاستثمارات	أوراق تجارية مخصصة	القروض والتسليفات	المدينون	اجمالي الموجودات المتداولة	الموجودات الثابتة	مجموع الموجودات
2005	135,013	42,138	917	27,530	5,861	211,459	2,410	213,869
2006	162,296	150,388	1,006	22,892	18,624	355,206	2,217	357,423
2007	167,743	155,783	141	18,701	15,021	357,389	1,940	359,329
2008	167,378	143,788	49	4,784	20,142	336,141	1,851	337,992
2009	160,640	173,142	56	11,076	17,308	362,222	1,739	363,961
2010	209,420	356,742	123	13,085	14,230	593,600	1,331	594,931
2011	195,773	226,294	71	9,633	11,154	442,925	1,197	444,122
2012	182,302	359,114	71	7,319	9,876	558,682	2,897	561,579
2013	196,654	391,570	55	2,472	9,337	600,088	2,907	602,995
2014	201,694	408,720	-----	1,227	10,680	622,321	2,865	625,187
2015	295,041	306,640	-----	67	13,942	615,690	2,827	618,517
2016	83,928	421,780	-----	-----	10,492	516,200	2,840	519,042
2017	97,775	381,728	-----	-----	10,366	489,869	2,784	492,653
2018	411,056	80,448	-----	-----	1,893	493,397	4,297	497,694
2019	452,747	58,700	-----	-----	2,018	513,465	9,071	522,536

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية , وكشف الميزانية العمومية لمصرف الائتمان العراقي ، سنوات مختلفة

ملحق (3- ب) البيانات المالية لمطلوبات لمصرف الائتمان العراقي (المبالغ بالمليار)

السنوات	الحسابات الجارية والودائع	التخصيصات	الدائنون	اجمالي مصادر تمويل قصيرة الاجل	اجمالي حقوق المساهمين	اجمالي المطلوبات
2005	174,506	2,424	5,967	182,897	30,972	213,869
2006	305,533	14,265	3,916	323,714	33,709	357,423
2007	252,885	20,624	7,944	281,453	77,876	359,329
2008	210,988	24,390	9,544	244,922	93,070	337,992
2009	222,578	23,841	5,629	252,048	111,913	363,961
2010	430,018	22,715	7,105	459,838	135,093	594,931
2011	261,062	22,687	8,408	292,157	151,965	444,122
2012	354,914	12,117	19,000	386,031	175,547	561,579
2013	380,529	13,105	12,282	405,916	197,079	602,995
2014	311,749	14,330	8,936	335,015	290,171	625,187
2015	162,043	17,338	137,326	316,707	301,809	618,517
2016	184,997	16,847	8,919	210,763	301,838	519,042
2017	152,463	15,652	10,979	179,094	306,821	492,653
2018	165,890	5,389	12,917	184,196	313,498	497,694
2019	214,058	5,013	6,339	225,410	297,126	522,536

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية , وكشف الميزانية العمومية لمصرف الائتمان العراقي ، سنوات مختلفة.

ملحق (4 - أ) البيانات المالية لموجودات لمصرف الخليج التجاري (المبالغ بالمليار)

السنوات	النقود	الاستثمارات	أوراق تجارية مخصصة	القروض والتسليفات	المدينون	اجمالي الموجودات المتداولة	الموجودات الثابتة	مجموع الموجودات
2005	19,617	8,066	1,010	7,728	4,466	40,887	4,845	45,733
2006	31,269	17,965	2,220	14,222	9,407	75,083	6,763	81,847
2007	50,424	59,136	1,532	14,233	8,927	134,252	7,603	141,855
2008	69,356	129,904	3,399	17,821	9,071	229,551	10,433	239,984
2009	57,993	135,527	4,859	31,726	12,209	242,314	16,334	258,650
2010	75,931	110,162	10,612	35,260	20,539	252,504	19,527	272,031
2011	96,677	129,604	20,510	67,135	20,002	333,928	20,117	354,046
2012	160,054	17,944	46,961	167,382	9,260	401,601	23,164	424,766
2013	368,770	64,783	45,554	241,019	19,567	739,693	41,786	781,479
2014	365,144	77,925	42,618	245,481	32,972	764,140	52,338	816,478
2015	244,756	167,113	30,398	280,470	38,252	760,989	49,982	810,971
2016	307,865	149,412	19,650	250,687	73,697	801,311	46,640	847,951
2017	222,180	82,742	12,242	174,354	74,094	565,612	45,682	611,294
2018	238,883	66,626	7,005	140,530	91,208	544,252	49,324	593,576
2019	260,628	60,580	2,120	64,706	132,533	520,567	47,818	568,386

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية ,وكشف الميزانية العمومية لمصرف الخليج التجاري ، سنوات

مختلفة

ملحق (4 - ب) البيانات المالية لمطلوبات لمصرف الخليج التجاري (المبالغ بالمليار)

السنوات	الحسابات الجارية والودائع	التخصيصات	الدائنون	اجمالي مصادر تمويل قصيرة الاجل	اجمالي حقوق المساهمين	اجمالي المطلوبات
2005	18,793	665	14,156	33,614	12,119	45,733
2006	54,007	2,633	1,049	57,689	24,158	81,847
2007	106,116	3,241	4,066	113,423	28,432	141,855
2008	165,752	8,079	25,103	198,934	41,050	239,984
2009	187,469	9,114	2,867	199,450	59,200	258,650
2010	190,009	12,019	5,324	207,352	64,678	272,031
2011	216,937	12,116	5,608	234,661	119,383	354,046
2012	260,779	5,485	8,244	274,508	150,255	424,766
2013	417,143	8,575	50,449	476,167	305,312	781,479
2014	455,212	6,606	7,358	469,176	345,974	816,478
2015	409,220	4,053	74,725	487,998	321,625	810,971
2016	475,066	33,434	12,406	520,906	327,045	847,951
2017	273,677	-----	14,244	287,921	323,373	611,294
2018	239,919	6,769	30,024	276,712	316,864	593,576
2019	207,589	6,746	45,196	259,531	308,855	568,386

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية ,وكشف الميزانية العمومية لمصرف الخليج التجاري ، سنوات

مختلفة.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Muthanna

College of Administration and Economics

Department of Finance and Banking



**Measuring and analyzing the contagion of banking
liquidity crises between profitability and competitive
of a sample of Iraqi private commercial banks for the
period 2005-2019**

Master Thesis Submit

**to board of the College of Administration and Economic –
Muthanna University It is part of the requirements of obtaining a
Master's degree in Financial and Banking Sciences**

by

Falah Odeh Habib

Supervised By

Ass.Prof: Ghassan Tareq Dhahir

1442 H.

2021 A.D

Abstract

The global changes and the emergence of financial and economic globalization and the intertwined relationships it produced, the recurrence of the emergence of banking crises and their spread in global economies, and with the beginning of recovery from the crisis, another crisis appears and several economic and financial variables interact, and their activation, spread and contagion make the hedging and protection systems insufficient to address them, and from here appears the goal of Research through scientific explanations and standard analyzes to know the causes of the crisis and its enemy, and the importance of giving planners an idea of how to hedge them in the event of a crisis in banks linked to intertwined relationships, assuming the existence of correlation transactions between a group of banks and during different periods of time. and one The study aims to analyze the liquidity factors and their impact on profitability in light of the competitiveness of commercial banks and the specific laws for the period from (2005-2019) Lost The problem of the study was based on the difficulty of determining the optimal liquidity ratio in Iraqi commercial banks in terms of balancing their obligations towards depositors and borrowers in monetizing their funds on this one hand, and the risks they are exposed to on the other hand. In addition to the intense competition between them To achieve the aim of the study, was chosen A sample of Iraqi commercial banks by classification CAMELS for International Banking Supervision is represented in (Bank of the Middle East) for investment , United Investment Bank, Credit Bank of Iraq, Gulf Commercial Bank) and through a review of the annual reports of (2019 - 2005) has been reached the banks, the study sample for the period Phrase of conclusions Within the framework of its main hypotheses, including: The results of the analysis indicated high liquidity ratios, which reflects the ability of the research sample banks to fulfill their obligations without compromising the depositors' money, but the ratios vary, which reflects their commitment to the permissible limits specified by the Central Bank.

And the The study reached several recommendations ahuh :

Must be reconsidering at Employment Policies for all banks, To expand the scope of its investments in the financial markets so ywill accommodate the height that ycapital, which contributes to an increase in employment rates, as well as put Limit minimum for how much Rate Adequacy head the money at banks, And that to guarantee Non loss funds banks at chances investment is not profitable, so that a plus Rate Adequacy head Capital banks Lead to me drop profitability.